جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم العلوم الاقتصادية

جامعة 08 ماي 45 قالمة
قسم العلوم الاقتصادية
2
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

M/330.762
2016/11

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

تحت عنوان:

تحليل توجهات السياسات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في ظل متطلبات تنويع الاقتصاد الوطني

من إعداد الطالبتين :

آمنة أومدور

فوزية بن قيراط

إشراف الأستاذ:

عبد القادر فلفول

السنة الجامعية: 2015-2016

نظرا للتغيرات والتحولات الإقتصادية التي تشهدها في الفترة الأخيرة تنتهج مختلف دول العالم اليوم مجموعة من السياسات الإقتصادية لتطوير إقتصادها وتنميته، إذ تعمل وفق مجموعة من الأساليب والوسائل الهادفة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وخلق قطاعات منتجة تساهم في القيمة المضافة للإقتصاد بعيدا عن المورد الطاقوي التقليدي (النفط) لغالبية الدول باعتباره المورد الأساسي لها في إحداث التنمية الإقتصادية، وبالتالي فالإعتماد على السياسات الإقتصادية من أجل الوصول إلى إقتصاد مستديم يتطلب إقتصاد متنوع ومتين يرتكز على كل قطاعاته.

والجزائر من الدول التي تعرف باقتصادها الريعي لاعتمادها الدائم على إيراداته من أجل صياغة كافة الخطط الإقتصادية مع تمويلها لإحداث التنمية، وفي ظل التراجع المستمر لأسعار النفط في الفترة الأخيرة (من سنة 2014 إلى وقتنا الحالي) حتم على الجزائر ضرورة البحث عن مصادر جديدة ومتنوعة للدخل الوطني تصبو من خلالها لإيجاد البديل الإستراتيجي الأمثل ليحل محل النفط، بانتهاج سياسات إقتصادية مختلفة تمس كافة القطاعات من بينها القطاع الخاص الذي يعد الدعامة الأساسية لترقية الإقتصاد الوطني في ظل مختلف الإمكانيات التي يتمتع بها، كما نجد أن قطاعي الزراعة والصناعة من القطاعات التي تحدث الفارق في صناعة الإقتصاد، ولعل القطاع السياحي أفضل خيار يمكن إنتهاجه من قبلها إقتداءا بتجارب الدول الرائدة في هذا المجال بناءا على المزايا والخصائص التي يتسم بها هذا القطاع داخل الإقتصاد الوطني دون غيره، والطاقات المتجددة هي الأخرى من الحلول التي يمكن الإعتماد عليها في المستقبل باستغلالها أحسن إستغلال خاصة وأنها تعتبر من مقومات تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

إشكالية البحث

نظرا للإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي، وفي ظل الظروف الراهنة التي تحتم عليها الخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات وتنويع الإقتصاد الوطني باتباع سياسات إقتصادية مختلفة تشمل كافة القطاعات، حيث أن السياسات الحالية هي التي تحدد مستقبل الإقصاد الوطني، وعليه نحاول من خلال هذا البحث تحليل ودراسة التوجهات الحالية ومدى الإهتمام والتركيز على مختلف القطاعات لإحداث تنويع في الإقتصاد الوطني ومكوناته، وهذا من خلال محاولتنا الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي توجهات السياسات الإقتصادية المنتهجة حاليا في الجزائر وهل تعمل على تنويع الإقتصاد الوطني ؟

التساؤلات الفرعية

ولتسهيل الإجابة عن الإشكالية قمنا بوضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مكانة مختلف القطاعات الإقتصادية في الجزائر خارج قطاع المحروقات؟
- ماهي المجالات التي تركزت عليها السياسات الإقتصادية العمومية لتنمية الإقتصاد الوطني؟
- ماهي الخيارات المتاحة أمام الجزائر لتكون بديلا لقطاع المحروقات؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1 – يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصاد فتي ينتهج سياسيات إقتصادية تعتمد على إيرادات قطاع المحروقات للنهوض بالإقتصاد الوطني.

2 – تعد السياسات الفلاحية والصناعية السبيل الأنجع للنهوض بالإقتصاد الوطني.

3 – في ظل وفرة الثروات والإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر هناك العديد من القطاعات الإقتصادية التي يمكن أن تكون بديلا لقطاع المحروقات في تنمية الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المنشودة.

4 – السياسات الطاقوية هي الإتجاه الحديث لإحداث التنويع على مستوى الإقتصاد الوطني في المدى البعيد.

أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة من حداثة الموضوع وحيويته بالنظر إلى الأوضاع الحالية التي تشهدها الجزائر، والفضول لمعرفة توجهات الجزائر في إطار السياسات الإقتصادية العامة التي يتم انتهاجها لإيجاد البدائل الإستراتيجية للنهوض بالإقتصاد الوطني.

أهداف الموضوع

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى الاطلاع على:

– محتوى وطبيعة السياسات الإقتصادية ومعرفة طبيعة الإقتصاد الجزائري والسياسات المنتهجة،

– البحث حول الإمكانيات المتاحة خارج قطاع المحروقات مع تحليل إسهامات السياسات الإقتصادية المنتهجة في تحقيق ذلك، مع تحديد الإتجاهات المستقبلية لتحسين الأوضاع الإقتصادية الحالية.

المنهج المتبع

قمنا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي في دراستنا للموضوع:

المنهج الوصفي: وذلك لاستعاب الجانب النظري للدراسة.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل وتفسير المعطيات والاحصائيات والتقارير الصادرة من قبل الجهات الرسمية (عن بنك الجزائر، تقارير الديوان الوطني للاحصائيات، تقرير صندوق النقد الدولي حول الجزائر إضافة إلى تقارير منظمة الأواباك وصندوق النقد العربي) حول الأوضاع الإقتصادية للجزائر واستخدام المعلومات الإحصائية المرتقب تحقيقها في الفترات المستقبلية لتنويع الإقتصاد الوطني باتباع جملة من السياسات الإقتصادية في مختلف القطاعات المنتجة.

حدود الدراسة

قمنا بحصر الإشكالية الخاصة بالدراسة في إطارين مكاني وزماني، يتعلق بالإقتصاد الجزائري قصد إبراز تأثير السياسات الإقتصادية المنتهجة للنهوض بالإقتصاد الوطني والتخلي تدريجيا على قطاع المحروقات، أما الحدود الزمنية التي إخترناها للدراسة محصورة في الفترة 2001 إلى 2014 باستعمال مختلف المعطيات الخاصة بهذه الفترة،

كما تطرقنا إلى الإستراتيجيات والخطط المستقبلية المتعلقة باتجاهات السياسات الإقتصادية قيد التنفيذ (السياسات الزراعية والصناعية مطلع 2025، السياسات الطاقوية في حدود سنة 2040).

أسباب اختيار الموضوع

إن السبب الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع وحفزنا على دراسة مختلف زواياه لكونه في إطار التخصص، مع وجود الرغبة الشخصية لنا في البحث عن مختلف الإتجاهات التي تتخذها الجزائر للوصول إلى الحلول الملائمة لتنويع الإقتصاد وتفادي الآثار المختلفة الناتجة عن إنهيار أسعار النفط.

صعوبات الدراسة

واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء مراحل إنجاز دراستنا هذه، لعل أهمها إتساع الموضوع وإمكانية علاجه من زوايا متعددة كلا حسب وجهة نظر الباحث للدراسة، كما واجهتنا مشاكل متعلقة بتضارب الإحصائيات التي تم نشرها من طرف الجهات الرسمية.

هيكل الدراسة

لدراسة موضوعنا والالمام بمختلف زواياه للاجابة عن إشكالية المطروحة قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، كل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث، وكل مبحث به ثلاثة مطالب على النحو التالي:

– الفصل الأول بعنوان مدخل للسياسات الإقتصادية، أهدافها وأدواتها تطرقنا من خلاله إلى مفهوم السياسات الإقتصادية والأهداف التي تسعى من أجل تحقيقها، ومن ثم التطرق إلى أدواتها المالية والنقدية التي تعتمد عليها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، مع توضيح أهم السياسات الإقتصادية القطاعية التي تعطي قيمة مضافة لأي اقتصاد يعتمد عليها.

– الفصل الثاني يتمحور حول بنية الإقتصاد الجزائري وفعالية السياسات الإقتصادية المنتهجة، بتوضيح الأهمية الإقتصادية لقطاع المحروقات، إسهامات القطاعات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في تطوير الإقتصاد الوطني، كذلك توجهات السياسات الإقتصادية في ظل الوفرة المالية الناجمة من وراء ارتفاع أسعار النفط في الفترة المتدة من 2001 إلى 2014 وضرورة التوجه إلى تنويع الإقتصاد الجزائري.

– الفصل الثالث إرتأينا فيه معالجة توجهات السياسات الإقتصادية لتنويع الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، بتحليل توجهات السياسات الجديدة للتنويع في المجال الزراعي والصناعي، توجهات القطاع السياحي خاصة المخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT آفاق 2025، وتوجهات السياسات الطاقوية الجديدة في مختلف الطاقات، الطاقة الشمسية، الرياح والمياح، الطاقة الحرارية والكتلة الحية.

الفصل الأول:

مدخل للسياسات الاقتصادية،

تمهيد:

لكي يقوم أي إقتصاد ويحقق النمو المطلوب في كل الجوانب، خاصة الإقتصادية منها، لا بد له أن يرتكز على سياسات إقتصادية محكمة الوضع لتساعده فيما يريد الوصول إليه، فالسياسات الإقتصادية جزء لا يتجزأ من إقتصاد الدولة. وهذه السياسات تختلف من دولة لأخرى كل حسب مميزاتها والخصائص التي تميز ذلك الإقتصاد إذ تضعها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة، مستعملة أداة من أدوات السياسة الإقتصادية حسب وضعية الإقتصاد والغاية، فكل السياسات تتماشى ومتطلبات بعضها، فكل واحدة لا تستطيع الدولة تحقيق نجاعتها إلا باستعمال أداة من أدوات سياسة أخرى.

ففي هذا الفصل سنحاول الإلمام بالسياسات الإقتصادية بصفة عامة ثم سنتطرق للسياسة النقدية والمالية كإطلالة، ثم بعد ذلك سنحاول إعطاء نظرة عن السياسة الزراعية والصناعية والتجارية باعتبار كل واحدة من هذه السياسات آداة من أدوات السياسة الإقتصادية الكلية، وكذلك نظرا لأهميتها الإقتصادية في تحقيق أهداف الدولة وتطبيق سياساتها المسطرة، باعتبار السياسة النقدية والمالية سياستين مهمتين والأكثر استعمالا في الإقتصاديات هذا لا يعني أن السياسات الاخرى دون جدوى أو لا تستعمل بل أن هذه الأخيرة لها دورها الفعال هي الأخرى باعتبارها مكملة لبعضها البعض لخدمة مصالح الدولة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسات الإقتصادية

إن كل إقتصاد يقوم على السياسات الخاصة به، فهذه السياسات لها أهمية كبيرة في تحقيق نموه، تطوره ومدى الإنسجام بينه وبين العالم المحيط به.

المطلب الأول: مفهوم السياسات الإقتصادية

لإعطاء مفهوم شامل عن السياسات الإقصادية لابد أن نتطرق في بادئ الأمر للتعريف بها ثم الإلمام بمختلف الجوانب الأخرى.

أولا: تعريف السياسات الإقتصادية

للسياسات الإقتصادية العديد من التعاريف، والتي يمكن ذكر منها مايلي:

تعرف السياسات الإقتصادية على أنها عمل الجهات والأجهزة صاحبة القرار سواء القطاع العام أو الخاص للتأثير على الخطط الإقتصادية وتوجيهها ومراقبتها[1].

وهي" مجموعة من القواعد تضم الأدوات، الإجراءات ومختلف الوسائل التي تضعها الدولة وتحكم قراراتها في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الإقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة"[2].

فهي التأثير المدروس والمخطط على الأنشطة الإنتاجية والخدمية، بدافع تطوير وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع الواحد، وذلك عن طريق إختيار أدوات تقنية إقتصادية للتأثير على الخطط الإقتصادية وتوجيهها[3].

هي"حصر الدور الحكومي في خلق الظروف التي تسمح لأفراد بانتهاج الأهداف الخاصة بهم، والعيش بسلام مع من يحيطون بهم"[4].

فهي تتمثل" الإطار العام الذي يضم مجموعة من القرارات المنظمة للحياة الإقتصادية في المجتمع، وكذلك الحلول للمشاكل الإقتصادية المتجددة التي تفرض نفسها باستمرار على السلطة العامة في المجتمع"[5].

إذا فالسياسات الإقتصادية هي عمل من أعمال الدولة تستعمله للتأثير على الخطط الإقتصادية المختلفة داخل الدولة، بتوجيهها ومراقبتها لتحقيق الأهداف المسطرة في سبيل النهوض بالإقتصاد.

---

[1]- ميثم صاحب عجام، " **إدارة المال– تخطيط وسياسات وتعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة** "، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص75.

[2]- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، " **مبادئ الإقتصاد الكلي** "، الدار الجامعية، مصر، دون طبعة، 2013، ص26.

[3]- ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، " **تخطيط المال العام– سياسات تعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة** "، دار الكندي، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص75.

[4]- لودفيغ فون ميزس، " **السياسات الإقتصادية آراء لليوم والغد** "، ترجمة حازم نسيبة، الأهلية للنشر والتوزيع، مصباح الحرية، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص9.

[5]- زينب حسين عوض الله وآخرون، " **أصول الإقتصاد السياسي** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، دون طبعة، 2000، ص33.

ثانيا: أصناف السياسات الإقتصادية

للسياسات الإقتصادية عدة أصناف نذكر منها ما يلي[1]:

1– سياسة الضبط: تتعلق هذه السياسة بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، إستقرارالعملة والبحث عن التشغيل الشامل هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة للمحافظة على النظام الإقتصادي كتقليص الضغوط الإجتماعية.

2– سياسة الإنعاش: تهدف هذه السياسة لإعادة إطلاق الآلية الإقتصادية باستخدام عجز الميزانية، تحفيز الإستثمار، الأجور والإستهلاك.

3– سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: تعبر عن سياسة إقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة لتفعيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الإقتصادي والتشغيل.

4– سياسة الإنكماش: هي سياسة تهدف إلى تقليص ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الإقتطاعات الإجبارية من الدخل، تجميد الاجور، مراقبة الكتلة النقدية وعادة تؤدي هذه السياسة لتقليص النشاط الإقتصادي.

5– سياسة التوقف ثم الذهاب: هي سياسة تم إعتمادها في بريطانيا تتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الإنكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية جهاز الإنتاج.

فالسياسة الإقتصادية هي السياسة الكلية للدولة تنتهج لتحقيق مختلف متطلبات الإقتصاد الوطني بإستعمال أنواعها على حسب الوضعية الإقتصادية للإقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: أهمية السياسات الإقتصادية

للسياسات الإقتصادية أهمية كبيرة تتجسد في العديد من النقاط التي يمكن ذكر البعض منها في ما يلي[2]:

- أنها تعالج مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة؛
- تعالج مشكلة التضخم وعدم الاستقرار في الأسعار؛
- تعالج مشكلة تدني معدلات النمو، كما تحل مشكلة الديون الخارجية وتزايد التزاماتها؛
- كذلك تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة؛
- تعالج اختلال هيكل الإنتاج واختلال توزيع الدخل القومي؛
- كما تحاول معالجة سوء تخصيص الموارد الإقتصادية المتاحة للمجتمع.

---

[1]– رشيد بلخريصات، محمد بن سعيد، " **فعاليات المتطلبات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الإقتصادية – التشغيل الكامل** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول " **الأداء المتميز للمنظمات والحكومات** "، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 8– 9 مارس 2005، ص167.

[2]– رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، " **مبادئ الاقتصاد الكلي** "، الدار الجامعية، مصر، دون طبعة، 2007، صص 26، 27.

فمن خلال هذه النقاط نجد أن الدولة تتدخل في العديد من المجالات باستخدام السياسة الإقتصادية المناسبة، وهو يضفيف أهمية بالغة لها نذكرمنها[1]:

- المشاريع التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، وذلك عندما تكون ذات أهمية كبيرة وربحيتها قليلة؛
- المشاريع الإستراتيجية كالسكك الحديدية، المياه وحماية المستهلكين من الغش خاصة؛
- كذلك حماية العمال من الإستغلال وذلك التشريعات التي تكمل ذلك ومتابعة أحوالهم؛
- إصدار النقود وعرض العملة، حيث لا يصلح أن يتولى ذلك جهات خاصة مهما كانت؛
- مكافحة التضخم والبطالة، الكساد وحالات الطوارئ بسبب الكوارث أو الحروب؛
- تتدخل إقتصاديا بالإستخدام الأمثل للموارد الوطنية سواء المادية أو البشرية وحمايتها من سوء التوجيه؛
- تحقيق الإستقرار الاقتصادي وذلك باتخاذ السياسات المناسبة لإزالة آثار التقلبات الإقتصادية؛
- تحقيق المساواة بالسعي إلى تخفيض التفاوت بين الأفراد من حيث الدخول، بإتباع سياسة تأخذ دخول الأغنياء لتعود على الفقراء بإنفاقها على المشاريع التي سيستفيدون منها؛
- توفير التأمين الإجتماعي للقضاء على الخوف، الحاجة، الفقر والقلق؛
- تحقيق نمو إقتصادي لأنها الوظيفة الرئيسية للدولة الحديثة.

إن أهمية السياسات الإقتصادية الكلية تتمثل من خلال هذه النقاط التي تبرز دورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، من خلال تبني السياسات المناسبة لعلاج الوضع الإقتصادي للدولة ومكافحة كافة الحالات من تضخم، كساد ومختلف الضواهر الإجتماعية التي تؤثر على الإقتصاد وتحقيق نموه.

المطلب الثالث: أهداف السياسات الإقتصادية

نظرا للأهمية التي تتمتع بها السياسات الإقتصادية فإن لها أهدافا عديدة تسعى لتحقيقها، إذ يمكن أن نذكر بعضا منها في[2]:

أولا: تحقيق التشغيل التام

أي التشغيل لكل الموارد بتوفير آلات، معدات، أراضي والعمالة.

ثانيا: رفع معدلات النمو الإقتصادي

إن السبب الإقتصادي الرئيسي لتحقيق التشغيل الكامل هو إنتاج المزيد من السلع والخدمات لتحقيق النمو الإقتصادي، فكلما تم إشباع حاجة تولد عنها حاجات أخرى لزيادة النمو.

ثالثا: الحفاظ على إستقرار الأسعار

إن إرتفاع الأسعار يؤدي لعدم التأكد حول فرص الربح المتاحة أمام الشركات إذ تحاول الحكومات مواجهة مثل هذا الأثر من التحكم في هذه الأوضاع وتحقيق نوع من الاستقرار.

---

[1]- محام داود وآخرون، " **مبادئ الإقتصاد الكلي** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، صص 283، 284.

[2]- سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، " **الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، دون طبعة، 2005، ص- ص73- 80.

رابعا: تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات والميزان التجاري

تبدو مشاكل النمو الإقتصادي والتشغيل واستقرار الأسعار صعبة وأهدف صعب المنال لإقتصاد مغلق يخلو من تجارة خارجية على عكس المنفتح خارجيا.

خامسا: تحقيق عدالة في توزيع الدخل

أي توزيع الدخل بين الأفراد بنفس درجة الإهتمام بمعدل نمو واستقرار الدخل القومي، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

سادسا: إحداث التوازن بين القطاعات

ما بين القطاع العام والخاص خاصة في الدول الرأسمالية، فالسياسة الإقتصادية تحاول الحد من الفقر وتوفير فرص كافية لتشغيل الأعداد المتزايدة من القوى العاملة وتحسين توزيع الدخل في الدولة، لذا لمعالجة أغلب هذه المشاكل فإنها تتجه غالبا لاتباع السياسة الإنكماشية كحل للمشاكل الحاصلة خاصة في الدول النامية[1].

كما يتم تدعيم القوة الشرائية للفقراء في المدى القصير التي تكون أكثر فاعلية للإقلال من الفقر ومحاربة الإنكماش الاقتصادي[2]. كذلك يتم تمويل الإستثمارات عن طريق إيرادات من الضريبة التصاعدية، أي من ضريبة الشركات التي تقع في الغالب على عاتق الفئة الغنية، فالإنفاق الخاص على الاستهلاك لا يتقلص كثيرا[3].

فمن خلال هذا المبحث تبين لها أن السياسات الإقتصادية تسعى لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال معالجة مختلف المشاكل التي تعيق أو تقف عائقا أمام الإستقرار الإقتصادي، ويكون ذلك بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بمحاولة تحقيق إستقرار الأسعار لعلاقتها المباشرة بالتجارة الخارجية والميزان التجاري، وكذلك التشغيل التام وتحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الإقتصادية فبها يتحقق النمو الإقتصادي لعلاقته غير المباشرة بالعناصر السابقة.

---

[1]– محمد الخفيف وآخرون، " **السياسات الإقتصادية والتجارية في البلدان العربية– التكامل والتشغيل والحد من الفقر** "، ترجمة ياسر سليم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص11.

[2]– علي عبد القادر علي، عادل عبد العظيم إبراهيم، " **ملخص وقائع ورشة العمل الإقليمية حول الإقلال من الفقر في الدول العربية– التنمية الإقتصادية** "، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثامن، العدد الأول، ديسمبر2005، ص21.

[3]– محمد دويدار، " **مبادئ الإقتصاد السياسي– الإقتصاد المالي– النظرية العامة في مالية الدولة– السياسة المالية في الإقتصاد الرأسمالي– النظام الضريبي**"، الجزء الرابع، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص619.

المبحث الثاني: السياسة النقدية والسياسة المالية

تعتبر السياسة النقدية والسياسة المالية من أهم السياسات وأكثرها شيوعا واستخداما نظرا لأهمية كل واحدة منهما في الإقتصاد القومي وما تستطيع تحقيقه من خلال أدواتها، فلكل واحدة منهما أدوات تتمتع بها وتميزها عن غيرها من السياسات، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها

للسياسة النقدية أدوات عديدة تستخدمها لتحقيق العديد من الأهداف، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الجزء، لكن قبل هذا كله سنتطرق مفهومها.

أولا: تعريف السياسة النقدية

للسياسة النقدية العديد من التعاريف التي سنوجز منها مايلي:

تعرف السياسة النقدية على أنها جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أوغير نقدية، كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي[1].

هي مدى السيطرة التي تمارسها الدولة على المعروض النقدي لرصيد الودائع الجارية ولأجل لدى البنوك التجارية[2].

وتعرف كذلك على أنها العملية التي تهدف إلى تنظيم كمية النقود المتوفرة في الإقتصاد الوطني، بغرض تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية لتحقيق التنمية والرقابة على الإئتمان[3].

فالسياسة النقدية هي مجمل القرارات والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي للدولة من أجل التحكم والسيطرة على المعروض النقدي وتوجيهه.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية

تعد أدوات السياسة النقدية نقطة البداية داخل آلية إنتقال السياسة النقدية بالبنك المركزي، فهذه الأدوات هي وسائل متاحة يمكن إستخدامها للتأثير على الأهداف التشغيلية والوسيطة لتحقيق الأداف النهائية للسلطات النقدية[4]، فالسياسة النقدية لها أداتين الأولى كمية والثانية نوعية نوضحها في مايلي:

1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية

إذ ينصب عملها في التأثير على حجم الإئتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية بغض النظر عن التأثير في كيفية توجيهها لقطاعات أو مجالات معينة[5]، فهذه الأدوات تتمثل في:

---

[1]- صالح مفتاح، "**النقود والسياسة النقدية–المفهوم–الأهداف–الأدوات**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص98.

[2]- محمد عبد الحميد عطية، " **الإستثمار في البورصة– سوق المال– التحليل الأساسي– التحليل الفني– أدوات التحليل المالي– مؤشرات أداء السوق– إتجاهات الأسعار– محفظة الإستثمار** "، دار الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، دون طبعة، 2011، ص464.

[3]- عبد الله خبابة التعليم، " **الإقتصاد المصرفي– البنوك الالكترونية– البنوك التجارية– السياسة النقدية** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، دون طبعة، 2008، ص199.

[4]- أحمد رمزي محمد عبد العالى، " **العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة وفاعلية السياسة النقدية– تحليل رياضي وقياسي** "، المكتب العربي للمعارف، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص68.

[5]- مرجع نفسه، ص68.

أ- عمليات السوق المفتوحة: هي الآداة الأساسية لأدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في تنفيذسياسته، إذ يقوم ببيع أو شراء الأوراق المالية والسندات الحكومية في السوق المالية للتأثير على حجم النقد في الإقتصاد أو على إقتصاديات البنوك التجارية[1]. وتعرف كذلك على أنها تتكون من عمليات الشراء والبيع للسندات الحكومية بواسطة الإحتياطي الفيدرالي وتدار بواسطة لجنة السوق المفتوحة[2].

ب- سعر إعادة الخصم: هو أعلى أداة خصم الأوراق التجارية التي كانت البنوك التجارية قد خصمتها لعملائها، واتجهت إلى إعادة خصمها لدى البنك المركزي، ويستخدم البنك المركزي هذه الآداة عند تطبيقه لسياسة نقدية توسعية عن طريق خفضه لتوفير السيولة، والعكس في حالة تطبيق سياسة نقدية إنكماشية[3].

ج- نسبة الإحتياطي الإلزامي: إذ يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية الإحتياطي الإلزامي أو القانوني كآداة عامة للسياسة النقدية أقل مما يستخدم عمليات السوق المفتوحة[4].

ويستخدم البنك المركزي هذه الأداة لتوسيع أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود من خلال:

- ❖ في حال أراد البنك المركزي إتباع سياسة توسعية لإنعاش الإقتصاد لوجود ركود إقتصادي أو توقع حدوثه، حيث يقوم بتخفيض نسبة الإحتياطي مما يجعل البنوك تتمتع بقدرة أكبر للقيام بعمليات الإقراض مما يؤدي لزيادة الطلب الكلي على النقود وبالتالي تدوير عجلة الإقتصاد.
- ❖ أما في حال أراد البنك المركزي إتباع سياسة لمواجهة التضخم فيقوم برفع الإحتياطي الإلزامي، مما يحد من قدرة الإقراض وبالتالي يؤدي لإنخفاض الطلب الكلي على النقود بسبب انخفاض قدرة البنك على خلق النقود، وبالتالي إنخفاض حجم النقد لمكافحة التضخم.

2- الأدوات النوعية

رغم الأدوات الكمية التي تستخدمها السياسة النقدية ومدى فعاليتها، إلا أنه توجد أدوات أخرى تعرف بالأدوات النوعية أو المباشرة، ويمكن إيجازها في العناصر التالية:

أ- تأطير الائتمان: هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وفق نسبة محددة خلال السنة، بأن لا يتجاوز إرتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال تعرض البنوك لعقوبات تختلف من دولة لأخرى[5].

---

[1]- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسمي، " **السياسات الإقتصادية- الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص20.

[2]- سلفاتور دوليو، " **مبادئ الإقتصاد- ملخصات إيزي شوم** "، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص97.

[3]- محمد أحمد السريتي، محمد عزت غزلان، " **إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية** "، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، دون طبعة، 2010، ص348.

[4]- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، " **مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** "، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العاشرة، 2009، ص308.

[5]- عبد المجيد قدي، " **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، 2003، ص80.

ب- العمل على إستقرار سعر الصرف: فالبنك المركزي يقوم بإدارة إحتياطيات الدولة من النقد الأجنبي باحتفاظه باحتياطات يستخدمها في تحقيق إستقرار سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، فعند إرتفاع سعر الصرف الأجنبي يدخل البنك المركزي كبائع في سوق الصرف الأجنبي، حيث يبيع العملة الأجنبية لكي يخفض سعرها، والعكس صحيح[1].

ج- الإقناع الأدبي: من خلال هذه الآداة يحاول صانعوا السياسة النقدية التأثير على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من خلال المفاوضات في الصحف، المجالات والخطب في المناسبات المختلفة، إذ يحاول المسؤولين عن هذه السياسة تغيير سلوك المؤسسات المالية عن الاتجاه المرغوب به[2].

د- تنظيم الإئتمان الإستهلاكي: إن هذا النوع من الإئتمان يكون لأغراض إستهلاكية عن طريق إتباع قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الإستهلاكية المعمرة ومن أبرز هذه القواعد نجد[3]:

- ❖ قيام البنك المركزي بتحديد المبلغ الواجب دفعه مقدما كجزء من قيمة السلعة المشترات، وفي حال زيادته للدفعة النقدية الأولى اللازمة لشراء هذه السلع المؤدي لانخفاض الطلب الإقتصادي لها.
- ❖ تحديد مدة سداد الإئتمان الإستهلاكي، فإذا قام البنك المركزي بتقصير مدة السداد فهذا يؤدي لزيادة قيمة القسط الشهري الواجب دفعه، وبالتالي الحد من الطلب على الإئتمان من قبل المستهلكين.

هـ- الرقابة على الأرصدة الأجنبية: تتجسد هذه الأداة من خلال فرض البنك المركزي على البنوك التجارية التقليل من الإحتفاظ بأرصدة ذات حجم كبير فيها للحفاظ على سعر الصرف للعملة، فالعملات الأجنبية التي تودعها البنوك التجارية في البنك المركزي تسهم في إستقرار العملة المحلية والتحكم في سعر الصرف، ولذلك فإنه يراقب الأرصدة في الخارج وبالتالي يتدخل في توجيه البنوك التجارية وتحويل العملات الأجنبية[4].

ثالثا: أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية العديد من الأهداف التي تسعى لتحقيقها والوصول إليها، والتي نذكر منها ما يلي[5]:

1- تحقيق مستوى مقبول من الإستقرار النقدي والإقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة في قيمة العملة المحلية داخليا وخارجيا؛

2- الإسهام في تحقيق معدلات نمو إقتصادية مناسبة في القطاعات الإقتصادية المختلفة، بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي؛

---

[1]- جلال جويدة القصاص، " **مبادئ الإقتصاد الكلي** "، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، صص 224، 225.

[2]- محمد حامد محمود عبد الرزاق، " **إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية** "، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص31.

[3]- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، " **البنوك المركزية والسياسات النقدية** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، دون طبعة، 2006، ص217.

[4]- محمد العربي ساكر، " **محاضرات في الإقتصاد الكلي** "، دار الفكر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص116.

[5]- فهد نضر حمود مرتان، " **أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، صص 79، 80.

3- رفع معدلات الإدخار بجمع المدخرات المحلية وتعبئتها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة، والإسهام في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات؛

4- تستهدف السياسة النقدية عادة المحافظة على إستقرار قيمة العملة الوطنية بما يكفل إستقرار مستوى الأسعار دون تجميدها[1]؛

5- وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة[2]؛

6- تطوير وتحسين خدمات الأسواق المالية، فكلما كانت السوق المالية متطورة كلما إستطاع البنك المركزي السيطرة على الكتلة النقدية، الائتمان والخدمات المصرفية[3]؛

7- زيادة القوة الشرائية فالسياسة النقدية تهدف للتأثير في عرض النقود في حالة التضخم أو الانكماش، وحجم القوة الشرائية وبذلك تنشيط الطلب، الإستثمار، زيادة الإنتاج، تخفيظ البطالة والعكس صحيح[4].

تعتبر السياسة النقدية مهمة لأي إقتصاد قائم، نظرا لما تجسده من أهداف باستعمال أدواتها الكيفية والنوعيةالرامية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي في الميزان التجاري والميزاني بما يكفل أفظل السبل أمام تحول هذا الإقتصاد من إقتصاد موجه لإقتصاد السوق.

المطلب الثاني: السياسة المالية

السياسة المالية هي سياسة ذات إستخدام واسع النطاق يتجسد على حسب الدولة المطبقة لها، نظرا لأهميتها الإقتصادية والإجتماعيةداخلها.

أولا: تعريف السياسة المالية

توجد العديد من التعراريف الخاصة بالسياسة المالية إذ نذكر منها:

تعرف السياسة المالية على أنها تلك السياسة التي بموجبها تستعمل برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة، وتجنب غير المرغوبة على الدخل، الإنتاج والتوظيف داخل الدولة[5]، هذا كله في ظل ما تعتنقه من مبادئ وخطط تسعى لتحقيقها[6].

---

[1]- حسين وجدي محمود، " **إقتصاديات النقود والبنوك ومداخل النظم المصرفية في البلدان النامية والإقتصاد الإسلامي** "، دون دار نشر، مصر، دون طبعة، 2002، ص197.

[2]- حسين بني هاني، " **إقتصاديات النقود والبنوك– المبادئ والأساسيات** "، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص144.

[3]- علي كنعان، " **النقود والصيرفة والسياسة النقدية** "، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2012، ص462.

[4]- إسماعيل محمد هاشم، " **السياسات النقدية للمتغيرات الإقتصادية في النظم المصرفية** "، المكتب العربي الحديث، مصر، دون طبعة، 2011، ص213.

[5]- محمد حلمى الطوابى، " **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة– دراسة مقارنة** "، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص7.

[6]- مرجع نفسه، ص6.

وهي السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للإقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية، وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الإقتصاد القومي[1].

كذلك هي كيفية إستخدام الضرائب، الإنفاق الحكومي والإقتراض من قبل الدولة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، فالسياسة المالية هي تحقيق لأهداف معينة عن طريق الميزانية[2].

رغم تعدد التعاريف الخاصة بالسياسة المالية إلا أن معناها ذو مدلول واحد، ويمكن إعطاء تعريف شامل لها فالسياسة المالية هي إستعمال الدولة لإيراداتها التي تحصل عليها من مصادرمختلفة وإنفاقها على مشاريع مختلفة لتحقيق أهداف معينة.

ثانيا: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية كغيرها من السياسات لتحقيق جملة من الأهداف، والتي يمكن أن نوجزها في:

1– توجيه الإقتصاد الوطني ومحاربة الأزمات الإقتصادية، إذ تستخدم كوسيلة لإحداث تغيرات في المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية المختلفة[3]؛

2– توسيع حصيلة الضرائب وتوفير مصادر التمويل اللازمة، إذ يعتبر حجم وهيكل الإيرادات العامة أحد المؤشرات الاقتصادية، إذ يظهران بوضوح كيفية ونوعية مصادر الإيراد العام المتوفرة لتغطية النفقات العامة المتزايدة بصورة مستمرة، كما يمكن معرفة ما إذا كانت الإيرادات كافية لتغطية النفقات أم هناك مشكلة تمويل[4]؛

3– كما تستهدف السياسة المالية في معظم البلدان في إطار أهدافها الإقتصادية والإجتماعية رفع مستويات المعيشة للأفراد ذوي الدخل المنخفض[5].

ثالثا: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية أدوات كباقي السياسات، إذ نجد أن لها ثلاث أدوات تتمثل في الإيرادات العامة، النفقات العامة والميزانية العامة، والتي تكون على النحو التالي:

1– الإيرادات العام

يقصد بالإيرادات العامة مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي[6]، وتنقسم للعناصر التالية:

---

[1]– مدحت القريشي، " **التنمية الإقتصادية– نظريات وسياسات وموضوعات** "، دار وائل وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص225.

[2]– إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص216.

[3]– مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص87.

[4]– ميثم صاحب عجام، مرجع سبق ذكره، ص86.

[5]– سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، " **السياسات الإقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي** "، مركز دراسات الوحدة الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص141.

[6]– سوزي عدلي ناشر، " **أساسيات المالية العامة– النفقات العامة– الإيرادات العامة–. الميزانية العامة** "، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص87.

أ- أملاك الدولة: إذ تمتلك الدولة مصادر معينة من الثروات لسد نفقاتها والإستخدامات الأخرى، وتنقسم بوصفها شخصا معنويا إلى نوعين من الأملاك[1]:

❖ **الأملاك العامة:** وتشمل الطرق العامة والجسور، السدود، الموانئ، الكهرباء وكل شيء مخصص للإستخدام العام لمن يريد الإستفادة منه، شرط أن يلتزم بالقيود التي تضعها السلطة العامة لهذه للإستفادة، والدولة في النوع لا تسعى لتحقيق الربح.

❖ **الأملاك الخاصة:** وهي الأملاك المعدة للإستغلال الإقتصادي بهدف تحقيق ربح، ويمكن أن يشمل هذا النوع الأملاك الزراعية، العقارية، الأملاك التجارية، الصناعية وكذلك الأملاك الخاصة بالدولة.

ب- الرسوم: يعرف الرسم على أنه مبلغ من النقود تستحقه مؤسسات الدولة مقابل خدمة تقدم لدافع الرسم، تقدم نقدا وإلزاما، وللرسوم أنواع عديدة نذكر منها ما يلي[2]:

❖ **الرسوم الإدارية:** مثل رسوم التسجيل العقاري، رسوم المصادقة على الوثائق، المستندات، طلبات الحصول على وظيفة، رسوم زيارة المتاحف، ورسوم التنزه في الحدائق العامة والمغادرة من المطارات المدنية.

❖ **الرسوم القضائية:** هي رسوم تدفع من قبل الأشخاص لخزينة الدولة مقابل ما تقدمة السلطات القضائية من خدمات في حل النزاعات.

❖ **الرسوم الإقتصادية:** وهي الرسوم التي تؤخذ من خدمة تقدمها الدولة، لها علاقة بالنشاط الإقتصادي كالرسوم على وسائل النقل والمباني.

فالرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية ومنتظمة، ومن ثم تقوم السلطات العمومية باستعمالها في تمويل نفقاتها وتحقيق منافعها العامة، فالرسوم تكون مرافقة للخدمات التي يستفيد منها الناس إذ تعد أقدم مصادر الإيرادات العامة[3].

ج- الضرائب: هي فريضة مالية تضعها الدولة ويلتزم بدفعها المكلفين من الأفراد والهيئات بغية تحقيق مجموعة من الأغراض العامة، وهي تحويل مالي من القطاع الخاص للقطاع العام أهمها الضرائب التصاعدية، فهذا النوع من الضرائب يفرض بنسب متزايدة تزداد بتزايد الدخل أوالوعاء الضريبي، مما يؤدي لتحقيق الإستقرار المطلوب، فعندما ينخفض الدخل أو الإنتاج في أوقات الركود تنخفض حصيلة الضرائب تلقائيا وبالتالي انخفاض الدخول الشخصية والإنفاق والعكس في حالة التضخم[4].

---

[1]- محمد طاقة، هدى الفراوي، " **إقتصاديات المالية العامة** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص77، 78.

[2]- علي خليل سليمان اللوزي، " **المالية العامة** "، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص- ص161- 163.

[3]- محمد عباس محرزي، " **إقتصاديات المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة للدولة** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، 2003، ص159.

[4]- مصطفى الفار، " **المالية العامة** "، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص27.

د– القروض العامة: هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد ومختلف الهيئات والمؤسسات الدولية، والإلتزام بإرجاعها مع فوائد متفق عليها حسب المدة المتفق عليها عند طلب القرض[1].

2– النفقات العامة

إن النفقات الحكومية تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة سواء كانت نفقات تجارية تخص المشتريات السلعية، الخدمية والمدفوعات التمويلية أو كانت نفقات رأسمالية تساهم برأس المال الثابت كالإنفاق على شراء الآلات والمعدات[2]، فالنفقات العامة تعكس دور الدولة وهي أداة رئيسية لتدخلها في جميع المجالات الإقتصادية الإجتماعية والسياسية[3]، وتشتمل النفقات العامة على العناصر التالية:

أ– الأجور والمرتبات: وتعرف على أنها مبالغ نقدية تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة ثمنا للخدمات التي يقدمونها، مع مراعات عند تحديدها كاليف المعيشة ومقدار الإعانات المقدمة التي تنعكس على الحالة الإجتماعية، ومقدار ديونها والفوائد التي تترتب عنها ومدى قدرتها على السداد في ظل الأجور التي ستدفعها للعاملين تحت وصايتها[4].كما أن الشركات والإدارات التابعة للدولة لا تعتمد تغيير سياسات توزيع الأرباح لديها على المساهمين فيها في المدى القصير، فهي تحاول أن تتماشى والوضعية الإقتصادية للدولة حسب مواردها المالية وما تتطلع له في المدى القصير[5].

ب– أثمان مشتريات الدولة: إذ يتجه جانب من الإنفاق العام لشراء سلع إستهلاكية، كتقديم بعض الوجبات الغذائية في المدارس، المستشفيات، السجون وشراء مختلف السلع اللازمة للجيش، كذلك المبالغ التي ترصد لشراء مختلف الأدوات اللازمة للإدارات والمصالح لحكومية[6].

ج– الإعانات المختلفة: إن حجم وكيفية توزيع الإنفاق الحكومي على النشاطات المختلفة داخل الدولة له تأثير عليها فيكون ثابت بدون زيادة أو نقصان ويتم رسم هذه السياسة حسب متطلبات وخطط الدولة[7].

كما أن الإعانات الحكومية تلبي الحاجات العامة والتي بدورها تنقسم لقسمين هما[8]:

❖ **الحاجات الإجتماعية:** والتي يتم إشباعها عن طريق سلع وخدمات للإنتفاع بها دون مقابل مباشر لجميع أفراد المجتمع ودون تقييد.

---

[1]– عبد المجيد حامد دراز وآخرون، " **مبادئ الإقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، مصر دون طبعة، 2000، ص184.

[2]– نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، " **الإقتصاد الكلي– مبادئ وتطبيقات** "، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص30.

[3]– خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، " **أسس المالية العامة** "، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2005، ص52.

[4]– محمد طاقة، هدى الفراري، مرجع سبق ذكره، ص– ص49 – 51.

[5]– عبد الحكيم رشيد، " **مبادئ الإقتصاد الكلي** "، دار البناية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2010، ص221.

[6]– علي زغدود، " **المالية العامة** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، 2011، ص63.

[7]– وديع طوروس، " **المدخل إلى الإقتصاد النقدي** "، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، 2010، ص25.

[8]– سلام عبد الكريم آل سميسم، " **السياسات المالية في التاريخ الإقتصادي الإسلامي– دراسة لعصري صدر الإسلام والدولة الأموية** "، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص25.

❖ **الحاجات المستقلة أو الجديدة:** هي التي يتم إشباعها عن طريق سلع وخدمات تخضع لمبدأ التقييد ويتم تقدير الأقلية وترتيبها بإختلاف الأنظمة الفكرية والسياسة. كما أن بعض الحكومات الرأسمالية تقوم بدعم الدخول الخاصة بالمزارعين للحفاظ على إستقرارها، من خلال دعم أسعار المنتجات الزراعية على شكل نسبة يتفق عليها كفلما زادت قيمة الدعم كلما أدى ذلك لارتفاع الأسعار والعكس[1].

وللإنفاق العام عدة أسباب تؤدي إلى تغييره، لعل أهم هذه الأسباب نجد منها ما يلي[2]:

- إنخفاض قيمة النقود لارتفاع الأسعار الذي يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد إنخفاض قيمة النقد للحصول على نفس السلع والخدمات؛
- إختلال طرق المحاسبة الحكومية أو طريقة القيد في الحسابات؛
- التزايد السكاني المؤدي لتزايد تلقائي للنفقات العامة في مجال الخدمات العامة كالتعليم، الصحة والأمن؛
- زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي مما ينعكس على الإنفاق واتساع الدور الاجتماعي للدولة.

3- الميزانية العامة للدولة

الدولة في العادة تضع تقديرا لنفقاتها وإيراداتها خلال فترة زمنية قادمة عادة ما تكون سنة، يكون مفضلا وشاملا لجميع أوجه الإنفاق ومصادر الإيرادات وتدرج هذه البنود التفصيلية في وثيقة رسمية إصطلحوا على تسميتها بالميزانية العامة للدولة، التي لها قواعد أساسية تتمثل في[3]:

أ- قاعدة السنوية: تقتضي بأن توضع الميزانية لفترة زمنية قدرها السنة وأن تكون السلطات التشريعية موافقة عليها بالسنوية كذلك؛

ب- قاعدة الوحدة: تقتضي بأن تدرج كافة الإيرادات والنفقات للدولة في وثيقة واحدة يتسنى فيها لمن يريد الإطلاع لمعرفة وتقدير المركز المالي للدولة؛

ج- قاعدة العمومية: تقتضي إدراج كافة إيرادات ونفقات الدولة دون إجراء مقاصة بينهما؛

د- قاعدة عدم التخصيص: تقتضي بأن لا تخصص إيرادات معينة لأنواع معينة من النفقات، وبذلك فهي تترك المجال مفتوحا أمام الدولة لتوظيف وإستغلال مواردها بين أوجه الإنفاق المختلفة يحقق أقصى الغايات والأهداف.

تختلف أدوات السياسة المالية من كمية إلى نوعية لكن مضمونها ينصب في خدمة أهدافها المختلفة الرامية لتحقيق النمو والتوازن الإقتصادي.

---

[1]- حربي محمد موسى عريفات، " **مبادئ الإقتصاد- التحليل الكلي** "، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص183، 184.

[2]- عبد الغفور إبراهيم أحمد، " **مبادئ الإقتصاد والمالية العامة** "، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، دون طبعة، دون سنة، ص231.

[3]- فتحي أحمد ذياب عواد، " **إقتصاديات المالية العامة** "، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص-ص 275، 276.

المطلب الثالث: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

إن السياسة النقدية والمالية من أهم السياسات الإقتصادية، إذ تعتبران هاتين مهمتين ومتناسقتين فيما لوجد العديد من النقاط التي يظهر فيها التنسيق ويمكن توضيح ذلك بما سنقوم بتقديمه.

أولا: فالعلاقة بين السياستين النقدية والمالية تتمثل في أن كلاهما تهدفان إلى تحقيق نمو إقتصادي حقيقي وإستقرار الأسعار، في بعض البلدان تقوم جهة مختصة بتنفيذ كل منهما بعكس أرى تنفذ واحدة فقط[1].

ثانيا: إذ نجد أن السياسة المالية ترتبط بالسياسة النقدية من خلال الدور الذي تقوم به السلطات النقدية في تمويل عجز الميزانية العامة، ولهذا فالعلاقة بين السياستين تنعكس في النهاية على صافي الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، وهو ما يؤثر على السيولة المحلية والقاعدة النقدية، ومع استمرار توسع السلطات العامة وزيادة تدخلها في مختلف أدوات السياسة المالية ضمن السياسات الاقتصادية ككل[2].

ثالثا: السياستين المالية والنقدية تتفاعلان فيما بينها لتحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال التناسق والتكامل فيما بينهما، فإذا عمدت الحكومة إلى سد عجز الميزانية المصاحب للسياسة المالية التوسعية عن طريق إصدار سندات بإصدار نقود جديدة، وهذا يعني أن السياسة المالية التوسعية تسبب في إحداث سياسة نقدية توسعية، وبالطبع فزيادة العرض النقدي في هذه الحالة سوف يحدث إرتفاع لسعر الفائدة ويزيد من فعالية السياسة المالية في القضاء على الفجوة الإنكماشية، كما قد ينجم عنه زيادة في حدة التضخم[3].

نستنتج أن السياسة المالية والسياسة النقدية من أدوات السياسة الإقتصادية الكلية الأكثر استعمالا وأهمية في الإقتصاديات القائمة، حيث تختلف أدوات كل سياسة عن الأخرى لكن هدفها واحد.

المبحث الثالث: السياسات الإقتصادية القطاعية

تعمل كل دولة على مختلف القطاعات المكونة لإقتصادها من أجل النهوض به وتنميته، مع تحقيق رفاهية خاصة بالمجتمع، وفي إطار ذلك تتبنى مجموعة من السياسات الخاصة بكل قطاع سواء كان من الناحية التجارية أوالصناعية أو حتى الإستثمارية، فمن خلالها يتم توضيح مختلف الإجراءات، الأساليب والوسائل التي يتم إنتهاجها لتحقيق نمو إقتصادي مقبول بحيث تكون متناسقة فيما بينها ولا تتعارض في الأهداف.

المطلب الأول: السياسة التجارية

تقوم الدولة باتخاذ عدة إجراءات لتنظيم تجارتها الخارجية وتسهيل عمليات الإستيراد والتصدير وإقامة علاقات مع مختلف الدول، لذا تندمج جملة من السياسات التجارية التي تمكنها من تحقيق أهدافها المسطرة في هذا المجال وهذا ما سنحاول الإلمام به.

أولا: تعريف السياسة التجارية

للسياسة التجارية العديد من التعاريف، إذ إرتئينا في هذا الجزء التطرق لبعض التعاري منها:

---

[1]- إسماعيل محمد دعس، مرجع سبق ذكره، ص214.

[2]- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص93.

[3]- منصوري الزين، " **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية** "، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، دون طبعة، 2012، ص363.

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القوانين والنظم والإجراءات التى تنظم إدارة ميزان المدفوعات بإدارة الصادرات والواردات السلعية والخدمية وغيرها من المعاملات الرأسمالية التي تؤثر على الفائض أو العجز في إجمالي الدخل القومي من خلال المعاملات الخارجية للدولة[1].

فالسياسة التجارية إحدى أدوات السياسة الإقتصادية للدولة التي تعنى بإضاح موقفها اتجاه التجارة الخارجية، ومن العلاقات التجارية التي يجريها الأشخاص المقيمين على أقاليمها مع المقيمين بالخارج[2].

وتكمن أهمية اهتمام الدولة بالتجارة الخارجية في صياغة سياسات خاصة بها كونها أحد القطاعات الحيوية في الإقتصاد، إذ تستفيد من مزايا الدول الأخرى بحيث لا تستطيع إشباع حاجيات المجتع بالإعتماد على مواردها الذاتية فقط، كما يصبح أي مورد لها ذو نفع كبير عند استغلاله لتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة وتصديره للخارج من جهة أخرى، كما تساهم في نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تسمح ببناء إقتصاد متين ومستقر لتعزيز التنمية المستدامة، وعليه فالأهمية الكبرى للتجارة الدولية تكمن في تحقيق التنمية الإقتصادية، لما ينجم عنها من ارتفاع حجم الدخل القومي الذي يؤدي للتاثير في حجم ونمط التنمية والعكس[3].

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

للسياسة التجارة أهداف مختلفة منها الإقتصادية، الإجتماعية وأخرى إستراتيجية التي تتمثل في[4]:

1- الأهداف الإقتصادية للسياسة التجارية: تتمثل أهمها في:

أ- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة عن طريق مرور السلع والخدمات عبر الحدود القومية للدولة؛

ب- العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات باختيار مجموعة من الإجراءات للمحافظة على هذا التوازن؛

ج- حماية الصناعات المحلية الناشئة من المنافسة الأجنبية، مع حماية الإقتصاد الوطني من خطر الإغراق.

2- الأهداف الإجتماعية للسياسة التجارية: تتجسد هذه الأهداف في:

أ- حماية مصالح بعض الفئات الإجتماعية كمصالح المزارعين والمنتجين للسلع الضرورية والأساسية في الدولة؛

ب- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة؛

ج- المحافظة على دعم جهود التعاون الإقتصادي الدولي وحل مشكلات المجتمعات وتشجيع التنمية الاقتصادية للمحافظة على إستقرار الإقتصاد الداخلي وزيادة رفاهيته.

---

[1]- سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، " **الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، دون طبعة، 2005، ص15.

[2]- صلاح الدين حسن السيسي، " **التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية- النظريات والسياسات** "، دار الكتاب الحديث، مصر، دون طبعة، 2014، ص75.

[3]- مريم غربي، " **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية- دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائى المستدام في الإقتصاديات المغاربية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص- ص 4، 5.

[4]- طارق يوسف حسن جابر، " **السياسات الخارجية في النظام الإقتصادي الإسلامي- دراسة مقارنة** "، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، دون طبعة، 2011، ص- ص58 – 60.

3- الأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية: يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الإقتصادية، الغذائية والعسكرية لتحقيق الإستقرار والسلام العالمي؛

ب- العمل على توفير الحد الأدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي أو بتلبية مختلف الحاجيات بواسطة السلع الأجنبية الضرورية مهما كانت تكاليفها مرتفعة؛

ج- العمل على توفير الحد الأدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي والإستيراد، وكذلك ضمان الحد الأدنى من الإنتاج ومختلف مصادر الطاقة.

ثالثا: أنواع سياسة التجارة الخارجية

تنقسم السياسة التجارية إلى نوعين من السياسات، سياسة الحماية وسياسة الحرية، وكل سياسة تعتمدعلى مجموعة من الأدوات، وهذا ما سنحاول التطرق له في هذا الجزء.

1- سياسة حماية التجارة الخارجية: يمكن التعرف إلى أهم ما يتعلق بها على النحو التالي:

أ- تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية: هي تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية، أو قيامها بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع أساليب معينة كفرض الرسوم الجمركية مثلا[1].

ب- أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية: وتتمثل أدواتها في الأدوات الفنية والتجارية التي تختلف كل وحدة منها عن الأخرى، ويمكن إيجازها فيما سنتطرق له في هذا الجزء:

❖ **الأدوات السعرية (الفنية):** تتمثل في الرسوم الجمركية، الإعانات ونظام الاغراق، وهي عبارة عن الوسائل التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات والواردات[2]، وتتمثل هذه الأدوات في:

- **الرسوم الجمركية:** عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تتجاوز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات، وهو نوعين رسوم على الصادرات ورسوم على الواردات[3]؛
- **الإعانات:** هي كل تدخل للسلطات العمومية الذي من شأنه أن يمنح ميزة الإستفادة من تدخل الدولة كالإعفاء من الضرائب أو تخفيض تكلفة السلع المعدة للتصدير[4]؛

---

[1]- عبد القادر السيد متولي، " **الإقتصاد الدولي- النظرية والسياسات** "، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص72.

[2]- مجدي محمود شهاب، سوزى عدلي ناثر، " **أسس العلاقات الإقتصادية الدولية** "، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 2014.

[3]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، " **سياسات الإقتصاد الدولي** "، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، دون طبعة، 2003، ص ص243، 244.

[4]- عبد الحميد حمشة، " **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص21.

- **نظام الإغراق:** وله ثلاثة صور تتمثل في العناصر التالية[1]:

- **الإغرق العارض:** يحدث لظرف طارئ كالرغبة في التخلص من منتج غير قابل للبيع في أواخر الموسم؛
- **الإغراق قصير الأجل:** هذا النوع يكون لهدف معين ويزول بمجرد تحقيق الأهداف المرجوة؛
- **الإغراق الدائم:** يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على إمتيازات في إنتاج سلعة معينة من قبل الحكومة، أو لكونه عضوا في إتحاد المنتجين.

❖ **الأدوات الكمية:** تتمثل في نظام الحصص وتراخيص الإستيراد ونظام الحظر، والتي يمكن توضيحها في العناصر التالية:

- **نظام الحصص (دعم الصادرات):** ويعرف بسياسة دعم الصادرات، تلجأ إليها الدولة لتقوية نفوذها الإقتصادية دوليا، بهدف تحسين الميزان التجاري ومنح دعم للمصدرين وتنشيط الإقتصاد[2].

فتقديم الدعم للصادرات يكون من خلال إعانات التصدير التي تكون في شكل مساعدات تدفع لإحدى الصناعات التي تعمل في أنشطة التصدير بغرض زيادة البيع، أو من خلال القيود على الصادرات ففي بعض الأحيان تقوم الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات بغرض الحد من الصادرات لتحقيق أهداف إقتصادية مثل التخفيف من الآثار التضخمية بسبب الطلب المرتفع على بعض السلع المصدرة.

- **حصص الإستراد:** والتي تقوم على أساس وضع حد أقصى للكمية المستوردة من السلعة خلال فترة زمنية معينة، إذ تتبع الدولة هذا النظام لأنه يمكنها من تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات[3].
- **نظام الحظر:** ويعرف كذلك بنظام المنع وهو يعني أن الدولة تمنع التعامل التجاري مع الخارج[4].

❖ **الأدوات التجارية:** هي ثالث نوع من أدوات سياسة حرية حماية التجارة الخارجية وتشمل[5]:

- **المعاهدات التجارية:** هي إتفاق بين الدولة ودول أخرى بواسطة أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يتعلق بالمسائل التجارية، الإقتصادية السياسية والتجارية.
- **الإتفاقيات التجارية:** تكون قصيرة الأجل مقارنة بالأولى وتتسم بكونها تفصيلية، تضم قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة، فهي ذات طابع إجرائي تنفيذي في إطار المعاهدات.

2- سياسة حرية التجارة

هي ثاني نوع من أنواع السياسة التجارية، ففي هذا الجزء سنتطرق لتعريفها ثم المرور لأدواتها المختلفة.

---

[1]- نورة بوكونة، " **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العاوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص43.

[2]- حسام علي داود وآخرون، " **إقتصاديات التجارة الخارجية** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص82.

[3]- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، "**مبادئ الإقتصاد الدولي** "، المكتب الجامعي الحديث، مصر، دون طبعة، 2007، ص178.

[4]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص243.

[5]- عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص74.

أ- تعريف سياسة حرية التجارة: تعرف على أنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول، إذ تركز على ضرورة إزالة العقبات والقيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات[1].

ب- أدوات سياسة حرية التجارة: معظم الدول التي تعتمد على سياسة حرية التجارة سواء كانت في مجال السلع أو الخدمات فهي تسعى لإزالة القيود، العوائق التي من شأنها أن تعيق أو تمنع حرية التجارة لذا فأهم الأدوات تنحصر في التكامل الإقتصادي والتخفيض المتوالي للرسوم[2].

فالسياسة التجارية تلعب دورا فاعلا في الإقتصاد نظرا لمكانتها وأهميتها الإقتصادية فيه، إذ تستعمل أدواتها لتحقيق مختلف الأهداف المتعلقة بالتجارة الخارجية للدولة وما تتطلبه من العالم الخارجي.

المطلب الثاني: السياسة الزراعية

تعتبر السياسات الزراعية أحد الفروع الرئيسية للسياسة الإقتصادية الكلية لأي دولة، والتي تتخذهات لحقيق تنمية اقتصادية خاصة في مجال الإكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي، مع الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية الزراعية المتاحة.

أولا: تعريف السياسة الزراعية

تعرف السياسة الزراعية على أنها مجموعة من الإجراءات المتكاملة والتشريعات التي تتخذها الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتطبيق الخطط الملائمة حتى يكون هناك توازن بين الطلب على الغذاء وإنتاجه[3].

والسياسة الزراعية تتجسد في كونها منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي سنتها الدولة من أجل تشجيع الإنتاج، وتحقيق أقصى درجة من الإكتفاء الذاتي مع زيادة العائد من الصادرات وبالتالي على الدولة مساعدة المزارعين على مختلف المعيقات التي تواجههم لحلها وتطوير الزراعة[4].

فهي تقوم في الأصل على زيادة الإنتاج الزراعي، فالدولة عليها إما تعميق العمل وزيادة المحاولات للرفع من إنتاج الأرض أو أنها تقوم بزيادة المساحات التي تزرع، وإستخدام الموارد الكيماوية والأساليب الحديثة في الزراعة لتحقيق إكتفاء من جهة والمساهمة في التنمية من جهة أخرى[5].

---

[1]- عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2]- المرجع نفسه، ص75.

[3]- إبراهيم توهامي، " **الزراعة والأمن الغذائي** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول" **إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي** "، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012، ص101.

[4]- محمد محمد الأمين، " **أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي** "، عن الموقع : http// : www. Alwazeera.net تاريخ الإطلاع: 2016/2/8 / 13: 10

[5]- عبد الرحمان المالكي، " **السياسات الإقتصادية المثلى** "، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، دون طبعة، 2006، ص203.

وبالتالي يتضح لنا أن السياسة الزراعية عبارة عن الإصلاحات والتشريعات القانونية التي تقوم بها الدولة إتجاه القطاع الزراعي لتحقيق أهداف مختلفة تخص الفرد والمجتمع، والأخذ بعين الإعتبار مصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ثانيا: أنواع السياسة الزراعية ومتطلباتها

للسياسة الزراعية كغيرها من السياسات الأخرى العديد من الأنواع التي من خلال تسعى لتحقيق متطلبات كثيرة، وهذا ما سنتطرق له في هذا الجزء.

1- **أنواع السياسات الزراعية:** هناك العديد من الأنواع للسياسة الزراعية والتي تتمثل في[1]:

أ- سياسة ادارة الموارد الطبيعية: تضم هذه السياسة سياسة حماية الموارد الطبيعية وتنمية الموارد المائية بالاهتماحبتنمية الموارد من مصادرها المختلفة وحمايتها؛

ب- سياسة التنمية الريفية والحد من الفقر: تهدف هذه السياسة لإحداث تنمية زراعية شاملة بواسطة المخططات التنموية للمناطق الريفية والتقليل من الفقر؛

ج- سياسة تطوير الإستثمار، التمويل والائتمان الزراعي: وذلك بتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في القطاع الزراعي، وإعادة هيكلة المصارف الزراعية؛

د- سياسة التسويق، التصنيع التجارة الخارجية: حيث تضم السياسات التسويقية تحرير الأسواق والأسعار والتجارة الداخلية، كذلك إعطاء القطاع الخاص الدور الرائد، حيث تتدخل الدولة في تقديم مساعدة من خلال الخدمات، أما التجارة الخارجية فتتجسد في التحرير الكلي للتجارة في السلع الزراعية، والصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية التي إستهدفت تطوير الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية؛

هـ- سياسة حماية البيئة: تتضمن جملة من القوانين التي تهتم بحماية الأراضي الزراعية وتنمية المراعي الطبيعية.

2- **متطلبات السياسة الزراعية:** على اعتبار أن السياسة الزراعية هي البرنامج العملي الذي يوضع لتكوير القطاع الزراعي المتضمن مجموعة من الوسائل والخطط الزراعية المناسبة التي يتحقق بتنفيذها توفير أكبر قدر من الرفاهية المادية والمعنوية للناس بصورة عامة وللمكلفين بالزراعة خاصة عن طريق رفع إنتاجية الأرض والعمل في الزراعة وتحسين نوعية الانتاج الزراعي مع ضمان عدالة توزيعية وإستمراره وإستقراره[2]، فالإهتمام بالقطاع الزراعي يؤدي إلى[3]:

أ- تحقيق وفرة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والتصنيع الزراعي؛

---

[1]- فريد كورتل، وداد بن قيراط، " **دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي** "، ورقة بحث مقدمة للملتقي الوطني حول" **إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي** "، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012، ص369.

[2]- جواد سعد عارف، " **الإقتصاد الزراعي** "، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص64.

[3]- أحمد الزوعي، " **التنمية الزراعية- رؤية مستقبلية** "، أوراق بحثية منشورة بتاريخ 20 ديسمبر، 2007، عن الموقع:

http// : wwww.tibanews.com.13:30 /2016/02/08 تاريخ الإطلاع:

ب– تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يسمح بتصديره وبالتالي الحصول على العملات الأجنبية، ومن ثم تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات؛

ج– خلق فرص جديدة للعمالة مع الإستخدام الأمثل للموارد.

وبالتالي حتى تساهم السياسة الزراعية في تحسين إقتصاد البلد ورفع المستوى المعيشي للسكان وتحقيق الرفاهية لابد من توفير المتطلبات التالية[1]:

- ❖ أن تكون صادرة عن هياة حكومية أو شبه حكومية، ذات طابع وطني هدفها الصالح العام؛
- ❖ يجب أن تكون ذات أهداف محددة وواصحة تحقق رغبات الشعب؛
- ❖ تحتاج السياسة الزراعية إلى إختيار الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة وجهد مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف المحلية.

ثالثا: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

للزراعة دور هام في تحقيق التنمية الإقتصادية ذلك لما توفره من إسهاما تتجلى أهمها في[2]:

1- توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة؛

2- توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية من خلال الصادرات الزراعية؛

3- الزيادة في المداخيل الزراعية تسهل من عملية انتفال جزء منها إلى الحكومة عن طريق الضرائب؛

4- يكون القطاع الزراعي مصدرا هاما للعمالة؛

5- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم فيه وفي الانتاج الصناعي.

وعليه فالقطاع الزراعي يساعد في رفع النمو الإقتصادي من أجل تحقيق التنمية باعتباره مصدرا للدخل وكسب العملات الأجنبية، ومجالا حيويا للإكتفاء الذاتي بالنسبة للدول التي تعتمد على الزراعة في إقتصادها، إذ تعتبر آداة هامة لاحداث التنمية، وباعتبار الزراعة من أهم الأنشطة الإقتصادية، فالدولة تقوم بتحفيز القطاع الخاص على الاهتمام به والإسهام في تنميته وإحداث النمو[3].

وبالتالي يمكن القول بأن القطاع الزراعي يساهم في تحقيق التنمية إذا ما تم وضع برامج خاصة بالزراعة وذلك يتجلي بوضع السياسات وصياغتها والعمل على تنفيذها، وتجسد القرارات المطبقة التي تكون ملائمة للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الدولة، والعمل على تحسين مختلف الأمور المتعلقة بالجانب الزراعي وإدارته.

---

[1]- عيسى بن ناصر، " **أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي– حالة الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول" **إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي** "، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012، ص223.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص166.

[3]- البنك الدولي، " **الزراعة من أجل التنمية** "، تقرير عن التنمية في العالم، 2008، ص3.

المطلب الثالث: السياسة الصناعية والإستثمارية

إن القطاع الصناعي داخل أي دولة يساهم بنسبة كبيرة في إحداث تنمية إقتصادية وهو ما أبرزته الكثير من التجارب للدول المتقدمة، وهذا القطاع يتم الإستفادة منه بوضع جملة من السياسات الخاصة به لتطويره والعمل على جذب الأموال لإستغلالها وهو ما يتجسد في السياسات الإستثمارية.

أولا: السياسة الصناعية

يمكن التطرق الى السياسة الصناعية من حيث المفهوم والأهمية الإقتصادية التي تحظى بها داخل الدولة لما لها من أنواع عديدة، فهذا ماسنحاول التطرق له في هذا العنصر.

1- تعريف السياسة الصناعية

تعرف السياسة الصناعية بأنها مجموعة من الإجراءات والقوانين ومختلف المراسيم التي تنتهجها الدولة في تسيير قطاع الصناعة خلال فترة زمنية محددة، لتحقيق الأهداف المسطرة على حسب طبيعة الوضع القائم في الدولة[1]، وعليه فالسياسة الصناعية آداة من أدوات السياسة الإقتصادية العامة التي تعبر عن البرامج المسطرة في المجال الصناعي في فترة معينة لتحقيق أهداف واضحة للوصول إلى نتائج ملموسة تعود بالنفع على إقتصاد الدولة والرفع من معدل النمو.

2- أهمية القطاع الصناعي في الإقتصاد

يعتبر النشاط الصناعي ركيزة أساسية في الإقتصاد، إذ يعمل على زيادة الإنتاج مع زيادة المداخيل من عمليات التصنيع، كذلك إمتصاص البطالة بالرفع من فرص وإمكانيات التشغيل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة[2].

3- أنواع السياسة الصناعية

لكل دولة جملة من السياسات التي تقوم بصياغتها للنهوض بالقطاع الصناعي وتحديثه، فغالبية الدول تعتمد على التحديث والتطوير التكنولوجي، وأبرز السياسات المنتهجة تعتمد على[3]:

أ- القدرات الذاتية التكنولوجية؛

ب- التدريب والتعليم والتأطير لتحسين المهارات البشرية؛

ج- جذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر؛

د- تبني مبادئ محفزة قائمة على تملك التكنولوجيا ومواكبة مختلف التطورات.

---

[1]- رضا زروت، صالح بضياف، " **واقع سياسة الصناعة في الجزائر وأثرها علي ميزان التجاري خارج قطاع المحروقات** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول" **التنمية الصناعية وترقية الإستثمار في الجزائر**"، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 09- 10 ديسمبر 2014، ص182.

[2]- زهير عماري، أسامة عامر، " **دور التأمين الصناعي في دعم وتنمية الصناعة في الجزائر- دراسة إقتصادية قياسية للفترة 2002 – 2013** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول" **التنمية الصناعية وترقية الإستثمار في الجزائر** "، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 9 – 10 ديسمبر 2014، ص130.

[3]- محمد إبراهيم عبد الرحيم، " **الإقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، دون طبعة، 2007، ص131.

وحتى تستفيد الدولة من القطاع الصناعي عليها من جهة صياغة السياسات التي تتوافق وأوضاعها المحلية وأخذ العناصر المساهمة في تطوير الصناعة من جهة أخرى، والتي تتمثل في[1]:

- ❖ إستغلال القدرة الإنتاجية للآلات مع تحسين تكنولوجيا الإنتاج وتغيير المرافق والهياكل القديمة؛
- ❖ إعطاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة المجال الكافي لإتمام دورها بجانب صناعات الحجم الكبير؛
- ❖ إنشاء مراكز تطوير الأبحاث الصناعية وتاهيل المهن والتدريب.

نظرا إلى أن كل قطاع يحتاج تمويل خاص به حتى يتم تنفيذ المشاريع المأطرة بمختلف الإجراءات والقوانين فإن كل دولة تعتمد على الإستثمارات وجذب المستثمرين والمدخرين للحصول على الأموال اللازمة، وفيما الجزء الموالي سنتطرق إلى السياسة الاستثمارية.

ثا نيا: السياسة الإستثمارية

تعبر الإستثمارات المتحكمة في النمو بمعدله ونوعيته، وتحقيق معدل نمو إقتصادي معين يتوقف على نجاح توفير حجم الإستثمارات المطلوبة والتحكم في الإنتاجية من أجل خلق تنمية شاملة ومستدامة، وإنشاء صناعات جديدة مساعدة على النمو.

1- تعريف السياسة الإستثمارية

للسياسة الإستثمارية العديد من التعاريف المختلفة، لكننا سنحاول في هذا الجزء سنذكر بعضا منها:

يقصد بالسياسة الإستثمارية تحديد الأولويات التي يتم إستنادا عليها إختيار المشاريع الإقتصادية الإستثمارية في إطار عملية التنمية الإقتصادية، بما يتضمنه ذلك من تحديد حجم الإستثمار وتوزيعه على مجالاته المختلفة[2].

كما تعرف على أنها مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات التي تقوم بها الدولة في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية، في إطار تحقيق أكبر قدر من الزيادة في الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي، مع توزيع الإستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الإقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو إقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة[3]، ويأتي الإهتمام بالسياسة الإستثمارية للدور الذي يلعبه الإستثمار في خلق طاقات إنتاجية جديدة وإستغلال الموارد المتاحة في الدولة لتحقيق التنمية الإقتصادية[4].

---

[1]- المرجع نفسه، ص85.

[2]- نصر حمود مزنان فهد، " **أثر السياسات الإقتصادية في آداء المصارف التجارية** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص92.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، " **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي– تحليل كلي** "، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، دون طبعة، 2002، ص180.

[4]- نصر محمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص92.

وبالتالي يمكن القول أن السياسة الإستثمارية هي مجموعة الأساليب والإجراءات المتخذة من قبل الدولة، لزيادة الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد من جهة وتوزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات من جهة أخرى لتحقيق النمو في إطار السياسة الإقتصادية العامة.

2- خصائص السياسة الإستثمارية

تتميز السياسة الاستثمارية بمجموعة من الخصائص لعل أهمها[1]:

أ – أن الدولة عند تنفيذها لهذه السياسة تتبع مجموعة من القواعد والتدابير تتميز بالإستقرار، الوضوح والثبات؛

ب- أن تكون هذه السياسات متظمنة مختلف الحوافز لدفع المدخرين والمستثمرين لاستثمار أموالهم وجذبهم إلى المجالات والقطاعات المرغوبة من أجل المساهمة في عملية التمويل، ومن ثم تحقيق المصلحة العامة والخاصة؛

ج- وجود أهداف تسعى الدولة لتحقيقها على المستوى القومي، وبالتالي إرتباطها بمجموعة من المعايير لتقييمها والحكم على جدوى هذه الإستثمارات من عدمها.

3- أنواع السياسة الإستثمارية

توجد العديد من أنواع السياسات الإستثمارية، التي سنحاول أن نوجز منها مايلي[2]:

أ- سياسة تحديد أولويات إختبار المشاريع الإستثمارية

يقوم صانع السياسة الإستثمارية في هذه الحالة بتحديد أولويات معينة للبدائل الاستثمارية من منطلق محدودية الموارد، وبالتالي لابد من العمل على استخدام تلك الموارد أحسن إستخدام ممكن في كل مراحل التطور الإقتصادي القومي في الدولة، وذلك من خلال تحديد أهداف إستثمارية وفق معايير ملائمة من أجل تحقيق أكبر معدل نمو إقتصادي وزيادة الدخل القومي.

ب- سياسة تشجيع الإستثمار الأجنبي والمناطق الحرة

تعني إستخدام الحوافز والمزايا والضمانات والإجراءات والتدابير التي تعمل على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، سواءا من داخل البلاد أو من المناطق الحرة لما يحمله هذا النوع من مزايا الانتاج، التكنولوجيا ورأس المال.

---

[1]- علي لطفي، " **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي** "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، دون طبعة، 2009، ص6.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، " **السياسات الإقتصادية- تحليل جزئي وكلي** "، مكتبة زهراء الشرق، مصر، دون طبعة، 1997، ص- ص400- 402.

4- الأهمية الإقتصادية للإستثمار

تكمن أهمية الإستثمارات في كونها عنصرا متغيرا له دور هام في الإقتصاد الكلي للدولة، فالإستثمار وثيق الإرتباط بصورة مباشرة وغير مباشرة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية كالإدخار والدخل ومستوى التوظيف[1]. كما أنه عند وجود سياسة إستثمارية ناجحة فهذا يعني وجود إستثمار أجنبي مباشر وبالتالي تنوع الإستثمارات على اختلاف القطاعات[2].

ويتم إستخدام مجموعة من الأدوات أثناء تطبيق السياسة الإستثمارية التي تكون متاحة أمام المستثمرين في مختلف المجالات الإستثمارية، إذ يصعب عرضها جميعا لكن نذكر المشروعات الإقتصادية وهي الأكثر إنتشارا، تتنوع أنشطتها ما بين صناعي، تجاري وزراعي، وحتى خدمي فالمشروع الإقتصادي من أدوات الإستثمار الحقيقية لقيامه على أصول حقيقية كالمباني، الآلات، المعدات التي يتم بواسطتها تحقيق عوائد معقولة ومستمرة، كذلك نجد العقارات، الأوراق المالية، العملات الأجنبية، المعادن وصناديق الاستثمار[3].

وعليه من خلال هذا المبحث إتضح لنا أن الإهتمام بالقطاعات الإقتصادية وصياغة سياسات مناسبة لكل قطاع يساهم في تحقيق ورفع معدلات النمو الإقتصادي، ولا يوجد تعارض بين هذه السياسات والأهدف من ورائها إحداث تنمية وتحقيق قيمة مضافة للإقتصاد، حيث تكون إنتاجية الدخل والإستثمارات وإمكانية تحقيق النتائج المرجوة باستخدام هذه السياسات.

---

[1]- علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2]- جوزيف دانيال، ديفيد فانهور، " **إقتصاديات النقود والتمويل الدولي** "، دار المريخ للنشر والتوزيع، مصر، دون طبعة، 2010، ص ص301، 302.

[3]- محمد مطر، " **إدارة الاستثمارات- الإطار النظري والتطبيقات العلمية** "، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الرابعة، 2006، ص ص86، 87.

خلاصة:

من خلال ما تم إنجازه إتضح لنا أن الدولة تعمل على تحقيق التنمية الإقتصادية باتباع أدوات وأساليب السياسة الإقتصادية التي تضم مختلف السياسات، وكل سياسة لها إتجاهاتها وإجراءاتها المعمول بها والتي لا تتعارض مع بقية السياسات الإقتصادية، وأهم هذه السياسات السياسة المالية والسياسة النقدية، والغاية المرجوة تتجسد في تحقيق إستقرار الدولة إقتصاديا ومساعدتها على تحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو تحسن من وضعية المعيشة للسكان كما تركز على السياسات الإستثمارية التي تقوم بجذب الأموال لتمويل مختلف المشاريع وتطويرها، لذا فمجمل هذه السياسات تكون مكملة لبعضها البعض وتركز على الأهداف العامة.

الفصل الثاني:

بنية الإقتصاد الجزائري في ظل السياسات الإقتصادية المنتهجة

تمهيد:

لكل دولة هيكل خاص يشكل إقتصادها ويميزه عن غيره من الإقتصاديات، والجزائر واحدة من هذه الدول لها هيكل يكون إقتصادها ويرتكز عليه إقتصاديا، ولعل أهم ركيزة تحكم قيام الإقتصاد الوطني نجد النفط كما توجد إلى جانبه العديد من القطاعات القائمة والتي أغلبها يعود للقطاع الخاص الذي من شانه إبراز مكانتها داخ الإقتصاد لتعود بالنفع على كل شرائحه ومختلف قطاعاته، وفي هذا الصياغ فالجزائر تبنت جملة من السياسات الإقتصادية لتحقيق النمو الإقتصادي وتحسين المعيشة للسكان تفعيلا لمختلف القطاعات خاصة التمويلية منها.

ففي هذا الفصل سنحاول الإلمام بواقع هيكل الإقتصاد الوطني البترولي ومدى إسهامه في الناتج الداخلي الخام للدولة، ومن ثم التطرق لباقي القطاعات الناشطة داخل الإقتصاد الوطني بعيدا عن قطاع المحروقات (البترول) لإظهار ومعرفة مكانته داخل الإقتصاد الوطني، ومدى إسهامها في الناتج الداخلي للدولة مع محاولة إعطاء لمحة عن واقع ومكانة البورصة الجزائرية والجهاز المصرفي في الإقتصاد الوطني وتمويلها لمختلف القطاعات الطالبة للقروض والتي هي بحاجة لها.

المبحث الأول: طبيعة اقتصاد الجزائر وتبعيته لقطاع المحروقات

يعتبرقطاع النفط المحرك الأساسي للإقتصاد الجزائري الذي يستفيد من تصديره في شكل مواد خام، حيث أن الايرادات المتأية منه يتم استثمارها عن طريق الإنفاق الحكومية في مختلف المشاريع التنموية كالبنى التحتية والعمران، كما ساهمت مداخيل النفط المرتفعة في الفترة الأخيرة على تمكين الجزائرمن تسديد مديونيتها، والإعتماد عليه كمصدر أساسي للعملة الصعبة باعتباره يمثل أهم صادرات الاقتصاد الجزائري، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى قطاع المحروقات الذي يعتبر أحد أهم مكونات الاقتصاد الوطني وهو ما إثباته بالأرقام من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تركيبة الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الاساسي للاقتصاد الجزائري وأهم قطاع محرك لتنمية الاقتصاد الجزائري، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهمية النفط في تركيبة بنية الاقتصاد الجزائري.

أولا: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يحتل النفط مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري فالصادرات في معظمها من مشتقات البترول بما يمثل97 % من الصادرات الاجمالية، فهي تشكل حوالي 60 %من إيرادات الميزانية، ومن 25 %إلى 30% من الناتج المحلي لذا فالجزائر تعتمد على تطور الكميات المنتجة من المحروقات، وعلى ارتفاع أسعارها دوليا من أجل تنفيذ برامج التنمية، وللمحروقات الجزائرية جملة من الخصائص والميزات منها[1]:

1- المحروقات الجزائرية لها القدرة على المنافسة في السوق العالمية جعلها بمنأى عن أخطارالإزاحة من السوق؛

2- ميزة الموقع الجغرافي والقرب من أسواق الاستهلاك يجعل للجزائر الأفضلية في نقل منتجاتها النفطية على شبكة الأنابيب إلى القارة الأوروبية، خاصة إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، فرنسا وبلجيكا، إنطلاقا من موانئ أرزيو وبجاية، سكيكدة، الجزائر، عنابة ووهران؛

3- يعتبر النفط الجزائري من أنواع النفط الخفيف الذي يعد الأكثر طلبا في السوق والأغلى سعرا.

هذا وقد قدرت صادرات قطاع المحروقات خلال الفترة 2000 .2012 ما يقارب 600 مليار دولار أمريكي حيث تمزت الفترة 2000 الى 2008 بارتفاع ملحوظ قدر بـ 18% من قيمة الصادرات، ثم ارتفعت القيمة بـ 2 % فقط للفترة 2009 إلى 2013 وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط مقارنة بسنة 2008 وكذا الطلب عليه نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية؛

أما واردرات المشتقات الطاقوية فقدرت بنسبة 15%، حيث انتقلت من 0.2 مليون طن سنة 2000 إلى 5.1مليون طن لسنة 2012.

[1]- نبيل زغبي، " **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الاوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص ص 52، 53.

ثانيا: دور العوائد البترولية في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الصادرات من المنتجات البترولية المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري ومصدرا لتوفير العملة الصعبة، فالجزائر تعتمد على الكميات المنتجة من المحروقات وعلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية من أجل تمويل برامج التنمية، والجدول الموالي يوضح الميزان التجاري الذي مداخيله الاساسية من النفط:

الجدول رقم (1): وضعية الميزان التجاري الجزائري للفترة 2001– 2010

البيان	2000	2002	2005	2006	2009	2010
الميزان التجاري	9.61	6.70	26.47	34.06	7.78	18.2
الصادرات	19.09	18.71	46.33	54.74	45.18	57.09
المحروقات	18.53	18.11	45.59	53.61	44.41	56.12
أخرى	0.56	0.60	0.74	1.13	0.77	0.97
الواردات	-9.35	-12.01	-19.86	-20.68	-37.4	-38.9

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على

جميلة الجوزي، " **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة** "، مجلة الباحث، جامعة الجزائر3، العدد 11، 2012، ص 235.

من خلال الجدول يتضح لنا بشكل جلي وبالأرقام مصادر العوائد التي تتم من خلالها عمليات التنمية، وأن القطاعات الأخرى شبه منعدمة في صادرات الجزائر، وعليه فدور العوائد المتأتية من النفط تمثل أهمية كبرى لإحداث تنمية للدولة وتحقيق تدفق للاستثمار الاجنبي فالجزائر تعتمد عليه في عمليتي النمو والتنمية.

ثالثا: شبكة نقل النفط الجزائري

منذ بدء عمليات الانتاج النفطي وإنجازأول خط أنابيب عملت مؤسسة سونطراك على إنشاء شبكة كاملة للنقل تضم أكثر من 30 أنبوب لنقل المحروقات ليصل طولها الى 16200 كلم، من بين هذه الانابيب نجد 12 أنبوب مخصصة لنقل البترول الخام يصل طولها إلى4970 كلم، وفي نهاية عام 2008 وصل عدد الانابيب الناقلة للنفط الى 17 أنبوب، وبعدها أصبح عدد الانابيب الناقلة للنفط 20 أنبوب يصل طولها الى 9883 كلم، أما فيما يخص النقل البحري للنفط فقد تم توقيع شراكة عام 2006 بين الشركة الوطنية سونطراك والشركة اليابانية كوازاكي لإنشاء ناقلة للنفط الخام لأول مرة بطاقة 300000 م^3 بمبلغ إجمالي قدره 120 مليون دولار أمريكي ويتكون الاسطول الحالي من ناقلتين على أن يتم تدعيم هذا الاسطول بأربع ناقلات أخرى تتكفل بها مؤسسة سونطراك، والجدير بالذكر أنه يتم تصدير المحروقات في الجزائر عبر ثلاث موانئ نفطية رئيسية تتمثل في أرزيو سكيكدة وبجاية، ومن أجل تطويرها تم إنجازسنة 2004 شركة تسيير واستغلال الموانئ النفطية بين سونطراك وشركة تسيير الموانئ كما تم إبرام عقد بقيمة 250 مليون دولار مع الشركة الامريكية FMC تم من خلاله إنجاز 5محطات شحن للمحروقات السائلة[1].

[1]– أمال رحمان، محمد توهامي طواهر، " **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل** "، مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر، 2013، ص ص 20، 21.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للموارد الطاقوية الجزائرية

للمواد الطاقوية قيمتها الاقتصادية في الاسواق العالمية التي تجعلها مهمة في رسم مختلف السياسات للدول وتكون ذات فعالية في كافة القطاعات والاصعدة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وفي الجزائر تحتل الموارد الطاقوية المرتبة الأولى ولإيراداتها المكانة البالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفيما يلي بعض المعطيات حول إمكانيات الجزائر في مجال المحروقات ومكانتها ضمن باقي دول العالم:

جدول رقم (2): قيمة الايرادات النفطية

العاصمة	الجزائر	
العملة المحلية	الدينار	
السكان 2011(ألف نسمة)	36.692	(2014) 38,700
الناتج المحلي الاجمالي 2011 (مليون دولار)	197.450	(2014) 220.091
قيمة الصادرات النفطية 2011(مليون دولار)	37.289	(2014) 26.976
تاريخ اكتشاف النفط	1956	1956
تاريخ بدء لنتاج النفط	1956	1956

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2012، 2015.

جدول رقم (3): الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في نهاية السنة(الوحدة: مليار برميل)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2015.

جدول رقم (4): الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالم (الوحدة: %)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	0.99	0.98	0.96	0.95	0.94

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2015.

جدول رقم (5): الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي نهاية السنة(الوحدة: مليار متر مكعب)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	4504	4504	4504	4504	4504

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2015.

جدول رقم (6): الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي من إجمالي العالم (الوحدة: %)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	2.39	2.35	2.36	2.31	2.28

المصدر: التقريرالاحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2015.

جدول رقم (7): عدد اكتشافات آبار النفط والغازالجديدة

السنوات	2010	2011	2013	2013	2014
البترول	14	10	8	12	15
الغاز	15	10	23	20	17

المصدر: التقريرالاحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2015

جدول رقم (8): إجمالي إنتاج الطاقة (الوحدة: ألف برميل)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	3223	3143.2	3199.2	3094.5	3187

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2015.

من خلال الاحصائيات المبينة أعلاه حسب منظمة الاقطار العربية يتبين لنا أن احتياطات الجزائر من المحروقات ثابتة عند قيمة 12.2 مليار برميل، وأن إجمالي احتياطات الجزائر في أكثر من 200 حقل بترول وغاز طبيعي وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية عشر عالميا من بين الدول المنتجة للبترول والمرتبة الثالثة إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا، حيث أن إحتياطها الرسمي يمثل 1.2% من الاحتياطات العالمية، أما الغاز الطبيعي فتقدر الاحتياطات الخاصة به والثابتة في حدود 2.5% من الاحتياطات العالمية.

ويمكن حصر الأهمية الاقتصادية للعوائد البترولية ودورها في الاقتصاد الجزائري في كونه الممول الذي يتم الإعتماد عليه بشكل مطلق في إنجاز المشاريع التنموية وتحقيق مختلف السياسات الإقتصادية والإجتماعية، فهو يساهم في عمليتي النمو والتنمية[1].

وقد تم وضع إسترتيجية لقطاع الطاقة حتى آفاق 2040 التي ترتكز على[2]:

- إستعمال الغاز وذلك بتحفيز استخدام غاز البترول المسال والغاز الطبيعي المضغوط في قطاع النقل؛
- تثمين استخدام الموارد الطاقوية من خلال تطوير الصناعة التحويلية كالبتروكمياء، التكرير؛
- الشروع في دراسة إمكانية تطوير استغلال ثروات المحروقات غير تقليدية؛
- الاعتماد على مبادئ الوقاية للحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: آثار تقلبات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري

هناك جملة من العوامل المؤثرة على قطاع المحروقات هي التي تجعله أكثر عرضة للتقلبات وعدم إمكانية الإعتماد عليه بشكل كلي في دفع التنمية الاقتصادية، خاصة في حالة الجزائر التي لم تتمكن من تنويع إقتصادها، وتجعلها رهينة إرتفاع وانخفاض الأسعار لإحداث النمو المطلوب.

[1]– أنيسة بن رمضان، مصطفى بلمقدم، " **المواد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الإقتصادية– دراسة حالة البترول في الجزائر** "، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 15، جوان 2014، ص 312.

[2]– الورقة القطرية– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، الامارات، ديسمبر 2014، ص 5.

أولا: العوامل المؤثرة على قطاع المحروقات

يمكن الإشارة إلى أهم العوامل في النقاط التالية[1]:

1- الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير لأي نوع من أنواع النفوط الداخلة إلى السوق يحدد تكلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام؛

2- الزيادة أو النقصان في الطلب على النفط الخام من بعض الدول الصناعية أو النامية يعتبر عاملا مساعدا في تغيير الأسعار؛

3- يساهم التقدم التكنولوجي في مجال الطاقة البديلة في التأثير على أسعار النفط في العالم؛

4- تلعب التقنيات المستخدمة في استخراج النفط والصناعة التحويلية دورا هاما في تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة وزيادة كفاءة العمل بما يؤثر على الاسعار؛

5- التغيرات الموسمية عند حدوث الكوارث والتقلبات المناخية الغير متوقعة في بعض الدول، كذلك السياسات الخاصة بالحكومة واستراتيجياتها سواء كانت منتجة أو مستهلكة للنفط تلعب دورا هاما في صياغة أسعار النفط.

ثانيا: تقلبات أسعار النفط

تتأثر كل دولة منتجة أو مستهلكة لتقلبات الأسعار إنخفاضا وارتفاعا على النحو التالي[2]:

1- آثار إرتفاع أسعار النفط: تتلخص في:

- زيادة كبيرة في العوائد النفطية ينعكس على تطور مستوى معيشة الفرد وتعزيز قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية؛

- زيادة حجم الموارد والفوائض المالية المفطية للدولة يمكنها من بناء اقتصادها واستثمار الاموال في مشاريع متنوعة، إنشاء مؤسسات للتمويل ودعم التنمية؛

- إيداع الفوائض المالية في بنوك الدول الصناعية والاستفادة من الفوائد الممنوحة.

2- الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط: والتي تتمثل في:

- يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي؛

- يؤدي انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية إلى زيادة اتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لميزان المدفوعات؛

- إنخفاض أسعار النفط يشجع على ترشيد الانفاق العام وتنويع صادرات الدولة وتوسيع قاعدتها الانتاجية بدلا من اعتمادها الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

---

[1]- الطاهر بن يعقوب، مريم قرعي، " **آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المجروقات-حالة الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر الأول بعنوان" **السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية**"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11 – 12 مارس 2013، ص ص 8،9.

[2]- الطاهر بن يعقوب، مريم قرعي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

من خلال تطرقنا لطبيعة وتركيبة الإقتصاد الجزائري نلاحظ أنه يعتمد بشكل كلي تقريبا على المحروقات وأن قطاع الطاقة هوالآدة المحركة للاقتصاد الجزائري حيث تمثل 35 %من الناتج المحلي الاجمالي، 97 % من عائدات التصدير وأكثر من 60 % من إيرادات الميزانية.

المبحث الثاني: هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

بعد التطرق لقطاع المحروقات في الجزائر ومكانته في بناء الاقتصاد الوطني سنحاول الإلمام بأهم القطاعات كالفلاحة والصناعة والتجارة لما لها أهمية كبيرة في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأخرى لها أهمية كبيرة في الاقتصاد مكانتها في الناتج، كما سنتطرق لدور البورصة والجهاز البنكي في تمويل الإقتصاد الوطني في آخر المطاف.

المطلب الأول: إسهامات القطاعات الاقتصادية القائمة في الاقتصاد الوطني

إن من أهم القطاعات القائمة في الإقتصاد الوطني الفلاحة، الصناعة والتجارة وهي القطاعات التي سنحاول الإلمام بها.

أولا: القطاع الزراعي

تعتبر الزراعة قطاع مهم للإقتصاد الوطني نظرا لما تمتاز به الدولة الجزائرية من مساحات صالحة وإمكانية إسهامها في الناتج المحلي الوطني.

1 – مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر 2000 – 2014

تعتبر عملية استصلاح الأراضي وجعلها أراضي صالحة للزراعة شيئ مهم جدا لتنمية الزراعة والإعتماد عليها في بناء الإقتصاد خارج قطاع المحروقات فمن خلال الجدول الموالي سنحاول إعطاء حجم المساحات الصالحة للزراعة من سنة 2000 إلى غاية 2014.

جدول رقم (9): مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر(2000 – 2014)

السنة	المساحة /هكتار
2001 / 2000	8139740
2002 / 2001	8222690
2003 / 2002	8321680
2004 / 2003	8321680
2005 / 2004	8389640
2006 / 2005	8403570
2008 / 2007	8424760
2009 / 2008	8423340

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

بلقاسم براكتية، " **الزراعة والتنمية في الجزائر– دراسة مستقبلية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014، ص 8.

نلاحظ من خلال الجدول أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تزداد سنة بعد سنة ففي عام 2000/2001 كانت المساحة المقدرة 8139740 هكتار، وهذه المساحة يلاحظ أنها تزداد لتصل في سنة

2008 / 2009 لـ 8423340 هكتار، ويحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الناتج الوطني باعتباره من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، والجدول الموالي يبين مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الاجمالي.

جدول رقم(10): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي بالجزائر(2003– 2013) (الوحدة: مليارديار جزائري)

السنوات	الناتج الوطني الخام	الناتج الزراعي	مساهمة الزراعة في الناتج الوطني %
2003	68007	6589	69.9
2004	85003	8032	18.9
2005	102500	7866	-
2007	8.9352	0.885	14.9
2008	7.11043	2.982	89.8
2009	0.9968	8.1169	58.10
2010	5.11991	8.1269	58.10
2011	6.14526	4.1478	17.10
2012	4.10115	4.1775	01.11
2013	2.16569	6.2031	26.12

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

– رشيد سالمي، " **القطاع الزراعي كخيار استراتيجي بديل لقطاع المحروقات** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول " **إنعكاسات انهيار النفط على الاقتصاديات المصدرة له – المخاطر والحلول** "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7– 8 أكتوبر، 2015، ص 14.

– التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، المنظة العربية للتنمية الزراعية، 2008، ص45.

فمن خلال الجدول نجد أن الزراعة تحتل مكانة لا بأس بها في تكوين الناتج المحلي وأن هذه النسبة تتصاعد كل سنة، ففي سنة 2003 كانت نسبة الزراعة من الناتج المحلي تقدر بـ 9. 69% والملاحظ أن تلك النسبة إنخفضت في السنوات الثلاث الموالية لتصل إلى 14.9% سنة 2007 ثم إنخفضت هذه النسبة في السنة الموالية لتصل إلى 8.89%، بعدها بدأت في الإرتفاع لتصل إلى 26.12% سنة 2013 بقيمة تقدر بـ 2031.6 مليارديار جزائري.

ثانيا: القطاع الصناعي

يساهم القطاع الصناعي بدوره هو الآخر في تنمية الإقتصاد الوطني خارج المحروقات فالصناعة من المجالات التي يمكن الاعتماد عليها لتنمية الاقتصاد، لإساهامها بجزء من الناتج الداخلي الخام، والجدول الموالي يبين مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام.

جدول رقم(11): مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام (2001-2013) (الوحدة: %)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة % المساهمة	8	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5	6.2	5.5	4.9	6.4	6.7

المصدر: إسماعيل السيد، " **التنويع الاقتصادي كاستراتيجية حتمية لمواجهة الصدمة النفطية في الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول" **إنعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له– المخاطر والحلول** "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7 – 8 أكتوبر، 2015، ص 14.

فمن خلال الجدول نلاحظ انه خلال سنة 2001 كانت مساهمة الصناعة خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تقدر بـ 8%، هذه النسبة ارتفعت بنسبة 0.1% في السنة الموالية أما بحلول 2003 فقد انخفضت النسبة الكلية لتصل إلى 7.3 %، ففي السنوات الموالية لهذه السنة بدأت في الانخفاض بالتدريج والتذبذب لتصل في الأخير سنة 2013 إلى 6.7 %، هذا كله راجع للبرامج التنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتطويره لتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، خاصة بعد الوضع الذي تعيشه الجزائر والعالم بأسره.

ثالثا: قطاع التجارة الخارجية

إن التجارة الخارجية قطاع مهم فهي عملية تتم بين طرفين أو أكثر، ويمكن تقسيم عملية التبادل بين طرفين تبادل داخلي وتبادل خارجي[1]، فالدولة تعتمد على التجارة الخارجية لتصريف منتجاتها الفائضة عنها وجلب ما تحتاجه من مختلف السلع من الخارج، فالجزائر لها حصالة صادرات معتبرة ومتزايدة مع مرور الوقت وهي تستعمل هذه الحصيلة لتغطية مختلف نفقاتها وما تحتاجه، والجدول الموالي يبين لنا حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

[1]– سلمى سلطاني، " **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية – حالة الجزائر** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2003، ص 10.

جدول رقم(12): حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر (2000 – 2014) (الوحدة: مليار دولار

السنة	صادرات خارج قطاع المحروقات	السنة	صادرات خارج قطاع المحروقات
2000	612	2008	1937
2001	684	2009	1066
2002	759	2010	1526
2003	673	2011	2062
2004	759	2012	2062
2005	1099	2013	2165
2006	1158	2014	8102

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

– سمير بوختالة – محمد زرقون، " **دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر–دراسة اقتصادية تحليلية**"، المجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 4، 2015، ص 86.

– عبد الحميد حمشة، " **دور تحرير التجارة الخارجية في تربية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة– دراسة حالة الجزائر** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 126.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا التطور الحاصل من سنة لأخرى في الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وهذا راجع لزيادة الخوصصة، الاتجاه نحو تحرير الأسواق وتشجيع الصناعات المحلية بالأخص الغذائية منها.

المطلب الثاني: مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

يمثل القطاع الخاص حاليا محور العملية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور البناء بشكل حيوي في شتى المجالات.

جدول رقم (13): تركيبة الإنتاج الخام حسب القطاع القانوني (الوحدة: %)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العام	52.6	55.6	55.7	55.4	56.6	46.5	47.2	49.2	46.3	42.5	40
الخاص	47.4	44.4	44.3	6.44	43.4	53.5	52.8	50.8	53.7	57.5	60

-Source : ONS- Les Comptes économiques de 2000 à 2014- , N709 ,p 27.

جدول رقم (14): تركيبة الإنتاج الخام خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني (الوحدة: %)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العام	25.2	24.7	23.3	22.9	23.1	22.4	21.3	21	20.4	19.6	19.6
الخاص	74.8	75.3	76.7	77.1	76.9	77.6	78.7	79.6	79.6	80.4	80.4

-Source : ONS- Les Comptes économiques de 2000 à 2014- , N709 ,p 27.

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن القطاع الخاص يساهم بنسبة معتبرة في الإنتاج الخام وخاصة خارج قطاع المحروقات بالمفارنة مع القطاع العام الذي نسبته تفوق القطاع الخاص بوجود المحروقات.

جدول رقم (15): تركيبة القيمة المضافة حسب القطاع القانوني (الوحدة: %)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العام	53.5	57.3	57.3	57.3	58.8	45.4	48.8	51.7	48.5	43.4	40.5
الخاص	46.5	42.7	42.7	42.7	41.2	54.6	51.2	48.3	51.5	56.6	59.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

-الديوان الوطني للإحصائيات الحسابات الاقتصادية من 2000 . 2011، رقم 609، ص 24.

-Source : ONS- Les Comptes économiques de 2000 à 2014- , N709 ,p 27.

جدول رقم (16): تركيبة القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني (الوحدة: %)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العام	21.5	21.1	19.6	19.1	17.6	16.4	15.8	15.4	14.7	13.6	14.6
الخاص	78.5	78.9	80.4	80.9	82.4	83.6	84.2	84.6	85.3	86.4	85.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

. الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سبق ذكره، ص 23.

-Source : ONS- Les Comptes économiques de 2000 à 2014- , N709 ,p 27.

للقطاع الخاص دور هام في تكوين القيمة المضافة التي تعد بمثابة مؤشر إقتصادي ذو دلالة في تقييم النمو إذ نجد نسبة مساهمته في تشكيلها قد بلغت 59.5% سنة 2014، بينما كانت في حدود 48.3% سنة 2011 وأن نسبة القطاع خاج المحروقات قد تجاوزت 70%، إذ بلغت 85.4% سنة 2014، وما تم ملاحظته وجود تطور مستمر ومتزايد للقطاع الخاص في تركيبة القيمة المضافة عكس القطاع العام الذي تبين ضعفه فيتشكيل القيمة المضافة خارج قطاع المحرقات حيث لم بلغت أكبر نسبة له سنة 2006 بـ 19.6%أما سنة 2014 فقد تمثلت بـ14.6 %.

وعليه فالقطاع الخاص يساهم في خلق وتحقيق القيمة المضافة لاستمرارية نشاطه، ففي ظل العوائد والايرادات التي حصلت عليها الدولة الجزائرية من النفط فإنها قامت بدعم الشباب عن طريق منحهم القروض وتاوسائل التي تساعدهم في إنجاز المشاريع التي يطمحون إليها، وهذا ما يساعد الدولة في إحداث التنمية من جهة وتقليص نسبة البطالة من جهة أخرى، والجدول الموالي يوضع توقعات الحكومة من دعم الشباب لإحداث تنمية خارج قطاع المحروقات:

جدول رقم(17): توقعات لإنجاز عدد من الشاريع وتقليل البطالة عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2009– 2013) (الوحدة بالألف)

الوكالة الوطنية ادعم الشباب		الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة		المجموع	
عدد المشاريع	عدد المناصب	عدد المشاريع	عدد المناصب	عدد المشاريع	عدد المناصب
69300	227700	17734	47800	87134	275000

المصدر: مبروك رايس، عبد الحق رايس، " **واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني بعنوان" **تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة** "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي، 2013، ص 8.

يتضح من هذا الجدول التوقعات التي وضعتها الحكومة الجزائرية وما سطرته من أهداف لترقية الشغل ومحاربة البطالة، إذ توصلت لإنجاز 87 ألف و134 مؤسسة تأتي لتحتضن مشاريع الشباب على اختلافها، وهو بدوره ما يوفر قرابة 275 ألف منصب شغل، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دورا هاما في اقتصادنا الوطني نظرا لما تتمتع به من إستقلالية وصغر حجم وحرية النشاط.

فمن المعروف أن المؤسسات ذات الطابع الخاص تكون أكثر فاعلية ودقة وإتقان على المستوى الوطني، وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص الممثل الرئيسي للمؤسسات تطور الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفي ظل الاصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق، توسع الاهتمام بها، وبدأ عددها يزداد بشكل كبير جدا من خلال الفترة الممتدة من 2000 حتى 2014 عرفت هذه المؤسسات تعددا كبيرا في عددها، وهي تستوفي معايير الشفافية"[1]، وهذا ما سنحاول تبيينه من خلال الجدول التالي:

[1]- عبد الحكيم حجاج، سعيدة سنوسي، " **مدى إسهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة ولاية قالمة** "، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول" **التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر** "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، يومي 9 – 10 ديسمبر 2014، ص 240.

جدول رقم(18): تطور عدد PME الجزائرية حسب قطاعات النشاط (2000 – 2014)

البيان	2004	2005	2007	2008	2011	2012
خاصة	225449	247842	293946	392013	391761	420117
عامة	778	874	666	626	120095	130394
حرفية	79850	96072	116347	126887	146881	160764
المجموع	312959	342788	410959	519526	658737	711275
النمو%	% 8.45	%9.53	% 9.08	% 26.4	% 8.47	% 7.97

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: .

– سعيد بربيش، " **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية– حالة الجزائر** "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007، ص 69.

– نورالدين كروش، " **سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة بورصة الجزائر** "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جانفي 2014، ص 65.

ويمكن توضيح هذه المعطيات وفق الشكل التالي:

شكل رقم (1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2004 .2012)

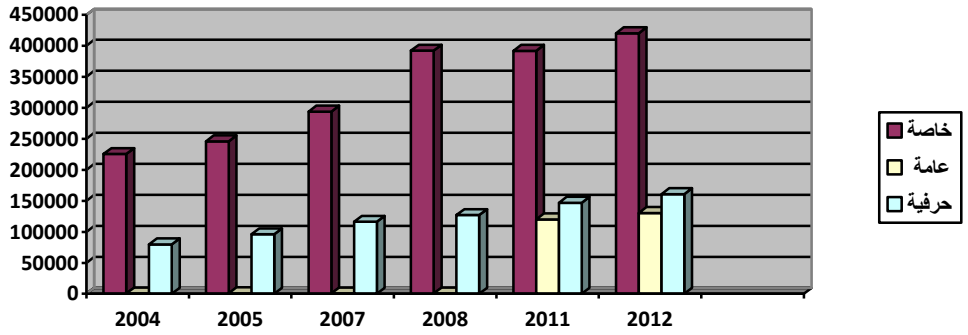

١

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

اتضح أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في الإقتصاد الجزائري، إذ تساهم في الاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية، فقد قدرت نسبة مساهمتها بـ 94% من مجموع المؤسسات الموجودة في الإقتصاد الوطني، و52% من مجموع إنتاج القطاع الخاص خارج المحروقات وحوالي 35% من القيمة المضافة.

المطلب الثالث: دور الجهاز البنكي والبورصة في تمويل الاقتصاد الجزائري

للجهاز البنكي الدور الفعال في الاقتصاد الوطني فمن خلاله يتم تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية عن طريق قروض استثمارية، هذه المشاريع الاقتصادية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، في هذا المطلب سنحاول توضيح دور كل من الجهاز البنكي والبورصة في تمويل تنمية الاقتصاد الوطني والنهوض به بعيدا عن قطاع المحروقات.

أولا: دور الجهاز البنكي في الاقتصاد الوطني

يعتبر الجهاز البنكي كغيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى، له الدور الفعال والبارز في تنمية الاقتصاد الوطني، الذي يتجلى من خلال عدد المشاريع المنجزة والناجحة التي تم تمويلها من طرف الجهاز البنكي الجزائري والموجودة ضمن المخططات الخاصة بالسياسة الاقتصادية للجزائر.

1- **مكونات الجهاز المصرفي الجزائري:** يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من مجموعة من البنوك بالإضافة إلى شركات التأمين التي تعمل في نظام إقتصادي واحد نذكر منها:

أ- البنك الجزائري للتنمية BAD: مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة ويشمل الصناعات بما في ذلك:

- ❖ قطاع الطاقة والمناجم؛
- ❖ قطاع التجهيزوالنوزيع؛
- ❖ قطاع الصيد ومؤسسات الإنجاز.

ب- القرض الشعبي الجزائري CPA: يقوم بتقديم القروض لتطوير وترقية مختلف النشاطات مثل:

- ❖ تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة؛
- ❖ إقرتض الحرفيين والقطاعات السياحية، الصيد البحري والمهن الحرة؛
- ❖ بنك التنمية المحلية BDL: يتولى تمويل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار فيه.

جدول رقم(19): القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية لـ*PMI PME/* 2004

البنوك العمومية	حجم التمويل (مليارديناز)	عدد المؤسسات الممولة	عدد مناصب العمل المستحدثة
CPA	80.4	1577	33384
BNA	22.1	963	15343
BEA	28.5	299	8350
BDL	8.9	460	4730
BADR	149.7	50961	218985
المجموع	**289.6**	**54260**	**280792**

المصدر: محمد زيدان، " **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 7، 2010، ص 123.

نلاحظ من خلال الجدول أن البنوك العمومية تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتجلى ذلك من خلال القروض الموجهة لهذه المؤسسات لتمويلها، وهذا ما ساهم في خلق مناصب شغل، ودعم الاقتصاد الوطني.

2- حجم القروض الممنوحة للإقتصاد الوطني

يمكن توضيح القروض المساهمة في رفع التنمية والممنوحة من قبل الجهاز المصرفي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(20): حجم القروض المرزعة من طرف البنوك الجزائرية (الوحدة: مليارديناار جزائري)

	2010	2011	2012	2013
القروض المقدمة للقطاع العمومي	1461.4	1742.3	2040.7	2434.3
البنوك العمومية	1461.3	1742.3	2040.7	2434.3
قروض مباشرة	1388.4	1703.3	2010.6	2409.4
شراء السندات	72.9	39	30.1	24.9
البنوك التجارية	0.1	0	0	0
قروض مباشرة	0	0	0	0
شراء السندات	0.1	0	0	0
قروض ممنوحة للقطاع الخاص	1805.3	1982.5	2244.9	2720.2
بنوك عمومية	1374.5	1451.7	1675.4	2023.2
قروض مباشرة	1364.1	1442.8	1669	2016.6
شراء سندات	10.4	8.9	6.4	6.4
بنوك خاصة	430.8	530.7	569.5	697
قروض مباشرة	430.6	530.6	569.4	696.9
شراء السندات	0.2	0.1	0.1	0.1
مجموع القروض الممنوحة الخاصة من القروض المراد شراءها	3266.7	2724.7	4285.6	51545
حصة البنوك العمومية	86.8	85.8	86.7	86.5
حصة البنوك الخاصة	13.2	14.2	13.3	13.5

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص 106.

جدول رقم (21): حجم القروض الممنوحة للاقتصاد خلال الفترة (2001– 2007) (الوحدة مليار دينار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع العام	793	715	791	857	895	820	984
القطاع الخاص	337	550	587	647	881	1066	1200
المجموع	1130	1265	1378	1504	1776	1886	2184

المصدر: ياسين العايب، " **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 133.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم القروض الممنوحة للإقتصاد الوطني في ارتفاع مستمر سواءا للقطاع العام أو الخاص وبالتالي وجود دور للجهاز المصرفي في تمويل مختلف الأنشطة القائمة في الاقتصاد العامة والخاصة.

ثانيا: مكانة البورصة في الاقتصاد الجزائري

يمكن التطرق إلى البورصة الجزائرية والدور الخاص بها في تمويل الاقتصاد على النحو التالي:

1- الأهمية الاقتصادية للبورصة

تكمن أهمية البورصة أساسا في جانبها التمويلي، حيث أن مشاركة رؤوس الاموال الاجنبية في الاستثمارات المحلية يزيد من مردودية المؤسسات الخاصة والعامة، وهذا ما يعود بالإيجاب على الاقتصاد الكلي ليوجهه نحو الإنتعاش وتسريع وتيرة النمو، هذا الهدف تسعى إليه العديد من البادان لذا يتجلى دورها في استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية، زيادة الادخار والمساهمة في استعاب المؤسسات الخاصة، بالتالي زيادة عمليات الخصخصة نظرا للعلاقة الوثيقة بينهما، فالبورصة تزدهرويزداد عمقها بوجود المؤسسات المدرجة، والخصخصة بحاجة للبورصة لتمويلها وتسهيل عمليات التخصيص[1].

2- دور البورصة في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر

يتم ذلك عن طريق تمويل خطط التنمية بطرح أوراق مالية حكومية في الاسواق حيث رافق بروز أهمية الاوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة ازدياد لجوء الحكومة للإقتراض العام من أفراد المجتمع لسد نفقاتها المتزايدة وتمويل المشاريع التنموية عن طريق إصدار سندات وأذون الخزينة العامة ذات الآجال المختلفة[2].

3- محاور إصلاح السوق المالي وتمويله

ينص مخطط السوق المالي وعصرنته في الجزائر بصورة رئيسية على التكفل بمجال التمويل المباشر للاقتصاد الوطني من السوق من خلال[3]:

أ- تنظيم القطاع العام والشراكة مع مهنيين استراتيجيين من الخواص والأجانب؛

ب- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برامج متواصلة لإنجاز المشاريع الكبرى من منشآت أساسية والمركبات الصناعية من طرف الحكومة.

وعملا على تحقيق ذلك تم اعتماد خمسة توجهات إسترتيجية كبرى لتنظيم تطوير السوق المالية الجزائرية وهي كالتالي:

- ضرورة التوفر على موقع سهل الوصول إليه وظيفيا وتكنولوجيا بهدف احتضان مقرات المؤسسات العاملة في السوق؛
- الضرورة المستعجلة لاحترافية المتدخلين وحركيتهم؛

---

[1]- العيد صوفان، " **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة- دراسة التجربة الجزائرية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص – ص94- 97.

[2]- زيدان محمد، نور الدين بومدين، " **دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول " **سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية** "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21- 22 نوفمبر، 2006، ص 6.

[3]- شوقي جباري، " **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- مع الاشارة إلى حالة الجزائر** "، مجلة إلكترونية " **التنظيم والعمل** "، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات، جامعة معسكر، العدد 5، جانفي 2014، ص 11.

- ضرورة القيام بتأهيل المتعاملين والأنظمة والإجراءات الموجودة في الساحة المالية؛
- أهمية استحداث ظروف جديدة على الصعيد القانوني، التنظيمي والجبائي؛
- تحضير عمليات الخوصصة ذات الحجم الكبير من طرف بورصة الجزائر ورفع رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك تمويل عملية إنشاء المؤسسات الجديدة.

4- مؤشرات تطور عمل البورصة

للبورصة الجزائرية مؤشرات مختلفة تساهم في تطوير آدائها، والتي يمكن تبيينها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (22): بعض مؤشرات تطور آداء بورصة الجزائر(2008- 2012)

السنة	القيمة السوقية (مليون دولار)	قيمو التداول (مليون دولار)	عدد الأسهم (مليون سهم)
2008	92	0.313	0.0496
2009	91	0.187	0.034
2010	106	0.460	0.0074
2011	137	0.550	0.053
2012	126	0.80	0.040

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

العربي غويتي، عادل مستوي، " **آلية تفعيل البورصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مجلة المناجر، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، درايرية، الجزائر، ص 113.

وعليه فبورصة الجزائر تتميز بضيق حجمها السوقي، انخفاض درجة السيولة، انخفاض عدد المتدخلين وضعف جاذبية عوائد الأسهم ما يؤكد ضعفها للتمويل المباشر للاقتصاد الوطني، لكن بوجود علاقة تبادلية بينها وبين القطاع الخاص يمكن أو يؤدي ذلك إلى تفعيل دورها في النشاط الاقتصادي وفق السياسات الاقتصادية المنتهجة.

فقد أكد المدير العام لشركة تسيير القيم المنقولة حول زيادة عدد المؤسسات المدرجة في البورصة من أجل زيادة التداول عن دخول مصنع الإسمنت لعين لكبيرة (سطيف)، وهذا ما سيسمح برفع رأسمالها إلى 1 مليار دولار مقابل 15 مليار دينار حاليا، والسماح للمدخرين الوطنيين بالاستثمار فيها بنسبة 6 معفية من الضرائب، وهذا المجمع يعمل على رفع الطاقة الانتاجية إلى حوالي 23 مليون طن في آفق 2019، وهذا طبقا للتوجيهات السلطات العمومية الهادفة لتشجيع الاستثمار الانتاجي لاسيما في الفروع الاستراتيجية للتقليل من الواردات[1].

يعتبر قطاع المحروقات المصدر الأساسي للدخل والتجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، وعلى عوائده لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وتكمن الخطورة على الاقتصاد الجزائري بسبب إعتمادها على مصدر أساسي وناضب في نفس الوقت وعدم توفر مصادر متنوعة ودائمة للدخل الوطني، فقد خصص لهذا القطاع مبالغ استثمارية معتبرة قدرت بحوالي 21 مليار دولار خلال الفترة (2001- 2004) وحوالي 32 مليار دولار للفترة (2005- 2009).

[1] - الاذاعة الجزائرية، " **رأسمال بورصة الجزائر سيبلغ 1 مليار دولار بدخول مصنع الاسمنت لعين لكبيرة**"، نشر بتاريخ 2016/05/11 / 11:52 عن الموقع:

http// :www.radioalgerie.dz.

تاريخ الإطلاع: 2016/05/13/ 17:55.

المبحث الثالث: توجهات السياسة الاقتصادية في ظل الوفرة المالية

لقد قامت الجزائر بوضع برامج تنموية في ظل إرتفاع المداخيل الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول من أجل إحداث تنمية إقتصادية

المطلب الاول :البرامج التنموية 2001– 2014

في الخمسة عشر الماضية جسدت الجزائر ثلاث مخططات بأهداف متقاربة ومبالغ مالية ضخمة متمثلة في سياسات الانعاش الاقتصادي.

أولا: مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي

تعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية التي تستخدمها من أجل تنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الانفاق، عام وخاص، استهلاكي واستثماري، من أجل تحفيز الانتاج وتشجيع الاستثمارلتلبية الزيادة في الطلب ومن ثم دعم النمو وتحقيق تنمية اقتصادية[1]، وتتجسد سياسة الانعاش الاقتصادي من طرف الدولة الجزائرية وفق سياستها الاقتصادية عن طريق الوسائل التالية[2]:

1– وسائل تطبيق سياسة الانعاش بواسطة الطلب:

أ– بواسطة التحويلات الاجتماعية الممنوحة للأفراد كمنح البطالة والمساعدات الاجتماعية؛

ب– الانفاق العمومي الكلي الاستهلاكي والاستثماري الذي يزيد نت طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات كمشروعات الاشغال الكبرى التى تقوم تها الدولة لاسيما في مجال البنى التحتية لحل مشكلة البطالة وجذب الاستثمارات الاجنبية؛

ج– تخفيض الضرائب التي تؤدي الى زيادة دخول الافراد ومن ثم تحفيز الاستهلاك وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد وانعاشه، بالاضافة الى إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

2– وسائل تطبيق سياسة الانعاش بواسطة العرض

تهدف الدولة من خلال هذه السياسة إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية، ولتحقيق ذلك تتدخل الدولة بخفض العبئ الضريبي على الشركات المنتجة مما يؤدي الى تشجيع الاستثمار الخاص، والقيام باستثمارات عمومية لتسهيل عمل المؤسسات وتوسيع نشاطها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات وبرامج البحث إصافة إلى تطوير النكنولوجيا.

---

[1]– روضة جديدي، " **أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول حول" **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكتساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001– 2014** "، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11–12 مارس، 2013، ص 5.

[2]– روضة جديدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 5، 6.

ثانيا: مخطط الانعاش الاقتصادي 2001– 2004

وضع هذا البرنامج من أجل معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول فقد رصد له غلاف مالي قدر بـ 5،7 مليار دولار وأهداف هذا البرنامج تتمحور حول[1]:

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنيفك العزلة عن المناطق النائية؛
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بمياه الشرب؛
- تطوير المنشآت الصحية؛
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية؛
- توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة؛
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه أموال معتبرة لهذا القطاع؛
- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية الغذائية بالإعتماد على إصلاح الأراضي.

ويمكن توضيح مضمون البرنامج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (23): مضمون مخطط 2001–2004 (الوحدة: ملياردينار جزائري)

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع"مبالغ"	المجموع نسب مئوية
أشغال كبرى وهياكل فاعدية	7 ،100	2 ،70	6 ،37	2	5 ،210	1 ،40
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30	15	.	.	45	8.6
المجموع	4 ،205	9.185	9 ،113	5 ،20	525	100

المصدر: نبيل بوفليح، " **دراسة تقييمية لسياية الانعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 . 2010** "، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 252.

ما يمكن استنتاجه من هذا البرنامج هوأنه يتمحور بالاساس على تدعيم الانشطة الخاصة بالبناء والاشغال العمومية التي حصلت على النصيب الاكبرمن التمويل بنسبة 40%، دعم الاصلاحات في مختلف القطاعات وكذلك الاهتمام بالانتاج الفلاحي والصيد البحري بنسب متفاوتة، ومن ثم يمكن القول بأن الدولة بواسطة هذا البرنامج سعت إلى استغلال الانفراج المالي لتحقيق منافع إقتصادية، حيث نلاحظ أن التوزيع الزمني لبرنامج دعم الانعاش ترتكزعلى سنوات: 2001، 2002، 2003، بقيمة: 205.4مليار دج، 9. 185مليار دج، 2. 113مليار دج على التوالي أي بنسة 12.39%، 4.35%، 2176%على التوالي، من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في

[1]– وليد محامدي، " **آثار الاستثمارات العمومية على الآداء الاقتصادي في الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول حول" **تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 . 2004** "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11– 12 مارس، 2013، ص ص 6، 7.

حين مبلغ سنة 2004 قدربـ 20.5 مليار دج بنسبة 3.9% من المبلغ الكلي، وهذا يدل على العمل من أجل تنفيذ المشاريع والعمليات الخاصة بهذا البرنامج.

ثالثا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005– 2009

إن هذا البرنامج الخماسي وضع لإكمال الاصلاحات التنموية وقد خصص له مبلغ مالي قدر بـ 4202.7 مليار دج وقد تم تقشيم مخصصات الاستثمار على النحو التالي[1]:

1– قطاع التنمية المحلية والبشرية: إستفاد من غلاف نالي قدر بـ 1908.5 مليار دج أي ما يمثل 45.5% من إجمالي البرنامج؛

2– قطاع الاشغال العمومية والهياكل القاعدية: المبلغ المخصص له 1703.1 مليار دج أي 40.5 % من إجمالي البرنامج التكميلي؛

3– قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري: إستفادت بـ 337.2 مليار دج وهو ما يمثل 8%من إجمالي هذا البرنامج.

وفيما يلي جدول تفصيلي لتوزيع البرنامج التكميلي للقطاع الاجتماعي:

جدول رقم(24): برنامج تكميلي لدعم النمو2005 – 2009 (الوحدة: مليار دينار جزائي)

القطاعات	المبلغ بمليار دج
السكن	555
التعليم العالي	141
التكوين المهني	58.5
الصحة العمومية	85
تزويد السكان بالمياه	127
التربية الوطنية	200
الشباب والرياضة	60

المصدر: بلقاسم نويصر، " **التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية– دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غيرمنشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 193.

من خلال الجدول نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو موجه إلى القاعدة الإجتماعية، إذ نجد أن المبالغ المالية موجهة إلى قطاع السكن بـ 555 مليار دج باعتباره القطاع الأول الذي يلقى الإهتمام البالغ من طرف الجزائر ضمن السياسات الإقتصادية العامة التي تم وضعها، ومن ثم يأتي قطاع الصحة، التعليم والتربية وغيرها من القطاعات الإجتماعية، وعليه يمكن القول أن الإهتمام الأكبر لهذا البرنامج حظي به القطاع الإجتماعي بدل القطاع الإقتصادي.

[1]– نبيل بوفليح، " **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010** "، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والانسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013، ص 47.

رابعا: برنامج توطيد النمو 2010– 2014

جاء هذا البرنامج في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية واستكمال ماتم الشروع في إنجازه ومواصلة ديناميكية العمل من خلال[1]:

1- استكمال المشاريع الجاري إنجازها ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق، السكك الحديدية والسدود بمبلغ 9700 مليار دج؛

2- تخصيص مبلغ إجمالي قدر ب 21.214مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو ما يعكس حرص الحكومة على تطوير الاقتصاد والاهتمام بمختلف متطلبات التنمية؛

3- يهدف البرنامج الى تدعيم النمو الاقتصادي ويتجلى ذلك في الحرص على تنويع الاقتصاد وتنافسيته وتحضيره للاندماج مع الاقتصاد العالمي؛

4- العمل على استكمال جهود التنمية التي بدأت سنة 2001 باعتماد سياسات مختلفة كالحد من البطالة وخلق مناصب شغل مع تأهيل وتعزيز قدرات الافراد، ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين مناخ الاستثمار، دعم مختف القطاعات الأخرى، يمكن توضيح المخطط الخماسي في الجدول التالي:

جدول رقم (25): مخصصات برنامج توطيد النمو (الوحدة: مليار دج)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	المبالغ بنسب مئوية
برنامج تحسين معيشة السكان	9903	45.42
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05

المصدر: نبيل بوفليح، " **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000– 2010**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والانسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013، ص47.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الحكومة لم تغير من سياستها الاقتصادية، حيث استمرت في زيادة الانفاق العام، والتركيز على القطاع الاجتماعي بالتركيز علي السكن وتحسين ظروف معيشة السكان، وبالتالي فإن هذه البرامج سيطرت عليها الأهداف الإجتماعية أكثر من الإقتصادية، هذه الأخيرة التي تعتبر ضرورية لتنويع الإقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية والخروج من دائرة التبعية للمحروقات.

المطلب الثاني :تقييم فعالية السياسات الإقتصادية في ظل البرامج المطبقة

بالنظر الى الوفرة المالية التي تحصلت عليها الجزائر من وراء ارتفاع أسعار النفط خاصة قبل سنة 2014 إتضحت لنا الجهود المبذولة من أجل تحقيق تنمية شاملة وهو ما تثبته الميزانيات المخصصة لكل برنامج، والتكامل

[1]- علام عثمان، " **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي 2001– 2014** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى العربي الأول حول" **العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي** "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 25- 26 جانفي 2015، ص 7.

بين الأهداف وذلك لعدم تغيير الحكومة لأوجه إنفاقها ومن خلال هذا المطلب نحاول رصد أهم الانجازات التي تضمنتها هذه البرامج والنتائج المحققة.

أولا: نتائج السياسة الاقتصادية المنتهجة في المشاريع التنموية

تمكنت الجزائر من خلال الفترة مابين 2001- 2013 من إعادة تقويم مؤشرات إقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة بـ 194 مليار دولار من احتياطات الصرف، ومستوى المديونية منخفض وغير مسبوق تاريخيا حيث لم يتعد 374.5 مليار دولار سنة 2013 مقابل 20.4 مليار دولار سنة 2000، مؤكدة بذلك الآداء الجيد للإقتصاد الوطني خلال الفترة 2001- 2013، وبالتالي كانت الحصيلة إيجابية وأن السياسة الاقتصادية المنتهجة مناسبة للنهوض بالاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مقبولة، كما عرفت هذه الفترة زيادة التحويلات المالية الاجتماعية من دعم المنتوجات الاساسية بما فيها الطاقة، السكن التربية والصحة، كما بينت الارقام أن الجزائر أنجزت خلال 15 سنة ما يلي[1]:

تم تسجيل قطاع الأشغال العمومية بدوره أكبرالخطوات من خلال الطريق السيار شرق غرب مع 1132كلم منجزة لتبلغ شبكة الطرقات الوطنية سنة 2013 مجموع117500 كلم أي بزيادة 13000كلم مقارنة بسنة 2000 وفي باقي القطاعات الأخرى نجد شبكة السكك الحديدية من 1769 كلم سنة2000 إلى 4286 سنة 2013 وربط الأسر بنظام الإنارة 79 مليون مقابل 37مليون ومعاهد التكوين المهني 101مقابل54 والعيادات متعددة الخدمات1616 مقابل63 عيادة، دور الثقافة 46 مقابل22 دور، هذه أمثلة ترتبط بالحاجيات الأساسية للسكان أما إحتياطات الصرف فقد إزدادت لتبلغ 194 مليار دولار نهاية 2013.

وفيما يلي بعض التفاصيل مع تحليل نتائج السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر وفق السياسة الانفاقية الموسعة لانجازمختلف المشاريع على شقيها الاجتماعية والاقتصادية.

جدول رقم(26): تطور الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2001- 2004

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الاجمالي (ملياردولار أمريكي)	54.9	55.9	66.5	82.5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي(%)	2.6	4	6.9	5.5
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
الصناعة	1.1	2.9	1.4	2.6
البناءوالاشغال العمومية	2.8	8.2	5.5	8
الخدمات خارج الادارة العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار أمريكي)	1779	1783	2088	2553

المصدر: تقرير بنك الجزائرللسنوات 2001، 2002، 2003، 2004.

[1]- وكالة الأنباء الجزائرية الإلكترونية، " **الجزائر تحتفظ بمؤشراتها الاقتصادية في مستويات مقبولة** "، فرع إقتصاد، نشر في 2014/03/11، 13.05، عن الموقع:

http // : www.ops.dz

تاريخ الاطلاع: 2016/02/25/ 19:20.

من خلال الجدول يبين أن الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع بعدل نمو حقيقي سنة 2004 بـ 2.6%، ويرجع هذا النمو الى نمو قطاع البناء والاشغال العمومية نتيجة المشاريع الاستثمارية الضخمة، كذلك قطاع الخدمات انتعش خاصة خدمات النقل والتجارة، وهوانعكس على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ ارتفع من 1779 دولار أمريكي الى 2553 دولار أمريكي سنة 2014.

كما أن معدلات البطالة قد انخفضت خلال هذا البرنامج حيث وصل الى 17.7%سنة 2004 بعدما كان 27.3% سنة 2001، وهو ما يوضح نجاعة المخطط في إطار السياسة الكلية للجزائر، حيث تم توفير 728500 منصب شغل منذ تنفيذه، منها 477500 منصب دائم أي بنسبة 63 % و271000 منصب مؤقت أي 37%.

يمكن وضع حصيلة لأهم المؤشرات الاقتصادية التي حققتها السياسة الاستثمارية في إطار السياسة العامة على النحو الموالي:

جدول رقم (27): معدلات النمو، البطالة، التضخم في الجزائر (2001– 2012)

البيان	2001	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل النمو	2.7	9.6	5.1	2	3	2.4	2.4	3.3	2.4	2.6
معدل البطالة	27.3	23.7	15.3	12.5	13.8	11.3	10.2	9.96	9.97	9.66
معدل التضخم	4.2	2.6	1.6	2.3	3.6	4.9	5.7	3.9	4.5	8.4

المصدر: أنيسة عثماني، لامية بوحصان، " **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على نمو الاقتصاد في الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول حول" **تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001– 2014** "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11- 12 مارس2013، ص 12.

يتضح أن السياسة الاقتصادية للبرامج الاستثمارية العامة أثرت على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، إذ نلاحظ من خلال الجدول انخفاض معدلات البطالة حيث بلغت نسبة 9.66 %سنة 2012 بعدما قدرت بـ 12.5 %سنة 2006، وهذا راجع الى مساهمات بعض القطاعات خاصة البناء والاشغال العمومية في امتصاص البطالة، كما تميزت معدلات التضخم بارتفاع ملحوظ خلال الفترة (2005- 2009) لتنخفض بعدها وتعاود الارتفاع سنة 2012 لتبلغ 8.4 %، ويمكن تفسير هذا الارتفاع للسياسة الانفاقية التوسعية المنتهجة من طرف الدولة خلال هذه الفترة، أما معدلات النمو فشهدت تذبذبا خلال الفترة 2001- 2012 حيث بلغ 2% سنة 2006 كأدني مستوى له، و6.9% كأعلى مستوى يحققه سنة 2003.

ثانيا: مؤشرات وضعية الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010– 2013

يمكن توضيح الوضعية الاقتصادية للجزائربالاحصائيات من خلال بعض المؤشرات خلال الفترة 2010 الى 2013 وذلك حسب صندوق النقد العربي كمايلي:

جدول رقم (28): إحصائيات لبعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الوطني

المؤشر	2010	2011	2012	2013
أولا : القطاع العام				
معدل نمو الناتج الاجمالي بالاسعار الثابتة	3.6	2.8	3.3	2.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	4.481	5.431	5.542	5.606
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي	4.2	3.7	3.7	4
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.3
معدل البطالة	10	10	11	9.8
ثانيا : قطاع مالية الحكومة				
العجز / الفائض المالي	2.681-	2.645-	10.129-	3.155-
الايرادات الضريبية كنسبة من اجمالي الايرادات	29.5	26.4	30.1	34
اليرادات العامة بدون منح مليون دولار امريكي	59.042	79.476	81.743	75.529
ثالثا : قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة				
فعالية الحكومة	0.48-	0.58-	0.55-	0.60-
سيادة القانون	0.75-	0.79-	0.77-	0.68-
الفساد الاداري	0.49-	0.51-	0.49-	0.48-
رابعا : قطاع بيئة الاعمال				
بدء النشاط النشاط التجاري	52.2	51.9	52.1	52.3
الحصول على الائتمان	18.8	18.8	18.8	18.8
حماية المستثمرين	10	10	10	10
خامسا : القطاع النقدي والمصرفي				
معدل نمو الاصول الاجنبية	10.3	16.2	7.4	1.9
الكتلة النقدية بالمئة من الناتج الاجمالي	62.9	61.3	61	62.7
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك	24.489	27.398	29.287	34.576
كفاية ر أس المال بالمئة	23.6	23.7	...	...
العائد على الاصول بالمئة	2.1	2.1	...	...
القروض المتعثرة الى إجمالي القروض بالمئة	18.3	14.4	11.5	10.6
سادسا : القطاع الخارجي				
درجة الانفتاح التجاري	69.9	67.7	66.9	63.4
الحساب الجاري(مليون دولار امريكي)	12.157	19.802	12.290	756
ميزان المدفوعات (مليون دولار أمريكي)	15.320	20.127	12.136	134
تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	34	37	35	34
الاحتياطات الرسمية (مليون دولار امريكي)	170.461	191.369	200.587	201.437

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، البيانات الاحصائيات للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صندوق النقد العربي، جانفي 2016، ص 42.

كما أن تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائرعدة نقائص وعيوب فيما يخص عدم إحترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة، إضافة الى ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبرمما خصص لها في الميزانية الاولية وهذا ما يدل على غياب الرشادة في الانفاق العام وسوء التسيير والتنفيذ، حيث أن تنفيذ تلك البرامج والمشاريع لم يكن قائم على مبدأ تحليل التكاليف والايرادات مما أدى إلى تبذير الموارد المالية أثر سلبيا على فعالية السياسة الاقتصادية في التلأثير على النمو الاقتصادي.

فالنظام الاقتصادي في مجال الاستثمارات العامة بالجزائر يتميز ب[1]:

1- سوء إختيار نوعية المشاريع؛

2- إرتفاع تكاليف المشاريع، مع ضعف الدراسات التقنية لها؛

3- ضعف الأطر الرقابية، المؤسساتية والتنظيمية؛

4- غياب التنسيق بين المصالح والجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها، فالجزائر تتميز المشاريع المنفذة بسوء التسيير وتبذير الموارد.

المطلب الثالث: ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني

قدر عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة الممتدة من 2002 . 2013 بـ 53207 مشروع إستثماري بمبلغ إجمالي قدره 8072482 مليون دينار جزائري، كما تم إستهداث 853409 منصب شغل، ويمكن توضيح الإشتثمارات المصرح بها خلال نفس الفترة وفق الإطار القانوني كالتالي:

جدول رقم (29) : الإستثمارات في الجزائر خلال 2002– 2013

البيان	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي	عدد مناصب الشغل
المبالغ	53207	8072482	853409

المصدر: عثمان علام، " **واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2014** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الأول حول" **العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والنبات التشريعي** "، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابلبويرة، الجزائر، أيام 25 – 28 جانفي 2015، ص20.

من خلال بيانات الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار نستنتج أن القطاع الخاص إستحوذ على أكبر عدد من الإستثمارات المصرح بها خلال الفترة (2002- 2013) حيث ساهم القطاع الخاص بنسبة 98.45 % من إجمالي الإستثمارات المصرح بها كما ساهم في إستقطاب 85.31 % من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة من خلال نساهمته بمبلغ 4663864 مليون دينار جزائري وهوما يمثل 57.77 % من إجمالي المبالغ الموجهة للإستثمار.

[1]- كريم بودخدخ، " **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر 2001– 2009** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010، ص 224.

أولا: الإستثمار الأجنبي

تم التصريح بتسجيل 52739 مشروع إستثماري محلي بمبلغ إجمالي بلغ 6050318 مليون دينار جزائري مقابل 468 مشروع إستثمار أجنبي بمبلغ إجمالي قدره 89 % من إجمالي اليد العاملة المستحدثة خلال هذه الفترة.

وقد إستثمرت الدول العربية ما قيمته 1237112 مليون دينار جزائري عبر إقامة 154 مشروع إستثماري، أما الدول الأوروبية فقد إستثمرت ما قيمته521531 مليون دينار جزائري عبر 257 مشروع خلال هذه الفترة.

وقد نصت مشاورات المادة الرابعة الصادرة من طرف صندوق النقد الدولي إلا أنه تم تحقيق نمو ملحوظ بنسبة 5 % في القطاع غير النفطي وإرتفع التضخم إلى 4.8 % تضاعف عجز المالية العامة ليصل إلى 16 % من إجمالي الناتج المحلي في 2015.

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا محوريا لكل السياسات الاقتصادية إذ تسعى الجزائر من خلالها إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية تتصف بالاستقرار والديمومة خارج قطاع المحروقات، لذا فإن تنويع الاقتصاد أصبح أمرا حتميا للخروج من التبعية الحالية للموارد البترولية.

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا محوريا لكل السياسات الاقتصادية إذ تسعى الجزائر من خلالها إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية تتصف بالاستقرار والديمومة خارج قطاع المحروقات، لذا فإن تنويع الاقتصاد أصبح أمرا حتميا للخروج من التبعية الحالية للموارد البترولية.

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي

ترمي سياسة تنويع الاقتصاد الوطني الى تحقيق جملة من الأهداف منها[1]:

1- تطوير المنتجات الغير بترولية كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة انخفاض أسعار المحروقات أو نفاذها؛

2- الحفاظ على قدرة التفاوضية للجزائر في التجارة الخارجية؛

3- دعم القطاعات الغير نفطية من أجل خلق إقتصاديات تنافسية والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات؛

4- العمل على تنويع الصادرات لتكون عاملا لتنويع هياكل الانتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية؛

5- توسيع الأنشطة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات لتحسين مستوى الإنتاجية للتقليل من الواردات وذلك على حسب الأهداف التنموية التي يتم وضعها لتحقيق رفاهية المجتمع.

وبالتالي يتم توجيه التنويع الاقتصادي نحو القطاعات التي تمتلك الجزائر فيها القدرة على المنافسة لتساهم في التطوير وزيادة حجم العمالة والخدمات، فقد لاحظنا مدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام وفي القيمة المضافة خارج المحروقات والتحسن المستمرفي ذلك.

[1]- ناجي بن حسين، " **التنمية المستدامة في الجزائر– حتمية الانتفال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد** "، مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد5، 2008، ص 26.

خلاصة الفصل:

إن الإقتصاد الوطني إقتصاد نفطي بالدرة الأولى، فهذا الأخير يغطي حوالي 97 % من مداخيله التي تستعمل لسد مختلف النفقات والإحتياجات الإقتصادية داخل الوطن، نظرا للإعتماد الشديد على هذا المورد في زيادة الصادرات منه والتراجع في محاولة ترقية صادرات المنتجات الأخرى التي تشهد تحسنا خاصة تلك التابعة للقطاع الخاص، لكنها ليست بنفس درجة إدرار للإيرادات كالإيرادات النفطية. حتى إن المشاريع والقطاعات القائمة رغم تنوعها خاصة تلك المدرجة في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة واللتي تمست بالأخص الجانب الفلاحي والصناعي رغم ملاحظة زيادة عددها وتطورها منذ سنة 2000 إلى غاية 2014، ورغم زيادة إسهامهاى في الناتج الداخلي الخام للدولة إلا أنها لا تحضى بالدعم الكافي، إذ نجد أن أغلب القروض المقدمة من قبل أنواع البنوك تكون في شكل قروض قصيرة المدى وبالتالي تنعكس بالسلب على أداء إنجاز وإنجاح المشاريع خاصة تلك المدعمةمن طرف الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الشباب ENSAJ.

كما أن للبورصة الجزائرية الدور الكبير في فشل هذه القطاعات، فمن الملاحظ أنها منذ سنة 2000 حتى سنة 2014 لم تشهد هذه الأخيرة تطورات نظرا لقلة المدرجين فيها ونشاطها الراجع لغياب التحرير المالي داخل الإقتصاد الوطني، وضعف ثقة المواطنين فيها خاصة بعد انسحاب المجمع الكبير أرياض سطيف سنة 2006 والخسائر الكبيرة التي صاحبت ذلك للمتعاملين في أسهمها.

وفي هذا الإطار تسعى الدولة الجزائرية لانتهاج العديد من السياسات الإقتصادية لتطوير البنى التحتية لزيادة المردودية الإنتاجية في المرافق غير النفطية وتسهيلها من مختلف القطاعات التنموية التي تبنتها لتحقيق النمو الإقتصادي والتي شهدتها الفترة 2000 – 2014.

وفي ظل إنهيار أسعار النفط إرتئت الجزائر إنتهاج سياسات إقتصادية جديدة بغرض التنويع الإقتصادي وإيجاد الحلول المناسبة لتكون بديلا له.

الفصل الثالث:

البدائل الإستراتيجية للسياسة الإقتصادية لتنويع الإقتصاد الوطني

تمهيد:

نظرا للأوضاع السائدة والتراجع المستمر في أسعار البترول أصبح محتما على الجزائر صياغة استراتيجيات شاملة باخيار أفضل البدائل لإحداث التنمية وإيجاد الخيار الملائم للنهوض بالإقتصاد الوطني، وذلك يتطلب سياسات إقتصادية تكون إنطلاقاتها الأولى من الموارد المتاحة في الإقتصاد الوطني، ولأن الجزائر غنية بالموارد على اختلاف أنواعها وفر أمام السياسة الإقتصادية العديد من البدائل التي بإمكانها تحقيق تنمية إقتصادية، أبسطها إعادة تأهيل القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي ليكون تكامل بين قطاعين منتجين، وهذا ما يسهل من عملية الإستغناء التدريجي على الموارد الناضبة، والإتجاه نحو القطاع السياحي كبديل إستراتجي، وا س تغلال الطاقات المتجددة باعتبارها تؤدي دورا حيويا لاغنى عنه ومع ارتباطها الوثيق بمختلف مجالات التنمية، فمن خلال فصلنا هذا سنحاول إيضاح أهم النتائج التي من المتوقع تحقيقها إذا تم استغلال الموارد المتاحة وفق أساليب وإجراءات متخذة من قبل السياسة الإقتصادية العامة التي تهدف إلى إيجاد الحلول لإحداث تنمية مستدامة دون الإعتماد المطلق على قطاع المحروقات.

المبحث الأول: تحليل توجهات السياسة الزراعية والصناعية في الجزائر

على اعتبار الزراعة والصناعة قطاعين منتجين لهما دور فعال في تشكيل القيمة المضافة أضحى من الضروري الإعتماد عليهما لإحداث تنمية من جهة وتنويع الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس يتم السعي لإعادة هيكلة وتطوير المؤسسات لاستغلال الثروات الفلاحية والإمكانيات المادية وفق السياسة الإقتصادية العامة لتحقيق معدلات نمو متوقعة وفي إطار الإجراءات الخاصة بالسياسة الزراعية والصناعية الجزائرية.

المطلب الأول: السياسات الإقتصادية المنتهجة في الجزائر

تسعى الجزائر لانتهاج العديد من السياسات الإقتصادية في ظل التقلبات الحالية لأسعار النفط محاولة بذلك التحوط من الآثار والتقلبات لهذا المورد.

أولا: السياسة المالية في الجزائر للتحوط من تقلبات أسعار البترول

تعد السياسة المالية أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار البترول إلى باقي المتغيرات الإقتصادية، فعند انخفاض أسعار البترول لفترات طويلة يؤثر ذلك سلبا على النمو الإقتصادي غير أن هناك سياسات مالية متعلقة بكل دولة يتم من خلالها التحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار النفط.

فالخاصية الأساسية للميزانية في الجزائر هي ارتباطها الوثيق بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية باعتبار عوائده المورد الأساسي لها، فارتفاع سعر برميل النفط يؤدي بطريقة آلية إلى زيادة دخلها والعكس صحيح هذا الأثر المباشر يجعل مستوى التطور في الاقتصاد الجزائري مرهون بأسعار المحروقات، وبالتالي التحكم في سياسة الإنفاق العام وفق التقلبات الخاصة بهذا المورد[1]، ومن أجل جعل السياسة المالية بم نئ عن تقلبات أسعار النفط تخضع لقاعدة مالية تنص على ضرورة تحويل مداخيل تصدير البترول والغاز الطبيعي الفائضة عن العائدات المتوقعة في إعداد الميزانية إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات من أجل حماية النفقات العامة.

وبمجرد إنهيار أسعار البترول قامت الدولة الجزائرية بتبني السياسة التقشفية والتقليص من النفقات العامة، ذلك باتباع سياسة مالية الهدف منها إحداث التوازن بين الإنفاق العام للدولة وإيراداتها باستخدام أدوات السياسة المالية وتبني هذه السياسة بالأساس بسبب الإعتماد الكلي على أسعار البترول في تحقيق النمو والرفع من مستويات الناتج المحلي، حيث أعلن رئيس الحكومة الجزائرية عبد المالك سلال عن تجميد التوظيف لسنة 2015 ووقف بعض المشاريع الكبرى، مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي، كما لمح إلى تجميد زيادة الأجور، بعنى آخر تريشيد

[1]- شكوري سيدي محمد،" **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي – دراسة حالة الإقتصاد الجزائري**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 96.

النفقات العامة والواردات والاستهلاك الداخلي للطاقة، وتعزيز مراقبة عمليات تمويل التجارة الخارجية بهدف تفادي كل أشكال تهريب رؤوس الأموال للخارج[1].

ثانيا: السياسة الإستثمارية الجزائرية

تسعى الجزائر من خلال هذه السياسة إلى تعزيز مكانتها الإقتصادية بين الدول، عن طريق جذبها للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية المحلية منها بإقامة شراكة مع المستثمرين الأجانب من أجل تطوير الإقتصاد.

ففي هذا السياغ أقيمت منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في آفاق 2017 ومن ثم تمديده إلى سنة 2020، حيث تهدف هذه السياسة إلى تنفيذ عملية تفكيك الرسوم الجمركية بصفة تدريجية بين الطرفين لزيادة الانفتاح الاقتصادي وتحرير المبادلات التجارية للمنتجات الصناعية، إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج MEDA والقروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار BEI [2].

ثالثا: الإستثمار في رأس المال البشري

تشير معظم الأبحاث والدراسات الحديثة إلى أن التنمية البشرية تعتبر من أهم العوامل المفسرة لأسباب تراجع معدلات النمو الإقتصادي، ومستويات التنمية الإقتصادية في رأس المال البشري من العوامل الهامة لتحقيق النمو غير أن الملاحظ على الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالجزائر يثبت خلاف ذلك[3].

المطلب الثاني: تحليل التوجهات والتطلعات المستقبلية للقطاع الزراعي

يعتبر القطاع الفلاحي الركيزة الأساسية في الإقتصاد الوطني بالرغم من محدودية إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي للإعتماد المتناهي على قطاع المحروقات نظرا للأوضاع الحالية، وفي سبيل تنويع مصادر الدخل الوطني لابد من استغلال هذا القطاع الذي يحتوي على كل الإمكانيات التي تؤهله ليكون البديل الأنسب لإحداث تنمية شاملة، لذا نجد أن الجزائر وضعت مجموعة من الإجراءات والخطط المستقبلية في إطار السياسة الزراعية لترقية هذا القطاع وعصرنته لتحقيق الأمن الغذائي من جهة وتطوير الإقتصاد الوطني من جهة أخرى.

أولا: خطط دفع القطاع الزراعي الجزائري

في إطار السياسات الإقتصادية الكلية المنتهجة من أجل تنمية القطاع الزراعي تم وضع مخطط يتم الشروع في إنجازه إبتداءا من تاريخ 15ديسمبر 2016 المقبل، بحيث سيكون هناك تجنيد للقدرات البشرية المختلفة ومختلف

---

[1]- أمين عويسي، جمال معتوق، **"مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها صناعة الطاقة في العالم** (الفرص والتهديدات) إلى غاية2025، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول" **السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 يومي، 2015، ص7.

[2]- إبراهيم بوجلخة،**"دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروجزائرية – دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص157.

[3]- شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص65.

الفاعلين باستعمال كل الإمكانيات المادية لضمان عصرنة القطاع باستغلال الإمكانيات المتوفرة بصفة مكثفة لتحسين مردود الإنتاج الفلاحي لتلبية متطلبات الإقتصاد الوطني والإستفادة من التجارب الميدانية في القطاع الخاص[1].

كما أنه سيقوم بدعم هذا القطاع في المخطط الخماسي لآفاق 2015ـ - 2019 بتطوير ودعم المكننة المتخصصة مثل الجرارات ووسائل المرافقة وآلات الغرس والقطف، والرشاشات وآلات الحصاد، كما تسعى لتطوير السقي التكميلي والوصول إلى 2 مليون هكتار من الأراضي الزراعية المسقية في آفاق 2019 مقابل مليون و100000هكتار حاليا، كما تسعى لرفع المساحة المسقية للحبوب إلى 600000 هكتار مقابل 200000 هكتار في الوقت الحالي[2]، إذ تسعى لتوفير آلة حصاد ودرس واحدة لكل 300 هكتار مقابل 400 هكتار في الوقت الحالي وتوفير جرار لكل 70 هكتار مقابل 100 هكتار حاليا[3].

هذا كله يعني أن الإقتصاد الوطني في طريقه للنمو وزيادة مردودية مختلف المحاصيل الزراعية، فكلما كان هناك عتاد زراعي وفير كما قلص من الوقت والجهد وزاد من إنتاجية الأرض المغروسة والصالحة للزراعة. كذلك منح الإمتياز لمنتجي القطاع الخاص على مساحات فلاحية تتراوح بين 10000 إلى 100000 هكتار لضمان إحتياجها وإستغلالها لرفع الإنتاجية والشروع في خطة زراعية مكثفة بولايات الجنوب والهضاب العليا[4].

ثانيا: أهم المجالات الزراعية التي يسعى لتنميتها من خلال المخطط الخماسي 2015 – 2019

يسعى الإقتصاد الوطني لتطوير العديد من المجالات في الجانب الزراعي، ومحاولة تنميتها في المدى القريب من خلال المخطط الخماسي الحالي 2015 - 2019، محاولة بذلك التوسع في الإنتاج الزراعي الإستهلاكي.

1 – آفاق المخطط الخماسي للمنتجات الغذائية الأكثر إستهلاكا في الجزائر

تعد فروع الحبوب، الحليب، البطاطا، اللحوم الحمراء والطماطم الصناعية من الفروع التي يعول عليها القطاع الفلاحي لتحقيق الإكتفاء الذاتي والتوجه للتصدير في آفاق 2019[5]، لتنمية الاقتصاد الوطني وزيادة إكتفائه الذاتي في المجالات التي تعد نقاط أساسية في الجانب الإستهلاكي، للتخفيض من حجم الوارداتها ومحاولة تغطيتها بالصادرات التي تنعكس على مختلف القطاعات الإقتصادية الوطنية.

---

[1]- مريم زكري، فروخي: **"خطة جديدة لدفع القطاع الفلاحي بداية من 15 ديسمبر"**، 10-11- 2015، من الموقع: http:// www. Echoroukonline.com.(/ara/articles/261046.html تاريخ الاطلاع:21/ 2015/04/ 01: 03.

[2]-**" الدولة الجزائرية سترفع من عدمها للكننة في القطاع الفلاحي خلال المخطط القادم"**، نشر في 15 أكتوبر 2014، من الموقع: http://www.pfln.org.dz/ ?p=5192، تاريخ الاطلاع: 2016/04/21 01: 11، تاريخ الاطلاع: 2016/04/21 01: 11

[3]-**" فروخي: القطاع الفلاحي يسجل نمو 7.5% في 2015"**، نشر في 2016/01/18، من الموقع: http.//www.radioalgerie.dz.//news/ar/article/2016/، تاريخ الاطلاع: 2016/04/24 / 01:37.

[4]- علي حداد،" **مساهمة من منتدى رؤساء المؤسسات FCE"**، من أجل إنبعاث الإقتصاد الجزائري، جوان 2015، ص 15.

[5]- المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي،**"حجار وفروخي يشددان على التنسيق بين التعليم العالي والفلاحة والصيد البحري لتنويع الإقتصاد"**، 20 جانفي 2016، ص 7.

2- آفاق المخطط الخماسي الحالي 2015- 2019 لزراعة النخيل

فعلى أساس نجاعة الأربع مواسم الأخيرة الفارطة في زراعة النخيل يتم تكثيف الجهود خلال المخطط الخماسي 2015 - 2019 لزيادة إنتاج التمور ليصل إلى 1280000 طن في آفاق 2019 من مجموع أصناف التمور، إذ ستمثل دقلة نور 50 % والباقي من مختلف أنواع التمور الأخرى ومشتقاتها، فإنتاج التمور يختلف بحسب النوع إذ يقدر أن يصل حجم الإنتاج سنة 2019 لدقلة نور إلى 680000 طن، والتي فهي تعتبر الجوهر في إنتاج وتصدير التمور لما تتميز به هذه الأخيرة، أما التمور الرطبة فيقدر أن يصل حجم الإنتاج منها إلى 230000 طن، أما التمور الجافة فمن المتوقع أن تبلغ حوالي 380000 طن[1]، وحسب هذه الأرقام المتوقعة فإنه كلما زاد حجم الإنتاج زاد معه حجم الإستهلاك الفردي، والجدول الموالي يوضح لنا ذلك:

جدول رقم (30): حجم الاستهلاك الفردي من أنواع التمور (2012 – 2019) (الوحدة: Kg)

السنة	دقلة نور	تمور رطبة	تمور جافة	المجموع
2012	10.5	4	7	21.5
2019	16	5.4	9	30.4

المصدر: المعهد التقني للتنمية الزراعية الصحراوية ITDAS، " **زراعة النخيل في الجزائر واقع وآفاق** "، 2013، ص7.

فمن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن حجم الإستهلاك الفردي سيرتفع بشكل ملحوظ، فبمقارنة مجموع حجم الإنتاج الذي كان خلال سنة 2012 والذي قدر بـ Kg21.5 بما سيصل إليه خلال سنة 2019 والذي من المقدر أن يصل إلى kg 30.4، نجد أن حجم الإستهلاك سيرتفع بحوالي kg 8.9 عما كان عليه خلال 2012، وهو ما سيعكس حجم الجهود التي تبذل في المجال الزراعي، فحسب حجم الإنتاج الذي يرتقب الوصول له في آفاق 2019 من هذا المخطط فإن مجموعه من أنواع هذه التمور سيقدر بحوالي 1200000طن والتي من المرتقب أن توزع على مختلف المجالات. وفي هذا السياق فالمخطط الموالي يوضح ما يسعى الإقتصاد الوطني تحقيقه بشأن إجمالي الإنتاج من أنواع التمور المنتجة.

[1]- المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

شكل رقم (02): توزيع حجم الانتاج في آفاق 2019

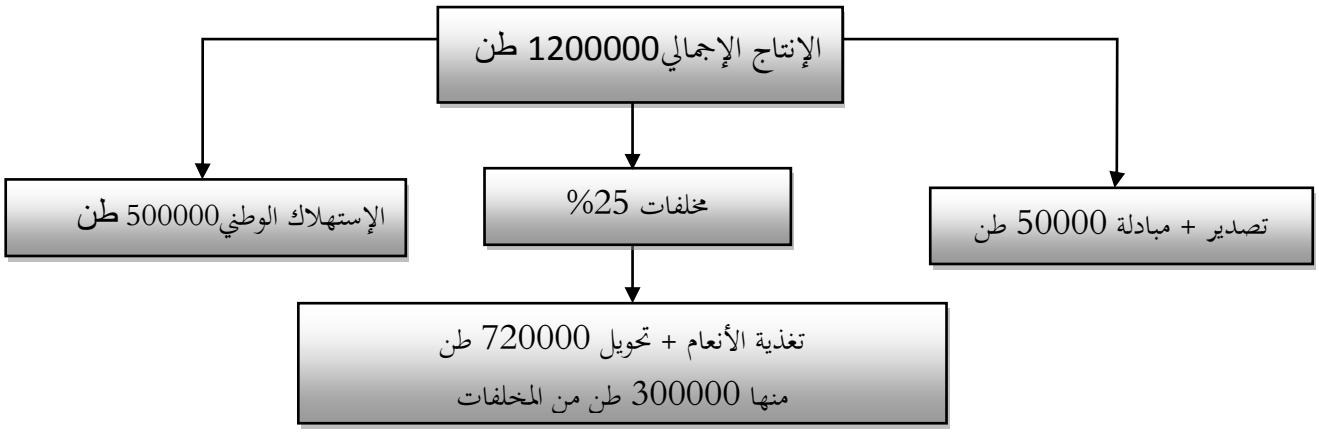

المصدر: المعهد التقني للتنمية الزراعية الصحراوية ITDAS، " **زراعة النخيل في الجزائر واقع وآفاق** "، 2013، ص7.

حسب الشكل الذي يوضح لنا توزيع إجمالي إنتاج التمور آفاق 2019، يتضح لنا أن الجانب الأكبر من الإنتاج يتجه نحو الإستهلاك الوطني أي تغطية الطلب الداخلي إذ يقدر أن يصل إلى حوالي 500000 طن، أي أن حوالي 41.66 % من حجم الإنتاج ستوجه للإهتهلاك الوطني، أما فيما يخص التصدير والمبادلة يقدر أن يخصص لها 50000 طن أي حوالي 4.16 % من حجم الإنتاج الكلي، أما تحويل التمور إلى مشتقاتها من عسل وغرس بنوعيه فيقدر أن يخصص له حوالي 720000 طن من إجمالي الإنتاج، والباقي يتوقع أن يكون في شكل مخلفات ذات 300000 طن أي حوالي 25 % من حجم الإنتاج الكلي ومعضمها يوجه لتغذية الأنعام والإبل.

وفي هذا الإطار يسعى من خلال هذا المخطط تطبيق إجراءات للوصول إلى الأهداف المرجوة. فالهدف من هذه الإجراءات هو تحسين إنتاج التمور بشكل ملموس سواء الأصناف المسوقة (دقلة نور– غرس – مشتقات أخرى) وكذلك الأصناف المستهلكة محليا أو الموجهة للتحويل، ويكون ذلك من خلال[1]:

أ – زيادة المساحات وتحسين التقنيات الزراعية وتطوير الاستحداثات التقنية؛

ب – تكوين الاطارات والمنتجين؛

ج – إقتصاد المياه وإستعمال المياه غير التقليدية؛

د – تدعيم هياكل التخزين بالتبريد، حماية التنوع الوراثي لنخيل التمور؛

والجدول الموالي يوضح لنا بعض الأرقام في الجانب الفلاحي الذي من المنتظر تحقيقها في آفاق 2025:

[1]– المعهد التقني للتنمية الزراعية الصحراوية ITDAS،" **زراعة النخيل في الجزائر واقع وآفاق**"، 2013، ص 8.

جدول رقم (31): توقعات السياسات الزراعية للقطاع في الجزائر (2016– 2025)

البيان	مسجلة ومتوقعة	المتوقع									
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الأراضي الزراعية % من المساحة الإجمالية	17	17.30	17.60	17.90	18.20	18.50	18.80	19.10	19.40	19.70	20.00
الأراضي الصالحة للزراعة %من مساحة الاراضي الزراعية	17.22	20.52	23.82	27.12	30.42	33.72	37.02	40.32	43.62	46.92	50.22
الأراضي الصالحة للزراعة % من مساحة الأرض	3	3.57	4.35	4.72	5.30	5.87	6.45	7.02	7.60	8.37	8.75
محصول الحبوب كلغ / هكتار	2023	2246	2493	2767	3071	3409	3784	4200	4662	5175	5744
القيمة المضافة للزراعة % من إجمالي الناتج المحلي	10.37	12.69	15.12	17.66	20.31	23.07	25.94	28.92	32.00	35.19	38.49
إنتاج القمح طن	2983	3616	4268	4941	5633	6345	7088	7828	8600	9391	10202
إستيراد القمح طن	4574	4185	3776	3347	2898	2430	1942	1434	907	359	.208
واردات المواد الغذائية % من مجموع السكان	20.76	18.93	16.10	13.98	12.14	10.54	9.16	7.99	6.91	6.00	5.21
الصادرات خارج المحروقات مليون دولار	3372	3878	4459	5128	5898	6782	7800	8970	10315	11862	13642
نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات %	5.21	5.84	6.53	7.30	8.16	9.10	10.14	11.29	12.59	13.93	15.43

المصدر: أمين عويسي، جمال معتوف،" **مستقبل الإقتصاد الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها صناعات الطاقة في العالم (الفرص والتهديدات) إلى غاية 2025** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول حول" **السياسات الإستدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية الورشة الأساسية الثانية** "، كلية العلوم الإقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2015، ص 22.

يتضح لنا من خلال الجدول المبين لتوقعات الزراعة إبتداءا من 2015 وحتى آفاق 2025 الأرقام المتوقع حصولها في الاتجاه الأحسن عما كانت عليه في 2015 في ظل التوجهات الجديدة للسياسات الإقتصادية المنتهجة وكل الجهود المبذولة والتي ستبذل في إطار الدعم الذي سيقدم، ففي جانب الأراضي الزراعية فهي إحتلت نسبة 17% من المساحة الإجمالية للجزائر ويتوقع أن تصل في غضون 2020ـ، 2025 إلى 18.5%، 20.0% على التوالي، وإحتلت نسبة 17.22 % سنة 2015 من إجمالي الأراضي الزراعية المقدرة أن تصل إلى 33.72% سنة 2020 ثم تبلغ 50.22% سنة 2025.

أما المحاصيل الزراعية فقد إحتل محصول الحبوب 2023 km للهكتار في 2015 والمرتقب أن يصل إلى 3409km للهكتار سنة 2020 km مع الإستمرار في توقع زيادة ارتفاع المحصول ليبلغ 5744هكتار سنة 2025 هذا كله سينسب إلى الأراضي الزراعية المستصلحة خلال هذه الفترات، ومدى الدعم الفلاحي لها من مختلف العتاد والمعدات الفلاحية، إذ يقدر أن يخصص جرار لكل 70 هكتار وآلة حصاد ودرس لكل 300 هكتار. أما كمية إنتاج القمح سنة 2015 كانت 2983 طن، ومن المرتقب أن ترتفع ما بين إلى 6345، 10203 طن للفترة الممتدة من 2020إلى 2025 على التوالي، فيما سينخفض حجم إستيراده فقد كان خلال 2015 يمثل ما قيمته 4574 طن ويرتقب أن يتجه نحو الانخفاض ليصل إلى 2430 طن سنة 2020، و208 طن سنة2025.

فالقيمة المضافة من المجموع الزراعي يرتقب أن ترتفع نسبة إجمالي الناتج المحلي منها، فقد كانت هذه الأخيرة تقدر بـ 10.37 % سنة 2025 لترتفع إلى 23.07 % و38.49 % سنتي 2020، 2025. ليرتقب بعد ذلك إنخفاض الواردات من المواد الغذائية حيث كانت سنة 2015 تقدر بـ 20.76 % لتصل إلى 10.54% و5.21 % سنة 2020، 2025 ليرتقب بعدها إرتفاع نسب الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث كانت سنة 2015، 3372 مليون دولار بنسبة 5.21 % لترتفع هذه الحصيلة إلى 6782 مليون و1364 مليون $ بنسبة 9.10 % و15.43 % في آفاق 2020، 2025 على التوالي.

ثالثا: تحديات السياسة الزراعية في الجزائر

هناك العديد من المشاكل والعراقيل التي سجيلت في السياسات الفلاحية، فأغلبها مشاكل متراكمة من ضعف الموارد المائية وعدم ترشيد الكميات المستعملة منها مع تناقص اليد العاملة وتفضيلها للعمل في القطاعات الأخرى إضافة إلى[1]:

1 – تعرض المساحة الصالحة للزراعة صغرة الحجم لعوائق تهدد تقليصها أكثر كانجراف التربة والتوسع العمراني؛

2 – نقص الإنسجام المتبادل بين الفلاحة، الصناعة والصناعات الغذائية؛

[1]– يونس صاحب، **"السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000 – 2014"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص 188.

3 – المشاكل التنظيمية والمادية كنقص تفعيل التسويق الزراعي والمشاكل الفنية المتعلقة بالقطف، النقل، التغليف؛

فناك جملة من التحديات المستقبلية التي تواجه القطاع الفلاحي الوطني مستقبلا لعل أهمها[1]:

أ – إرتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة في الأسواق الخارجية، واحتمال غياب الموارد المالية لاسترادها، أو ندرة الغذاء بالأسواق الدولية؛

ب – الآثار السلبية التي قد تنجر عن الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة من حيث الغزو الكثيف للمنتجات الأجنبية والتوافد الواسع للمستثمرين الأجانب وعدم قدرة الفلاحين الصغار على منافستهم؛

ج – الإعتماد شبه الكلي للجزائر على المحروقات في تحصيل الموارد المالية من النقد الأجنبي واستثمار تلك العوائد الريعية في الإستيراد الغذائي.

تعتبر السياسة الزراعية من التوجهات الجديدة التي يسعى الإقتصاد الوطني من خلالها لتحقيق نمو وتنويع في الإقتصاد بعيد عن موردها المعتاد النفط، إذ يسعى في هذا الصياغ لتحقيق العديد من الأهداف بحلول 2025 ومحاولة إيجاد الحلول والسبل للمشاكل والعراقيل التي تقف عائقا أمام هذا القطاع وتنميته.

المطلب الثالث: إستراتيجية القطاع الصناعي في الجزائر

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات المهمة للإقتصاد الجزائري، التي تسعى الجزائر لتطويرها والنهوض بها لذلك يتم وضع سياسات وإستراتيجيات برسم خطط وتوقع أرقام في هذا المجال من المرتقب تحقيقها في الأفق البعيدة بمختلف مجالات هذا القطاع وهو ما سنحاول التطرق له في هذا الجزء.

أولا: توجهات الإستراتيجية الصناعية ضمن السياسة الإقتصادية العامة

إن إيجاد إستراتيجية ملائمة للتنمية الصناعية مستقبلا يتطلب تحديد أربعة توجهات أساسية تتمثل في[2]:

1- إعادة هيكلة الصناعة الوطنية

إذ يجب أن يتم ذلك على أساس مبدأ التخلي التدريجي للدولة عن النشاطات التنافسية لصالح المبادرة الخاصة بدل العامة.

2– التوجه الثاني متعلق بتحسين أداء رأس المال الصناعي المتوفر

إن الصناعة الوطنية بحاجة إلى الجوء للتحالفات والشراكات مع الشركات الصناعية الناجحة عالميا، للوصول إلى التكنولوجيا والخبرة التسييرية ودخول الأسواق الخارجية.

3 – الإستثمار المنتج

ويكون باستثمار القدرات الخاصة بالمورد البشري ورأس المال الخاص الوطني والأجنبي، وبتكفل الدولة بتطوير جاذبية الوجهة الجزائرية رغم التأخر المسجل في هذا المجال.

---

[1]– يونس صاحب، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[2]– كمال عايشي،**"التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد"**، مخبر الدراسات الإقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، دون سنة، ص 14.

4 – طريقة تمويل الإقتصاد

ما يمكن ملاحظته هو أن تطبيق وإعتماد إستراتيجية صناعية يتطلب قبل كل شيئ نقاش جاد حول الوضعية الراهنة والخيارات المطلوبة والإقتداء بتجارب الدول في هذا المجال.

إذ أصبحت الإستراتيجية الصناعية الجديدة الرامية لإعادة إنعاش القطاع أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الإقتصادي العالمي، ومن أجل ذلك وضعت الجزائر سياسات وإستراتيجيات لإنعاش الصناعة بناءا على:

أ – تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية االصناعية؛

ب – ضرورة وضع سياسات لتحفيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛

ج – ضرورة تغيير النظام الإقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الاصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها في التسعينات وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الإقتصادي، تعزيز وتقوية الثقافة على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

د – تندرج الإستراتيجية الصناعية الجديدة ضمن الإستراتيجية الإقتصادية الكلية التي تقوم على تصور جديد للإقتصاد، حيث ترتكز على حرية المبادرة وترشيد الإقتصاد وتعزيز منظومة التكافل الإجتماعي بهدف التطوير المكثف للنشاطات الصناعية التي تدخل في إطار السياسة الداعمة للسلم والإزدهار.

ثانيا: المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

بهدف تطوير القطاع الصناعي في الجزائر تم التركيز في الإستراتيجية الصناعية الجديدة على المحاور التالية:

1– إختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها

تم الإعتماد على خطوات في تحديد القطاعات ذات الأولوية للتشجيع والتعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور، التي في متناول الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعروفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة، والفرص والتهدات في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات.

2– الإستثمار القطاعي للصناعة

يتم ذلك على حسب إستراتيجية الصناعة من خلال العناصر التالية:

أ – تثمين الموارد الطبيعية: إن الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر باستغلال مؤهلاتها الطبيعية والمرور من البلد المستورد لبلد مصدر للمواد المحلية، والقطاعات المعرفة على هذا المستوى تخص بوجه أدق البتروكيمياء، الألياف الإصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد، صناعة إستخراج المعادن غير الحديثة وتنقيتها ومواد البناء.

ب – تكثيف النسيج الصناعي: ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة للصناعة، فهي قادرة رفع الفروع المتعلقة عموما بالتجميع والتوضيب، الصناعة الكهربائية والإلكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية لغذائية، وصناعة مواد التجهيز.

ج – ترقية الصناعات الجديدة: هنالك إهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات الجديدة التي تشهد تقصير جهوي من قبل الجزائر فيها، وتشمل بالخصوص الصناعات المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال، والسيارات.

3 – إنتشار وتوسيع حيز الصناعة: لإنتشار الصناعة يجب الإستجابة لرؤية ومفاهيم أكثر تحضرا وخصوبة، كمناطق التطور الصناعي المدرجة ومناطق التحكم الإقتصادي المتخصصة فتمركزها يتم تدريجيا، وتطورها سيسمح بخلق تعاون باستعمال التركيز الفضائي للنشاطات الإقتصادية بوضع الشركات والمؤسسات العمومية للضبط وهيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة، فبفضل التعاون الذي سيكون بين هذه المناطق الجديدة سيكون له مفعول جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعليق الإستثمارات.

4 – سياسات التطور الصناعي

فهذه السياسات ستغطي أربعة مجالات كبيرة تشمل النقاط التالية:

أ – وضع المؤسسات الإقتصادية في مستواها الحقيقي: بتشجيع الإبداع وتطوير الموارد البشرية وترقية الإستثمار الأجنبي المباشر وعصرنة المؤسسات الإقتصادية المسجلة لأهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع الجديدة.

ب – خلق فكرة الإبداع والصناعة لتحريك التطور الصناعي: فنظام الإبداع الداخلي يرتبط بتطوير قطاع الصناعة الجزائرية تدريجيا فهو لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركة السوق وحدها بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية لوضع سياسة الترقية والتطوير من أجل التقدم التقني.

ج – تطوير الموارد البشرية والمؤهلات: إذ تعتبر واحدة من التوجهات القوية لإستراتيجية الصناعة وعامل قوي لإمتصاص التكنولوجيا الصناعية العصرية.

د– ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر: فهو يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية وتوجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية بدمج التكنولوجية الجديدة بفضل التعدد الإقتصادي الداخلي المولدة لتكنولوجيا التنظيم، التطبيقات الإدارية، توسيع المنافذ للسوق الوطنية.

إذا فالإستراتيجية الصناعية أمر مهم جدا لما تحتويه من عناصر في غاية الأهمية للإقتصاد الوطني والشكل الموالي يوضح لنا بإختصار كل العناصر السابقة.

شكل رقم (03) : محور الاستراتيجية الصناعية الجديد الخاص بالاقتصاد الوطني

كمال عايشي،" **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد** "، مخبر الدراسات الإقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير،

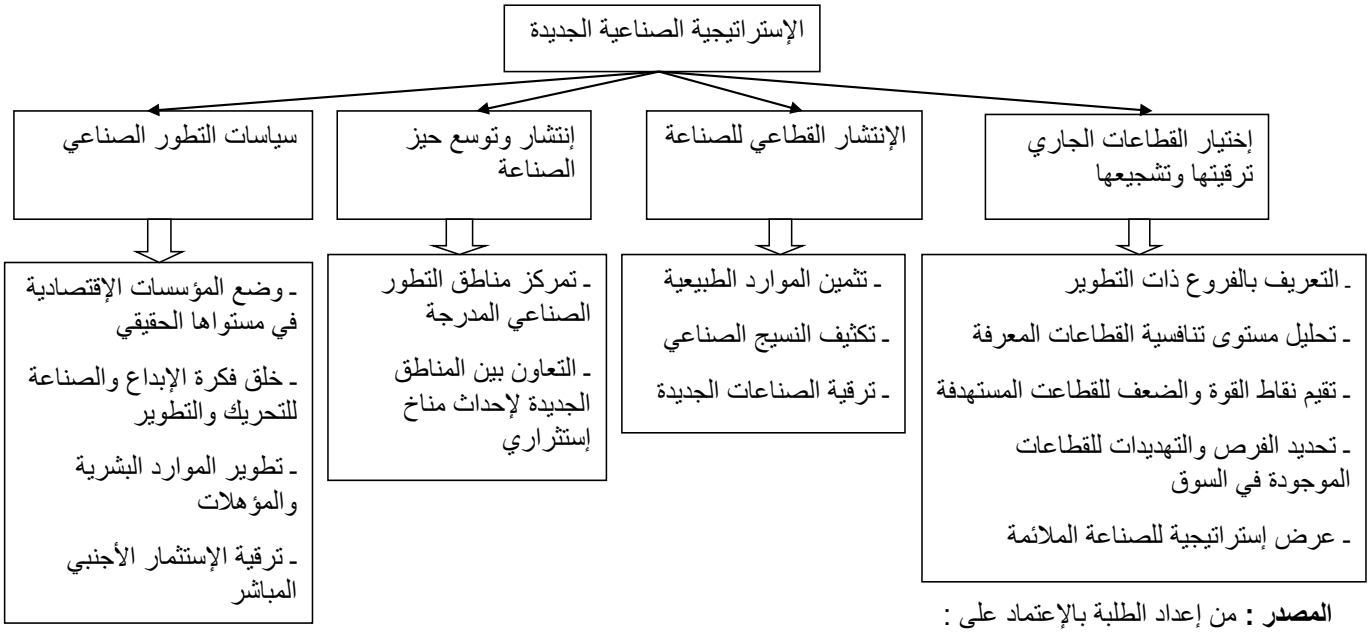

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على :

جامعة باتنة، الجزائر، دون سنة. ص14.

رتيبة عروب، تسعديت بوسبعين،" **أهمية تأهيل وتنمية الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع التنمية الإقتصادية – الجزائر – الحقائق وآفاق** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول" **الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر– إستمرارية أم قطيعة** "، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، يومي 23- 24 أفريل 2012، ص ص 7، 8.

فمن خلال الشكل نلاحظ أن محاور الإستراتيجية الصناعية الأربعة الجديدة التي يضعها الإقتصاد الوطني للتنويع في إطار السياسات الإقتصادية المنتهجة، فلنجاحها وضمان تحقيقها لابد أن تطبق عدة نقاط تتمثل في المحاور الأربعة التي تبنى عليها، فكل محور يبني على سابقه، ففي المحور الأول من الإستراتيجية الذي يتمثل في إختيار القطاعات المراد ترقيتها وتطويرها والنهوض بها، وهذا الأخير يستند على عدة ركائز هي الأخرى تكون كل واحدة منها مبنية على سابقتها، ففي هذا الجزء من المحور الإستراتيجي يتم تشخيص الفروع المراد تطويرها، بعدها يتم تحليل مستوى تنافسية القطاعات وتحديد نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات المتوفرة في محيطها الخارجي لتعرض إستراتيجية صناعية مناسبة ذات الفعالية.

أما المحور الصناعي الثاني فهو مدى الإنتشار القطاعي الصناعي، المبني على أساس المحور السابق والذي يرتكز على عدة نقاط، ففي هذا الجزء يتم تكثيف الموارد الطبيعية وزيادتها عن طريق الإستخراج أوالإنتاج الصناعي لها بتكثيف النسيج الصناعي من مختلف الفئات الصناعية وترقية الجديدة التي في طريقها للنمو، خاصة القطاع الخاص لمدى أهميته في الإقتصاد الوطني للدور الذي يلعبه ومدى إنعكاسه على مختلف القطاعات الأخرى.

وبخصوص المحور الثالث للصناعة فهو يشمل إنتشار وتوسيع نطاق الصناعة، فحسب ما تم في المحاور السابقة فإنه سيتم في هذا المحور خلق تمركز لبعض الصناعات في مناطق معينة دون مناطق نظرا لطبيعة المشروع الصناعي أو الموارد المختلفة المتاحة أو حسب ما تحتاجه الصناعة وحسب تأثيراتها على المحيط الخارجي الذي تقع فيه، ومحاولة خلق تعاون بين هذه المشاريع الصناعية لتكمل بعضها البعض فقد تكون مخرجات واحدة هي مدخلات أخرى وبذلك خلق مجال إستثماري جديد.

أما المحور الصناعي الجديد الرابع فيتمركز على سياسات التطوير الصناعي، فمن دون هذا المحور لا يستطيع الإقتصاد الوطني تحقيق أهدافه المرجوة في الجانب الصناعي المسطر، فمن خلال سياساته يتم تحديد المستويات الصناعية لمختلف القطاعات الاقتصادية ومحاولة تطوير كل الموارد المستعملة في الصناعة خاصة المورد البشري الذي يعتبر جوهر القطاع وفسح المجال أمام الإستثمار الأجنبي في مختلف النشاطات الصناعية، وبالتالي خلق جو ملائم للإستثمار في المجالات الصناعية التي يعول عليها الاقتصاد وخلق قيمة مضافة خارج قطاع المحروقات.

ثانيا: السياسة الإستراتيجية للتنمية الصناعية في الجزائر

يعتبر القطاع الصناعي عنصرا منوعا للهيكل الإنتاجي الوطني لدوره المحوري في نموه وخلق نسبة يساهم بها في النتاج المحلي الإجمالي، إذ يسعى لتحقيق سياسات مستقبلية لنوع من القطاعات في آفاق 2020. بتوسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الإعتماد الكلي على مصدرها الوحيد للدخل، وبالتالي بناء إقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات الإقتصادية التي تصيب قطاع المحروقات في الوقت الحالي والتوجه نحو التنويع[1].

[1]- رتيبة عروب، تسعديت بوسبعين،**"أهمية تأهيل وتنمية الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع التنمية الإقتصادية – الجزائر – الحقائق وآفاق"**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول**"الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر– إستمرارية أم قطيعة"**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، يومي 23- 24 أ فريل 2012، ص9.

إذ يسعى الإقتصاد الوطني من خلال هذه الإستراتيجية لتوضيح المحاور الأساسية التي سيتنهجها في المستقبل في هذا المجال، الذي يعتبر جوهر أي إقتصاد قائم نظرا لإرتباطه بالأمن الغذائي وباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى فالنقاط التي حددت والأرقام التي وضعت على أمل التحقيق تعتبر ذات أهمية بالغة للإقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: القطاع السياحي كبديل إستراتيجي لتنويع الإقتصاد الوطني

للسياحة دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية للكثير من الدول التي تعطي لهذا القطاع الأولوية في تنمية إقتصادها وتطويره، فمن خلال هذا المبحث سنحاول معرفة مكانة السياحة في الإقتصاد الوطني والدور الذي تؤديه لإحداث تنمية كبديل إستراتيجي لقطاع المحروقات في ظل تعدد الخيارات.

المطلب الأول: دور السياحة في التنمية وآفاق المخطط 2013

تعتبر السياحة من أهم مصادر الدخل الوطني للعديد من الدول، وأحد الأنشطة المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة النقد الأجنبي، فمن خلال هذا المطلب سنحاول الإلمام بالإنجازات المحققة في هذا القطاع داخل الإقتصاد الجزائري.

أولا: دور السياحة في التنمية الإقتصادية وآفاق مخطط 2013

إن الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الإقتصاد الوطني من حيث تحسين وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية، خلق فرص العمل، الزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناصب جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية[1]، فالسياحة عبارة عن مختلف التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطويروإنتاج وتسويق البضائع والخدمات لخدمة إحتياجيات ورفاهية السياح من جهة والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

فمن خلال تجارب الدول يتضح إسهام السياحة في التنمية من خلال[2]:

1 – تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

ذلك من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمتها في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة، أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات السياحية وفروع تحويل العملة أو من خلال بيع المنتجات الوطنية والسلع والمواد التذكارية للسائح.

2 – نقل التقنيات الحديثة والمتطورة

إذ تعمل الدولة على إستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في جميع مرافقها وخدماتها السياحية من أجل زيادة سواحها لكسب السائح وتنمية القدرات الوطنية.

---

[1]– يحي سعيدي، سليم العمراوي،" **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية حالة الجزائر**"، مجلة كلية بغداد الإقتصادية الجامعية، العدد 36، 2013، المسيلة، الجزائر، ص 98.

[2]– يحي سعيدي، سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 101، 102.

3- المساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الإقتصادي بين المناطق

وذلك في حالة قيام الدولة بإستثمار مواقع سياحية في مناطق مختلفة من الوطن يؤدي إلى تنمية وتطور هذه الأقاليم بشكل متوازي وخلق فرص عمل جديدة وأستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة فيها، وتنمية وخلق مجتمعات حضارية.

4 – تحسين ميزان المدفوعات

السياسة كصناعة تصديرية غير منظورة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية وزيادة موارد النقد الأجنبي والمنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات إقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

ثانيا: آفاق المخطط السياحي الجزائري 2013

قامت الجزائر بوضع خطة حول تطوير القطاع السياحي ضمن السياسة الإقتصادية العامة في شكل وثيقة بعنوان "مخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر آفاق 2010" والذي أدخل عليه مجموعة من التغييرات لآفاق 2013 وأهم المكاسب التي تم تحقيقها من خلال هذا القطاع نبينها من خلال ما تم التصريح بإنجازه خلال الفترة 2000- 2013. ويمكن توضيح المعطيات التي تم الإعلان عنها في إطار هذا المخطط كالتالي[1]:

1 – عصرنة 65 مؤسسة تابعة للقطاع العمومي، وإطلاق 342 مشروع ما يمثل مجموع 34000 سرير، مع إنجاز 50000سرير كطاقة إيواء؛

2. – إسهام القطاع الخاص في الاستثمارات السياحية بغلاف مالي قدره 75 مليار دينار جزائري؛

3 – زيادة عدد السياح نحو الجزائر ليصل إلى حدود 2.1 مليون سائح خلال سنة 2010؛

4 – خلق حوالي 25000 ألف منصب شغل مباشر، وتحصيل إيرادات بالعملة الصعبة تفوق 1.6 مليار$؛

5 – خلق مناطق توسع سياحية جديدة حيث تم رسم الحدود لصالح 47 منطقة توسع؛

6 – وضع إطار سياسي يهدف إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة؛

7 – تكوين الموارد البشرية الخاصة بتسيير المصالح السياحية، وإتخاذ إجراءات واضحة وعقلانية للتهيئة العمرانية؛

8 – تأهيل وترقية الصناعات الفندقية والصناعات التقليدية التى تعطي ديناميكية للقطاع السياحي.

وفقا الإحصائيات المصرح بها من وزارة السياحة فإن عدد السياح المتدفقين إلى الجزائر سنة 2011 بلغت سنة15% أي بـ 2394887سائح[2].

---

[1]- الشريف بوفاس، منصف بن خديجة،" **ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني الأول حول" **المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر**"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014، ص 6.

[2]- بوبكر بداش،"**صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات رؤية استكشافية وإحصائية بحوث إقتصادية عربية**"، العدد 66، ربيع 2014، ص 14.

إذ يعتبر عدد السياح المتدفقين من أهم المؤشرات الدالة على القطاع السياحي في أي بلد. ما يلاحض عن السياحة في الجزائر أن لها مكانة ضمن الخطط التنموية المسطرة، خاصة تلك التي وضعت سنة 2008 لآفاق 2013 والمتضمنة للعديد من المشاريع التي شهد من خلالها زيادة عدد الأسرة الفنقيد وزيادة الأيدي العاملة.

المطلب الثاني: مردودية القطاع السياحي على الإقتصاد الجزائري

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات التي يمكن الإعتماد عليها لتنويع الإقتصاد الجزائري لإحداث تنمية شاملة خارج قطاع المحروقات، إذ سنتطرق إلى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي وعلى العمالة مع تحليل المعطيات المتحصل عليها.

أولا: مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام

بحسب الديوان الوطني للاحصائيات ONS ووزارة السياحة والصناعات التقليدية بلغت عائدات القطاع السياحي الجزائري 430 مليون$ سنة 2012 أي بمعدل زيادة قدره 30 % مقارنة بسنة 2009، وتعتبر هذه الايرادات ضعيفة بالمقارنة مع المؤهلات الاستثمارية في مجال السياحة والمتوفرة بالجزائر ذلك لغياب استراتيجيات واضحة وبعيدة المدى ترتكز على القطاع السياحي، لكونه عنصرا مهما في التنمية الاقتصادية.

والجدول الموالي يوضح مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام:

جدول رقم (32): مساهمة قطاع السياحة في PIB (الوحدة: %)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة%	0.21	0.18	1.02	1.7	2.05	2.4	0.42	1.3	2

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- تقرير بنك الجزائر 2014.
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2011.
-Annual Report World tourizm Organization UNWTO Road mapfor Recovery 2010.

فمن الجدول يتضح لنا جليا ضعف القطاع السياحي ومحدوديته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعود ذلك بالأساس إلى عدم تنمية هذا القطاع إقتصاديا لاعتمادها على قطاع المحروقات الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل أسرع.

فعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين آداء القطاع السياحي إلا أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام لاتزال ضعيفة حيث بلغت أعلى مستوى لها لتصل إلى حدود 2.4% سنة 2009 مع تذبذبات إسهامها في الناتج الداخلي الخام، غير أن هذا القطاع ورغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية وبالنظر الى المؤهلات السياحية التي تمتلكها الجزائر إلا أن المساهمة في الناتج ضعيفة جدا.

ثانيا: مساهمة القطاع السياحي في امتصاص البطالة

تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الإقتصادية توفيرا لفرص العمل حيث تستوعب 11% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري، لذلك تعتبر من القطاعات الهامة المساعدة في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة على اختلاف أنواعها في مختلف الدول الداعمة لهذا القطاع.

وعلى حسب الإحصائيات المتداولة من مصادر مختلفة للإقتصاد الجزائري فإن هذا القطاع يستقطب اليد العاملة التي هي في تزايد مستمر ويمكن توصيح ذلك كما يلي:

جدول رقم (33): تطورعدد العمال في القطاع السياحي الجزائري (الوحدة: ألف عامل)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد العمال	82	95	103	165	175	193	204	320	344

المصدر: عوينان عبد القادر، " **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000– 2020) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص91.

يتبين من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه تطور عدد العمال في القطاع السياحي، وبالتالي قدرة هذا القطاع على توفير مناصب الشغل إذ بلغ عدد العمال سنة 2011 لـ 344 ألف عامل مقارنة بسنة 2000 التي كان فيها عدد العمال في هذا القطاع ما يقدر بـ 82 ألف عامل، وهو ما يؤكد قدرة هذا القطاع في زيادة مناصب التوظيف إذا ما تم دعمه وتطويره بإحكام، وعليه فهذا القطاع يساهم في امتصاص البطالة ومن ثم زيادة عدد العمال وبالتالي المساهمة في النمو.

وفي إطار السياسة الإقتصادية العامة الموجهة لهذا المجال نجد المشاريع التوسعية التي تعمل الحكومة من خلالها على دعم القطاع السياحي وترقيته للنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث قامت وزارة السياحة بمنح تراخيص لإنجاز مشاريع سياحية عددها 130 مشروع سياحي منذ سنة 2014، وخلق فرص عمل قدرت بـ 15 ألف منصب عمل مباشر، كما قدمت الوزارة معطيات مفادها أن الجزائر تحصي 746 مشروع سياحي بتكلفة 240 مليار دينار بطاقة استعابية قدرت بـ 84643 سرير من شأنها توفير 40 ألف منصب شغل، وأن هناك 377 استثمار وطني سياحي في طور الانجاز، مع تسجيل عدم انطلاق 143 مشروع، أما بخصوص الاستثمارات الاجنبية بالجزائر في هذا القطاع فقيمتها بلغت 59 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 750 مليون$، كما توجد 3 مشاريع مهمة من بينها مشروع جزائري سعودي في سكيكدة بـ 2500 سرير و1200 منصب عمل، إضافة مشروع إيميرال بطاقة 2000 سرير و1500 منصب عمل.

وما يمكن استنتاجه أن الجزائرتمتلك ثروات طبيعية هائلة إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب على القطاع السياحي إذ نجد أن فئة السياح قد بلغت نسبة 59% من بينها نسبة 15% سياح جزائريين مقيمين بالخارج والباقي فئة محلية، أما الأجانب فليس لهم نسبة معتبرة[1]، وهو ما يوضح لنا أن السياحة الجزائرية سياحة محلية وليست دولية.

[1] -Feryel Bentayeb , Souria Hammache **,'Le potentiel touristique algérien au service du développement économique'**, un document de recherche présenté au forum national intitulé **:'Alkaolat et l'activation du tourisme marketing en Algérie',** Faculté des Sciences de gestion et de sciences économiques et commerciales, Université 8 Mai 1945 Guelma, Algérie, p 270.

ثالثا – مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات

إن الأهمية الإقتصادية للسياحة تقاس بآثارها على ميزان المدفوعات للدولة حيث يعكس القوة الإقتصادية لأي بلد، فالميزان السياحي بامكانه أن يؤدي دورا مهما في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات لكونه يمثل جزءا مهما في مجموع الدخل القومي[1]، ومصدرا من مصادر الدخل الأجنبي والجدول الموالي يوضح الميزان السياحي للجزائر.

جدول رقم (34): ميزان المدفوعات السياحي للجزائر للفترة (2005 – 2010) (الوحدة: مليون $)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	186-	166-	181-	100-	368-

المصدر: عبد المالك مهلل، " **التنمية السياحية في الجزائر وأثرها على الإقتصاد الوطني** "، مجلة المناجر، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، دراية، الجزائر، العدد 2، جوان 2015، ص136.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن رصيد السياحة في الميزان التجاري من سنة 2005 إلى غاية 2009 شهد تدهورا ملحوظا، نتيجة لغياب الدعم المكثف لهذا المجال وغياب المرافق السياحية التحسيسية التي من شأنها تحقيق زيادة رصيد هذا القطاع في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: آفاق القطاع السياحي لتحقيق التنمية المستدامة

في إطار السياسة الإقتصادية العامة للإقتصاد الجزائري تم وضع مخطط لتطوير القطاع السياحي وذلك في آفاق سنة 2025 من أجل إيجاد البديل والإستراتيجية الملائمة لتنويع الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات لإحداث تنمية إقتصادية.

أولا: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أداة للتنمية المستدامة في الجزائر

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة SNAT لآفاق 2030 الإطار الاستراتيجي والمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر لتنويع الإقتصاد الوطني وجلب الإستثمارات الأجنبية كبديل للمحروقات، ليكون آداة تترجم إرادتها في تثمين الإمكانيات الطبيعية، الثقافية والتاريخية لوضعها في خدمة القطاع السياحي وترقيته لتحقيق تنمية مستدامة.

ثانيا: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

تتجسد أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 على في النقاط التالية[2]:

1 – تحسين التوازنات الكلية للإقتصاد من النمو، التشغيل، الاستثمار؛

2 – المساهمة في الإنفتاح والتنشئة الإجتماعية على الصعيد الوطني والدولي؛

3 – إدماج مفهوم الإستدامة في التنمية السياحية وضرورة الحفاظ على البيئة أثناء ترقية القطاع السياحي؛

[1] - Abdulkareem Yaseen Aswad**,' The Impact of StrategicThinking and OrganizationalCreativity on Tourist Attractions in the Province of Diyala'** ,note within the doctoral requirements, St ClementsUniversity , Iraq , pp 82 , 83.

[2] -Ministére de l'aménagement du Territoire de l'environnent et du tourisme ,**Schéma directeur d'aménagement touristique SDAT 2025** ,audit du tourisme Algérien , Livre 01, p 5.

4 – تثمين التراث سواء كان تاريخي أم ثقافي للمساهمة في إحداث تنمية محلية مستدامة، وتجميل صورة الجزائر وتحسينها لتغيير وجهة نظر المتعاملين الأجانب إتجاه السوق السياحي الجزائري لتكون سوقا أساسية لا ثانوية مع تطوير قدراتها التنافسية.

ثالثا: رهانات التنمية السياحية في الجزائر

يمكن للسياحة تحقيق العديد من الرهنات التنموية في مختلف المجالات الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

1 – الرهانات الاقتصادية

تتمثل في الموارد التي توفرها وسائل الدخل الخارجي وآثارها على ميزان المدفوعات وعلى القطاعات الأخرى المنتجة للسياحة.

2 – رهانات حول التشغيل

يمكن للقطاع السياحي أن يكون وسيلة فعالة لإدماج عدد كبير من الشباب البطال في الحياة المهنية، وهذا يساهم في الحد من الهجرة والنزوح الريفي.

3 – رهانات البيئة والتنمية المحلية

تشكل السياحة أحد عناصر التنمية المحلية للإقليم، ولها دور مهم في التحسيس والتوعية بالبيئة لتثمين الحفاظ على الموارد لنحقيق تنمية محلية وتجنب مختلف المخاطر المهددة للبيئة.

4– الرهانات الثقافية

تسمح السياحة كعامل انفتاح وتبادل بين الثقافات بتثمين التراث الثقافي المتنوع للجزائر، والحوار بين الثقافات.

5 – رهانات الصورة

تشكل السياحة عامل تحسين صورة الجزائر وزيادة جاذبيتها للاستثمار والتدفق السياحي.

وعليه فالسياسة المنتهجة في القطاع السياحي من خلال الإستراتيجيات الموضوعة تصبو نحو:

أ – دعم وترقية الخدمات السياحية بتأهيل المرافق والتجهيزات المخصصة للقطاع مع رفع مستوى المؤسسات الفندقية بالمعايير الدولية؛

ب – دعم الإستثمار السياحي بتعزيز فرص الحصول على العقار السياحي وتشجيع الإستثمار في هذ المجال؛

ج – تأطير الموارد البشرية عن طريق تحديد وتقييم الإحتياجات التكوينية لجميع المتعاملين في مجال السياحة من خلال:

- ❖ إعادة تصميم الجهاز التكويني وفقا للمعايير الدولية مع إنشاء نظام للرصد والتقييم من الوظيفة والتكوين؛
- ❖ وضع قاعدة بيانات وطنية للمؤهلات البشرية الكامنة في قطاع السياحة؛
- ❖ إعداد ووضع مدونة للوضائف في مجال الفنادق والسياحة،
- ❖ وضع إطار تشاوري مع قطاعات التكوين المهني؛

- ❖ الإعلان عن برنامج تكويني موجه لتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- ❖ الترقية والإتصال من خلال العناصر التالية:

➢تعزيز القدرات، تصميم وتنفيذ حملات الترويج المعاصرة؛

➢تنظيم مشاركة مستهدفة لمحترفي السياحة الجزائرية في الصالونات والتظاهرات السياحية التي تقام في الخارج؛

➢تمثيل فعال للمؤطرين للملتقيات تجاه منظمي الرحلات السياحية والمستثمرين ووسائل الإعلام المتخصصة؛

➢إشراك الفاعلين الوطنيين والأجانب في إطار أنشطة الترويج والتسويق،

➢دعم الجمعيات والوكالات السياحية المحلية.

ما يمكن إستخلاصه من هذا المبحث أن الجزائر أضعف وجهة سياحية فهذا القطاع ليس له تأثير في الإقتصاد الوطني الراجع لنوعية الخدمات الغير تنافسية مع ضعف التكيف من الناحية النوعية والكمية، وعروض الإيواء المتواضعة إظافة إلى ذلك قلة الإحترافية كنقاط ضعف في تطوير القطاع السياحي على الرغم مما تمتلكه الجزائر من قدرات سياحية ووسائل مادية ومالية معتبرة غير أن الإعتماد الدائم على قطاع المحروقات جعل من أثر هذا القطاع في بناء الإقتصاد الوطني غير فعال ومحدود بنسب محتشمة للغاية.

ومن هذا المنطلق جاءت السياسة الجديدة في إطار مخطط السياحة لآفاق 2025 لتحسين وتثمين الوجهة السياحية الجزائرية لتكون منطقة سياحية بامتياز نظرا لإجتماع وتنوع كل الخصائص والإمكانيات السياحية في الجزائر على اختلاف أنواعها التي قلما تجتمع في بلد واحد.

المبحث الثالث: الطاقات المتجددة كبديل للمحروقات في الجزائر

إن الاقتصاد الوطني يعتمد على المحروقات نظرا لأهميته ونسبة إسهامه في الناتج المحلي، إلا أن هذا المصدر مصدر زائل لذا على أي دولة تعتمد عليه أن تبحث عن مصادر جديدة المتمثلة في الطاقات المتجددة من الطاقة الشمسية، طاقة المياه والرياح كذلك طاقة الكتلة الحية وطاقة الحرارة الجوفية باعتبارهذه الموارد ضمن السياسات الطاقوية في الخطط المستقبلية لبناء الاقتصاد الجزائري وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الطاقة الشمسية

تعتبر الطاقة الشمسية الطاقة الأهم من بين الطاقات التي تعتمدها الجزائر لتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، وهذا راجع لما تتربع عليه من مساحة وموقع جغرافي مناسب لاستغلال مثل هكذا طاقة.

أولا: مطانة الطاقة الشمسية في الجزائر

تعد الطاقة الشمسية أكبر المصادر الطاقوية المعروفة والمتوفرة منذ الازل ومن أعظم النعم التي أنعم الله بها علينا لقوله تعالى: { **سَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ دَآئِبِينِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اليْلَ وَالنَّهَارَ } صدق الله العظيم**[1].

فنظرا لموقع الجزائر الجغرافي الذي تتمتع به، فهي تمتلك واحدة من أهم القدرات الشمسية في العالم، إذ تتعدى مدة الاشراق الشمسي 2000 ساعة سنويا على كامل التراب الوطني، وتصل الى 3900 ساعة بالهضاب العليا والصحراء، إذ يبلغ متوسط الطاقة المتحصل عليها يوميا على مساحة افقية 5 h/KW لكل 1م^2، ما يعادل 1700h/KW م^2 في السنة بالشمال، و2263 h/KW م^2 في السنة بالجنوب[2]، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(35): حجم التشمس السنوي في الجزائر حسب المناطق

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
عدد المناطق	4	10	86
معدل مدة إشراق الشمس(ساعة/ سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقات المتحصل عليها (h/kw)	1700	1900	2650

المصدر: أحلام خليفة، " **مجهودات الجزائر في اسنخدام الطاقات التمجددة** "، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول "**انعكاسات إنهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له – المخاطر والحلول**"، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7- 8 أكتوبر 2015، ص 5.

فالجزائر تستعمل الطاقة الشمسية الآن في أكثر من 20 قرية ومنطقة متواجدة بالجنوب ويعتبر اهم مشروع المحطة الكهروشمسية لحاسي الرمل[3].

---

[1]- من القرآن الكريم، "**سورة إبراهيم**"، الآية رقم 33، برواية ورش عن نافع.

[2]- الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،"**الطاقة والتعاون العربي**"، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، 21- 23 ديسمبر 2014، ص 16.

[3]- سمير بن حاد،" **إستخدامات الطاقة في الجزائر – دراسة تحليلية وقياسية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 78.

فنظرا لهذه الامكانيات الهائلة تستطيع إنتاج الطاقة لاتحتوئها على جزء من صحراء الكبرى. فاشعاع الشمس يفوق أي مصدر آخر للطاقة في كونه منتشر على أوسع النطاق[1].

ثانيا: إستخدامات الطاقة الشمسية

إن الطاقة الشمسية تستخدم غالبا في ثلاث طرق رئيسية عن طريق تجميع الحرارة وإستغلالها مباشرة لإنتاج البخار لتشغيل المولدات الكهربائية أو عن طريق الخلايا الشمسية[2]، بفضل توافر هذه الطاقة وانتشارها الواسع في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة، يمكن ان ياتي في المرتبة التالية مباشرة بعد النفط والغاز الطبيعي وبعدها موارد الطاقة الأخرى[3].

ثالثا: آفاق السياسة الطاقوية للطاقة الشمسية في الجزائر

لقد وضعت الجزائر خطط تنموية بخصوص الطاقة الشمسية تطمح لتحقيقها في المدى البعيد تتمثل في[4]:

1 – الطاقة الشمسية الحرارية

مهدت الجزائر لديناميكية خضراء باطلاق برنامج لتطوير فعالية الطاقة الشمسية، اذ شمل المخطط الفترة الممتدة من 2010 حتى 2020 لانجاز 60 محطة شمسية حرارية وإرفاقها ببرامج تكوينية وتجميع المعارف لأفضل إستعمال لتحقيق النجاعة، إذ قدر الانتاج المتوقع من هذه الطاقة أن يصل إلى 150 W.M ويرتقب إنشاء أربع محطات شمسية خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2020.

ويمكن تبيين ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (36): توقعات إنتاج الطاقة الشمسية المركزة في الجزائر (2016– 2030) (الوحدة:M.W)

المدة	2020 – 2016	2023 – 2021	2030 - 2023
حجم الإنتاج المتوقع M.W	1200	500	600

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

محمد مداحي، " **فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كمرحلة لما بعد المحروقات ودعما للتنمية المستدامة – حالة الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي حول" **إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له– المخاطر والحلول** "، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7 – 8 أكتوبر2015، ص 12.

[1]– كريستوفر فلافين، نيكولاس لينسن،**"ما بعد عصر النفط – تصميم إقتصاد قائم على الطاقة الشمسية"**، ترجمة محمد الحديدى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1993، ص 25.

[2]– إسماعيل عباس هراط،**" امكانيات وفرص الطاقة المتجددة في محافظة الأنباء"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2010، ص 74.

[3]– صباح براجي،**" دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري في ظل ظوابط الإستدامة"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 32.

[4]– سميرة بوفنشوش،**" خطة وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر في مجال الطاقة المتجددة"**، مجلة كهرباء العرب، مجلة دورية صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء، العدد17، 2017، ص – ص 62 – 67.

فمن خلال الجدول نجد أنه خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2030 يتطلع زيادة في إنتاج الطاقة الشمسية المركزة، ففي المرحلة الممتدة من 2016 إلى 2020 يرتقب أن يصل حجم الانتاج المتوقع من هذه الطاقة M.W1200، ويتوقع في برنامج الفترة الممتدة ما بين 2021 إلى 2030 إنشاء قدرة تبلغ حوالي M.W500 في السنة وهذا الى غاية 2023، كما يتوقع انتاج حوالي M.W600 إلى غاية سنة 2030.

2 – طاقة شمسية كهروضوئية

فيما يخص هذا النوع من الطاقة يرتقب أن يصل حجم الإنتاج خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020 حسب السياسات الإقتصادية المنتهجة في هذا المجال لنسبة 80% من إدماج القدرات الجزائرية، إذ يرتقب إنجاز مصنع لانتاج السيلسيوم. ومن جهة أخرى ينتظر إنشاء شبكة وطنية للمقاولة لصناعة منوبات التيار– البطاريات – المحولات والكوابل والأجهزة التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية بنسبة إدماج 60% من طرف المؤسسات الجزائرية. ففي الفترة الممتدة بين 2021– 2030 سيتمثل الهدف بلوغ نسبة إدماج تفوق 80% للمؤسسات الجزائرية بقدرة إنتاج تصل لـ M. W200 في السنة. والجدول المولي يمكن أن يكون أكثر تفصيل ودقة:

جدول رقم(37): توقعات إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية في الجزائر(2015– 2030) (الوحدة: **M.W**)

السنة	2015	2020	2025	2030
حجم الإنتاج M.W	280	800	1800	2800

المصدر: من اعداد الطلبة بالإعتماد على:

محمد مداحي، "**فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كمرحلة لما بعد المحروقات ودعما للتنمية المستدامة – حالة الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي حول" **إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له– المخاطر والحلول** "، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7– 8 أكتوبر 2015، ص 13.

فمن خلال الجدول يلاحظ أن حجم الإنتاج الذي تتطلع له الجزائر من الطاقة الشمسية الكهروضوئية مضاعف بعشر مرات عن الإنتاج سنة2015، حيث كان يقدرب M.W280 وبحلول 2030 يتطلع أن يصل حجم الإنتاج لـ M.W2800.

فتوجهات السياسات الطاقوية الجديدة فيما يخص الطاقة الشمسية بنوعيها الكهروضوئية والمركزة من المرتقب أن تشهد تطورا ملحوظا نتيجد للدعم الذي سيخصص لها، باعتبارها الجوهر الجديدد الدائم والحل الأكيد أمام الإقتصاد الوطني للنهوض به من التبعية النفطية.

المطلب الثاني:سياسة التوجه لإستغلال طاقة المياه والرياح في الجزائر

تعتبر كل من طاقة المياه والرياح من السياسات الطاقوية المنتهجة لتنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات وتأتي بعد الطاقة الشمسية، نظرا لأهميتها هي الأخرى في التنويع والنهوض به.

أولا: سياسة التوجه للطاقات المائية

تشتمل سياسة الطاقة المائية العديد من العناصر والأهداف والتي تتمثل في النقاط التالية:

1 – واقع الطاقة المائية في الجزائر

للأمطار أهمية كبيرة في الجزائر لأنها المصدر الأساسي للتزويد بالمياه، لدورها الرئيسي في الزراعة وارتباطها به فالأمطار تتوزع في الجزائر حسب المناطق جغرافية فأعلى نسبة تساقط على الساحل خاصة في فصل الشتاء وتقدر بثلثي كميات المطر إذ تزيد عن 1000 ملم / السنة، وتنخفض هذه النسبة كلما إتجهنا جنوبا، وسقوط الأمطار والثلوج يؤثر بصورة مباشرة على مصادر المياه السطحية، الجوفية ومخزون المياه[1].

كما لا يمكن الحصول على المياه بشكل مضمون من مياه الصرف، المالحة والقذرة المعالجة إلا إذا كان هناك تنظيم فعال يهدف لإستخدامها من أكثر مصدر تقيدي ومحاولة النهوض بهذا المورد وتحسين إستخدامه[2].

ثانيا: الآفاق المستقبلية للطاقة المائية في الجزائر

لقد تضمن برنامج 2009- 2014 أهداف تعبئة الموارد المائية الجديدة وإستغلال مياه الصحراء ونقلها للمرتفعات، وكذلك تحلية مياه البحر وإعادة تصفية المستعملة منها. بوضع العديد من الأساليب والآليات المتمثلة في النقط التالية[3]:

1– بالنسبة للسدود

إذ تشير الإحصائيات إلى 13 سد جديد قيد الإنجاز بسعة 1.4 مليار م^2، وتحديد هدف إنشاء 75 سد بحجم 6 مليار م^2 بحلول 2025.

2– بالنسبة لإعادة إصلاح شبكات المياه

يعتمد على إصلاح شبكات المياه المستغلة في مجال الزراعة بتحسين إدارة المياه وإستخدام تقنيات الري الحديثة التي من شانها تقليص الهدر بحوالي 20 إلى 30%. وفي مجال إمداد مياه الشرب بتقليص معدل تسرب المياه بحوالي 30 إلى 40% بإعادة إصلاح شبكات المياه. ويتضمن الهدف إلى غاية 2025 إنشاء 16 وحدة تحلية مياه البحر بطاقة 942 مليون متر مكعب سنويا.

3– بالنسبة لتحلية مياه لبحر

يتضمن هذا الهدف كما سبق وأشرنا إلى إنشاء 16 وحدة تحلية مياه البحر بطاقة 942 مليون متر مكعب سنويا وهذا الهدف يشمل الهدف السابق له.

---

[1]– بلقاسم براكتية،**"الزراعة والتنمية في الجزائر – دراسة مستقبلية"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014، ص 24.

[2]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،**"حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعية– إدارة النظم المعرضة للخطر"**، earthscan. Publishing for a Sustainablefutur.. روما، 2011، ص ص 10، 11.

[3]– ناصر بوشارب،**"إستراتيجية الجزائر لتسيير الموارد المائية قصد تنمية زراعية مستدامة –دراسة حالة ولاية سطيف"**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول" **إستدامة الأمن الغذائي في الوطن الربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصصادية الدولية"**، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الخزائر، يومي 23 – 24 نوفمبر 2014، ص 2.

4 – بالنسبة لانشاء محطات لتصفية المياه المستعملة

فهناك 34 محطة لتصفية المياه قيد الإنجاز بطاقة 400 مليون متر مكعب سنويا، مع رفع هذا الرقم إلى 1.2 مليار متر مكعب سنويا بحلول 2025. والجدول الموالي يبين توقعات الطاقة المائية في الجزائر:

جدول رقم(38): الموارد المائية المستقبلية في الجزائر (الوحدة: مليار متر مكعب)

السنة			2000	2025	2040
عدد السكان			33	52	78
الموارد المائية	تقليدية	سطحية	13.5	13.7	13.5
		جوفية	3.7	3.7	3.7
	غير تقليدية	تحلية	0.1	0.5	0.2
		معالجة	-	-	-
	إجمالي		17.3	-	-
	متجددة %		16	16	16
الاحتياطات المائية	شروب		2.6	5.67	8.36
	صناعة		0.5	1.1	1.36
	ري		3	3.67	4.25
	إجمالي		6.1	10.44	14.20
نصيب الفرد من الموارد المائية			524	334	324

المصدر: بلقاسم براكتية، " **الزراعة والتنمية في الجزائر– دراسة مستقبلية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014، ص 34.

نلاحظ أن الجزائر ستعى لتكثيف جهودها للوصول للأرقام المبينة في الجدول، بالتسعى لتنمية الموارد المائية بالحفاض على الموارد المائية التقليدية سواء السطحية أوالجوفية 13,5 % و3,7% على التوالي حتى حلول سنة 2040، وزيادة نسبة تحلية المياه لتصل بحلول 2040 إلى 0.2% بعد أن كانت 0.1% و0.15% خلال سنتي 2000 و2025 على التوالي، ويلاحظ أيضا أن الدولة تسعى للحفاض على الموارد المائية المتجددة في حدود16 % من حجم الموارد المائية الكلية مع زيادة حجم الاحتياطيات منها في مياه الشروب والري وإستعمالات الجانب الصناعي منها، فإجمالي هذه الإحتياطيات يرتقب أن يحقق زيادة ملحوظة في هذه المجالات إذ كان 6.1% سنة 2000 ويرتقب أن يصل إلى 14.20% سنة 2040، لكن هذا سيكون على حساب الاستهلاك الفردي.

ثانيا: التوجه نحو إستغلال طاقة الرياح

ستنطرق في هذا الجزء لطاقة الرياح في الجزائر، لكن في بادئ الأمر سنتطرق لمفهومها ثم نتطرق للتوقعات المستقبلية من هذه الطاقة محاولين إعطاء وتبيين التوجهات لهذا المجال.

1 – مفاهيم عامة حول طاقة الرياح

تعتبر طاقة الرياح من الطاقات المتجددة والدائمة في المحيط الذي نعيش فيه والمصدر الأكثر شيوعا لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، بتحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة كهربائية بفعل تربينات المراوح والتي تحتوي ألياف زجاجية أو الألمنيوم بحيث يتحرك الهواء من المنطقة الدافئة للباردة[1]، فهناك تربينات حديثة وكبيرة تركب في مزارع الرياح لإنتاج الكهرباء لإستخدامها في أغراض مختلفة كما توجد أخرى هوائية صغيرة يستخدمها في المنازل والمناطق النائية للمساعدة في تلبية إحتياجاتهم من الطاقة[2]، تتوقف عن العمل عند سرعات الرياح العالية جدا (عادة S/M25) لحمايتها من التدمير[3]. فتوزيع طاقة الرياح لا يعتمد على قوة الرياح في منطقة محددة بل يعتمد على تواصلها وإستمراريتها[4]. فهي لا تزال تمد أقل من 0.1% من كهرباء العالم إلا أنها تتقدم لتصبح سريعا خيارا مؤكدا للطاقة[5].

2– توقعات توليد طاقة الرياح في الجزائر

بحيث أنه مع إستثمار الجزائر لطاقتها من الرياح، فمن المتوقع حسب الخبراء أن يدر أرباحا تربو عن 3 مليارات يورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع استحداث آلاف مناصب الشغل وتوفير طاقة نظيفة، ضف إلى ذلك المخطط الخماسي (2015- 2019) الذي من شأنه تشجيع بروز إقتصاد متنوع وتنافسي[6].

والجدول الموالي يوضح الإنجازات التي ترمي الجزائر الوصول لها في المستقبل:

---

[1]– عمر عبد المجيد مصبح، "**مدى ملائمة التشريعات القانونية لنانو الطاقة المتجددة (الواقع والمأمول)** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر السنوي الحادي والعشرين حول"**الطاقة بين القانون والإقتصاد**"، كلية الشريعة والقانون، المملكة العربية السعودية، أيام 13-21 ماي، دون سنة، ص 667.

[2]–'**التقرير النهائي قطاع الطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية**'، مشروع رقم (IMC/PS217)، مركز تحديث الصناعة، ديسمبر2006، مصر، ص 9.

[3]– يوتي ب باينولي وآخرون،"**طاقة الرياح وآلية التنمية النظيفة – التطبيقات البارزة في تطوير مشروعات طاقة الرياح لآلية التنمية النظيفة**"، ترجمة محمد مصطفى محمد الخياط، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، وزارة الكهرباء والطاقة، مصر، دون طبعة، 2006، ص 23.

[4]– إدراوس كاسيدي، بيترز غروسمان، "**مدخل إلى الطاقة – المصادر والتكنولوجيا والمجتمع** "، ترجمة صباح صديق الدملوجي، المنظمة العربية للترجمة، السعودية، دون طبعة، دون سنة، ص 60.

[5]– محمد عبد الفتاح احمد العيسوي،"**إقتصاديات التصميم البيئي – نموذج لتصميم بيئي إقتصادي وتاثيره على المباني**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص 76.

[6]– عبد الله ياسين، زكريا نفاح،" **تداعيات إنهيار أسعار النفط على الجزائر**"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول" **إنعكاسات أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له – المخاطر والحلول**"، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7- 8 أكتوبر 2015، ص 12.

جدول رقم(39): الإنجازات المتوقعة من خلال البرنامج الوطني لطاقة الرياح للفترة(2013 – 2030) (الوحدة:M.W)

البيان	طاقة الرياح	إجمالي الطاقة الكلية	نسبة طاقة الرياح إلى إجمالي الطاقة%
2013	10	41	%24.39
2015	50	557	%8.97
2020	270	2601	%10.38
2025	885	-	-
2030	2000	12000	%16.66

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

محمد مداحي، " **فعالية الإستثمارات في الطاقات المتجددة كمرحلة لما بعد المحروقات ودعما للتنمية المستدامة – حالة الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي حول" **إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له– المخاطر والحلول**"، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7- 8 أكتوبر 2015، ص ص 11، 12.

نلاحظه من خلال الجدول أن الجزائر ستسعى جاهدة لتحقيق أرقام التوقعات الموضوعة في الأفق المستقبلية بإنتاج طاقة الرياح، فحسب الخطط الموضوعة يرتقب تحقيق زيادة كبرية في إنتاج هذا النوع من الطاقة، ففي سنة 2015 كان حجم الطاقة المنتجة M.W50 بنسبة 8.97% من إجمالي الطاقة الكلية، ومع الجهود التي تسعى الدولة بذلها يرتقب أن يصل هذا الانتاج إلى M.W2000 بنسبة مساهمة في الطاقة الاجمالية تقدر بحوالي 16.66%، وحسب هذه التوقعات فان نسبة الإنتاج الطاقوي للرياح في الجزائر لاجمالي إنتاج الطاقة الكلية سيرتفع ليصل إلى الضعف عما كان في سنة 2015، بسيبين مدى فعالية الخطط المسطرة لهذا النوع من الطاقة المتجد وتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه في بناء إقتصادها.

المطلب الثالث: فوائد طاقة الحرارة الجوفية والكتلة الحية (الحيوية)كمصدر للتنويع

في هذا المطلب سنتطرق لطاقة كل من الحرارة الجوفية والكتلة الحية باعتبار أن كل من هذين العنصرين مهمين للاقتصاد الوطني، ومدعمين للطاقات سالفة الذكر لتنويع الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، لما تتمتع به الدولة من موارد طاقوية في هذا المجال وتعمل على تنميتها في الأفق البعيد.

أولا: طاقة الحرارة الجوفية

تعتبر طاقة الحرارة الجوفية إحدى الموارد التي تتمتع بها الدولة، وتسعى لتنميتها وتحقيق أهداف مسطرة وفق خطط مستقبلية.

1 – تعريف طاقة الحرارة الجوفية

وهي الطاقة الناجمة عن حرارة الأرض الجوفية وتولد منها، وهي توجد تحت القشرة الأرضية ذات طبقة سميكة من الصخور الحارة مع جيوب عرضية للماء الذي يتسرب أحيانا للسطح ويظهر على شكل ينابيع حارة[1]. وأغلب هذه المصادر توجد على طول المناطق الساحلية في أمريكا الوسطى والشمالية، حتى تصل إلى ألاسكا والولايات المتحدة الامريكية وهي ذات أكبر مستخرج لهذا النوع من الطاقة حيث تولد حوالي M.W2800 من هذه الطاقة الكهربائية[2].وللوصول إلى جيوب أعمق من الحرارة بعيدا عن السطح لا بد من الحفر أعمق للصخور والأرض لأكثر إستغلال للطاقة وإستعماله في توليد الكهرباء، أو التدفئة وإستعمالات أخرى، باعتبار هذا المصدر مهم جدا لما يتمتع به من تجدد[3].

2 – مصادر الطاقة الحرارية في الجزائر

من مصادر الطاقة للحرارة الجوفية بالجزائر توجد أزيد من 200 منبع مياه معدنية حارة متوزعة بالشمال الشرقي والشمال الغربي للبلاد إذ تبلغ غالبا درجة حرارة هذه المنابع إلى 40°، وأقصاها منبع حمام دباغ بدرجة حرارة تصل إلى 90°[4]، والذي يعتبر أغنى مصدر حراري تمتلكه الجزائر وتسعى لاستغلاله أحسن استغلال.

ثانيا: طاقة الكتلة الحية (الحيوية)

تعتبر الكتلة الحية طاقة متجددة تسعى الدولة للإلمام بها وتنويع الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات من خلالها، وتسعى جاهدة لتطوير إستخراج الطاقة منها لاستخدامها في مختلف المجالات، فالجزائر تمتلك مصادر لاباس بها من هذا النوع من الطاقة، وهذا ما سنحاول يبينه في هذا الجزء.

1 – تعريف طاقة الكتلة الحية

تشمل الكتلة الحية كل الموارد ذات الأصل النباتي، وكذلك المخلفات ذات الأصل الحيواني بالاضافة إلى المخلفات الصلبة الصناعية والبشرية، والتي يمكن إطلاق طاقتها الكامنة عن طريق الحرف المباشرة أو التخمر وغيرها من الطرق، فضلا عن قوة السحب للكائنات، وتمثل هذه الطاقات أي طاقة الكتلة الحية مصدرا طاقويا هاما لكثير من الدول العربية والجزائر خاصة، حيث تتشكل الكتلة الحية من 85 %حطب، 13% مخلفات

---

[1]– سهير سعدون مصطفى وآخرون، **"الطاقات البديلة – مصادرها وإستخداماتها"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 53.

[2]– عبد القادر بلخضر، **' إستراتيجيات الطاقةوإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة – حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005، ص 121.

[3]– دانيال دي بيرلمتر، رويرت إل روثستاين،**"تحدي تغيير المناخ أي طريق نسلك؟'**، ترجمة أحمد شكل، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، الطبعة الأولى، 2015، ص 126.

[4]– الورقة القطرية، **"الطاقة والتعاون العربي"**، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، يومي 21 – 23 ديسمبر 2014، أبوظبي، ص 17.

حيوانية، 2% مخلفات زراعية، ويذهب الجزء الأكبر منها للاستهلاك المنزلي خاصة في الأرياف للطهي والتدفئة والتسخين[1].

2 – دور الطاقة الحيوية في التنويع لإحداث تنمية في الجزائر

إضافة للمصادر المتجددة التي سبق وأن ذكرناها والتي تعمل الجزائر على تحقيق تنميتها في المستقبل لتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، فهي لديها موارد تتشكل منها الطاقة الحيوية التي تتمثل في النقاط التالية[2]:

أ – القدرات الغابية: التي تتمثل في منطقتين تمتاز بهما الجزائر هما:

❖ **منطقة الغابات الاستوائية:** التي تحتل مساحة تقارب 25000000 هكتار، أي أكثر بقليل من 10% من المساحة الكلية للدولة، حيث يمثل كل من الصنوبر والأوكاليبتس عنصرين هامين في الإستعمال الطاقوي، فحاليا لا يحتل هذين النوعين سوى5% من الغابات الجزائرية. في حين تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1900000 هكتار.

❖ **المنطقة الصحراوية الجرداء:** إذ تغطي هذه الأخيرة أكثر من 90 % من المساحة الإجمالية للدولة ومساحات الواحات بها ضصعيرة مقارنة بالمساحة الكية للصحراء والتي تغطي مساحة قدرها 2500000هكتار أي حوالي 10% من مساحة الدولة وتغطي الغابات فيها حوالي 1800000 هكتار.

ب – الفضلات الحيوانية: إن تثمين النفايات العضوية وبخاصة الفضلات الحيوانية من أجل إنتاج الغاز الحيوي يمكن أن يعتبر كحل إقتصادي إيكولوجي.

فالجزائر إذا لديها موارد طبيعية ذات كتلة حية تستطيع إستعلالها لإنتاج طاقة الكتلة الحية، وإستعمالها في مختلف الاستثمارات للتنويع الاقتصادي للوطني خارج قطاع المحروقات وخلق مجالات ذات إستعمالات دائمة ومتجددة الإستعمال[3].

تسعى الجزائر للإلمام بالطاقات المتجددة لتنويع الاقتصاد الوطني والنهوض به خارج قطاع المحروقات فمن خلال هذا المبحث نجد أنها وضعت خطط مستقبلية بأرقام تسعى لتحقيقها في الأفق المستقبلية بحلول 2020و2040

---

[1]– إبراهيم مباركي،**"ترشيد إستخدام الطاقة وحماية البيئة لتحقيق التنمية المسندامة – دراسة مستقبلية – آفاق 2030"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014، ص 11.

[2]– أحلام خليفة،**"مجهودات الجزائر في مجال أستخدام الطاقة المتجددة"**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول" **إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له – المخاطر والحلول"**، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 7 – 8 أكتوبر 2015، ص ص 6، 7.

[3]– حدة فروخات، **"الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير"**، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاسدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2012، ص154.

بالسعى لإنتاج الطاقة والهدف ليس ببعيد مع حجم الموارد الطبيعية والمكانة الجغرافية التي تعرفها الدولة، إذ يقدر حجم الناتج الكلي للكهرباء في آفاق 2030 إلى 30% مع إمكانية تصدير تصل إلى G.W803 في السنة للخارج، أما فيما يخص التصدير فيصل إلى G.W 736، لتصل الطاقة المولدة في آفاق 2020 إلى G.W86.585، ورغم هذه المزايا هناك عدة عراقيل تواجه هذا القطاع وتحد من فعاليته أهمها إرتفاع رأس المال اللازم لإقامة مشروعات الطاقة المتجددة، الذي يجعل الجزائر بحاجة للإعتماد على الإستثمار الأجنبي أو المنح الخارجية المرتبطة بصناديق التنمية النظيفة فالعائد على الإستثمار في الطاقة يحتاج إلى وقت أطول من الإستثمار في الطاقة النفطية، وإفتقارها للتكنولوجيا المتطورة المختصة في تخزين الطاقة الشمسية لاستخدامها في إنتاج الكهرباء، وكذلك إفتقارها للإطارات الفنية المستغلة للطاقات المتجددة بالإضافة لنقص الخدمات الهندسية المتخصصة، عموما فاستغلال البدائل الطاقوية النظيفة في الجزائر يحتاج إلى يد المورد البشري الكفء، التكنولوجيا، الأموال والإستثمارات المتاحة في هذا المجال.

خلاصة الفصل:

من خلال توجهات السياسات الإقتصادية الجديدة الرامية للتنويع والإبتعاد عن القطاع الريعي، يسعى الإقتصاد الوطني لايجاد بدائل وحلول للوضع المتأزم الذي هو فيه، وتجسيدها في شكل إجراءات وأساليب يتم الإعتماد عليها لرسم الخطط المستقبلية لانماء مختلف قطاعاته وتمويلها، إذ وضعت العديد من الرامج في إطار السياسات المنتهجة، والتي يحاول من خلالها التركيز بشدة على القطاعات القائمة كالقطاع الزراعي والصناعي اللذين يعتبران المرآة العاكسة لأي إقتصاد خاصة الزراعة، إذ يعول عليها أن تحقق نتائج معتبرة آفاق 2040 والتي من المرتقب أن تمس فروع المنتجات الأكثر إستهلاكا في الجزائر الحليب، البطاطا واللحوم بمختلف أنواعها، وزراعة النخيل هي الأخرى من المرتقب أن تشهد تطورا إنتاجيا خاصة لإنتاج دقلة نور المعول عليها في هذا المجال والسعي لزيادة النسبة التسويقية منها للخارج.

كما أن الإستراتيجية الصناعية الجديدة المنتهجة لآفاق المستقبلية 2040 تعتبر هي ال أخرى عتصرا هيكل الإنتاجي الجزائري، هذا على حسب الأرقام المتوقعة لارتباطها الوثيق بمختلف القطاعات داخل الإقتصاد الوطني. والسياحة هي الأخرى ذات التوجه الجديد للتنويع الإقتصادي، إذ يحاول النهوض بها وإنمائها يوضع المخططات المستقبلية للسياحة التي يجسدها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT آفاق 2025، الذي يهدف لتحقيق تنمية سياحية متنوعة بترقية المرافق السياحية الحالية وإنشاء مشاريع جديدة من المرتقب أن تشهد زيادة في عدد الأسرة والمرافق السياحية وتطويرها مع مطلع 2025. والطاقات المتجددة هي الأخرى من التوجهات التي تنتهجها الجزائر حاليا لترقية وتطوير المشاريع القائمة في هذا الجانب وبالأخص الطاقة الشمسية، التي تعتبر جوهر هذه الطاقات بالنسبة للإقتصاد الوطني نظرا لحجم التشمس السنوي الذي تزخر به، فمن المرتقب بهذا الخصوص تحقيق زيادة في إجمالي الأنتاج الطاقوي منها ومن مختلف الطاقات المتجددة الأخرى بحلول 2040 لإنتاج الكهرباء.

تسعى الجزائر من خلال السياسات الإقتصادية المنتهجة لتطوير الإقتصاد الوطني باتباع سياسات قطاعية مالية ونفطية تشمل مختلف المجالات إلا أنها لم تحقق النتائج المطلوبة والمتمثلة في بناء إقتصاد وطني متنوع يعتمد على مختلف مكوناته بحيث أنه لم يتمكن من الخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة إعادة صياغتها بما يتماشى والوضع الإقتصادي الحالي الناجم عن انهيار أسعار موردها الأساسي لتمويل مختلف مشاريعها وخططها الحالية والمستقبلية بإيجاد تركيبة متنوعة تتصف بالإستدامة وبديلا لمواردها التقليدية نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها في كافة الميادين الموجودة داخل الإقتصاد.

إختبار صحة الفرضيات

وعليه يمكن القول أن السبب الأساسي في عدم تطوير وتنمية الإقتصاد الجزائري الاعتماد المفرط والدائم على عوائد النفط واهمال الإمكانيات المتاحة لباقي القطاعات، مما يحد من فعالية السياسات الإقتصادية المستخدمة ويجعلها عاجزة عن إيجاد بدائل تحل محل النفط في تمويل الإقتصاد الوطني، اصبح من الضروري تنويع الإقتصاد لتحقيق نتائج إيجابية من المتوقع للسياسات الإقتصادية إنتهاجها من بينها السياسات الزراعية والصناعية التي تعد الأنجع في تطوير الإقتصاد الوطني في وقتنا الحالي، إذ يعد أيضا القطاع السياحي البديل الأمثل نظرا للإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها هذا القطاع، ومن خلال المخطط الذي تم وضعه يمكن القول بأن السياحة هي البديل الإستراتيجي للنفط هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر الطاقات النظيفة المسار الجديد الذي تتطلع الجزائر لاستغلالها في المدى البعيد، لأن السياسات الطاقوية أفظل خيار مستديم إذا تم توفير التكنولوجيا والتمويل الكافي للانتفاع بها وإعطائها مكانة داخل القطاعات الإقتصادية القائمة، لكن حاليا يتم صياغة مجموعة من الأهداف بحلول 2040 لتطوير هذا القطاع وعليه فالإقتصاد الجزائري أمامه العديد من القطاعات المؤدية إلى تنويعه والخروج من الدائرة النفطية، وهو مايثبت صحة جميع الفرضيات المتعلقة بدراسة موضوعنا.

نتائج الدراسة

من خلال دراسة موضوعنا توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات لعل أهمها:

- إن السياسات الإقتصادية تحمل في طياتها مختلف الإجراءات والأساليب المستعملة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، والجزائر كغيرها من الدول تعتمد عليها للإيجاد الحلول لمختلف المشاكل والإختلالات القائمة داخل اقتصادها.

- يعتمد الإقتصاد الوطني على الطاقات التقليدية في شكلها الخام، التي لا تتطلب تكاليف باهضة للإستخراج والتصفية، التكرير واستخراج المواد المختلفة منه نتيجة لسهولة الحفر والوصول إلى الآبار النفطية لخصوبة التربة وعدم وجود الصخور التكتونية الضخمة.

- يجب أن يشمل التنويع الإقتصادي الوطني الإهتمام بالقطاع الخاص وإعطاءه الثقة وإفساح المجال أمامه ليساهم في تحقيق الأهداف التي تضعها السياسات الإقتصادية وتصبو إليها.

ـ العمل على إنجاز المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية بمعايير ذات جودة عالية باعتبارها الركائز الأساسية في تطوير القطاعات الإقتصادية القائمة خارج قطاع المحروقات بوضع مجموعة من الإجراءات تكفل الإستمرارية والجودة في الإنجاز.

– بعد إنهيار أسعار النفط تحتم على الجزائر التوجه للإعلان عن العديد من السياسات الإقتصادية التي مست شتى القطاعات القائمة للنهوض بالإقتصاد الوطني وتجنب الآثار المحتملة.

– أغلب التوجهات التي مست الطاقات المتجددة وجهت للطاقة الشمسية بالدرجة الأولى ثم طاقة الرياح، والباقية تقريبا لا تشهد توجها تطويريا لإنتاجها في المستقبل البعيد بحلول 2040، 2050، نظرا للإمكانيات التكنولوجية الباهضة التي تطلب لإنتاجها وكذلك الوضع المادي الحرج الذي يعاني منه الإقتصاد الوطني.

– رغم الجهود المبذولة والتي ستبذل في الجانب السياحي وما يمتاز به الإقتصاد الوطني من موارد طبيعية سياحية وأثرية، فهو غير قادر على إبراز مكانة هذا القطاع ضمن القطاعات الناشطة فيه وإخراجه من الأحادية الريعية نظرا لافتقار عنصر الثقافة السياحية وإنمائها داخل أذهان شرائح الإقتصاد الوطني المختلفة.

– إن الإحتمال الأكبر لإخراج الإقتصاد الوطني من الوضع الذي يعيشه هو التوجه الجديد في القطاع الزراعي والصناعي لأنهما يشهدان في الفترة الأخيرة تطورا ملحوضا خاصة في الجانب الإستهلاكي الذي خفف حجم الواردات.

قائمة المراجع

I – المراجع باللغة العربية:

1 – القرآن الكريم

1- من القرآن الكريم، **سورة إبراهيم**، الآية رقم 33، برواية ورش عن نافع.

2 – قائمة الكتب:

1)أحمد رمزي محمد عبد العالى،" **العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة وفاعلية السياسة النقدية – تحليل رياضي وقياسي**"، المكتب العربي للمعارف، مصر، الطبعة الأولى، 2013.

2)إدراوس كاسيدي، بيترز غروسمان،" **مدخل إلى الطاقة – المصادر والتكنولوجيا والمجتمع**"، ترجمة صباح صديق الدملوجي، المنظمة العربية للترجمة، السعودية، دون طبعة، دون سنة.

3)إسماعيل محمد هاشم،" **السياسات النقدية للمتغيرات الإقتصادية في النظم المصرفية** "، المكتب العربي الحديث، مصر، دون طبعة، 2011.

4)إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة،" **مبادئ الإقتصاد الدولي** "، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

5)جلال جويدة القصاص،" **مبادئالإقتصادالكلي** "، الدار الجامعية، مصر، الطبعةالأولى، 2010.

6)جواد سعد عارف،" **الإقتصاد الزراعي** "، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

7)جوزيف دانيال، ديفيد فانهور،" **إقتصاديات النقود والتمويل الدولي**"، دار المريخ للنشر والتوزيع، مصر، دون طبعة، 2010.

8)حربي محمد موسى عريفات،"**مبادئ الإقتصاد – التحليل الكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

9)حسام علي داود، أيمن أبوخضير، أحمد الهزايمية، عبد الله صوفان،" **إقتصاديات التجارة الخارجية** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.

10) حسين بني هاني،" **إقتصاديات النقود والبنوك – المبادئ والأساسيات** "، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

11) حسين وجدي محمود،" **إقتصاديات النقود والبنوك ومداخل النظم المصرفية في البلدان النامية والإقتصاد الإسلامي**"، دون دار نشر، مصر، دون طبعة، 2002.

12) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية،" **أسس الماليةالعامة** "، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2005.

13) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي،"**مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العاشرة، 2009.

14) دانيال دي بيرلمتر، رويرت إل روثستاين،" **تحدي تغيير المناخ أي طريق نسلك؟** "، ترجمة أحمد شكل، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، الطبعة الأولى، 2015.

15) رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا،" **مبادئ الاقتصاد الكلي** "، الدار الجامعية، مصر، دون طبعة، 2007.

16) زكريا الدوري، يسرى السامرائي،" **البنوك المركزية والسياسات النقدية** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، دون طبعة، 2006.

17) زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولى،" **أصول الإقتصاد السياسي** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، دون طبعة، 2003.

18) سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد،" **السياسات الإقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

19) سلام عبدالكريم آل سميسم،" **السياسات المالية في التاريخ الإقتصادي الإسلامي– دراسة لعصر يصدر الإسلام والدولة الأموية** "، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

20) سلفاتور دوليو،" **مبادئ الإقتصاد– ملخصات إيزيشوم** "، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، 2004.

21) سهير سعدون مصطفى، جلال عبد الله، نجيب صعب،" **الطاقات البديلة – مصادرها وإستخداماتها** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

22) سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا،" **الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، دون طبعة، 2005.

23) سوزي عدلي ناشر،" **أساسيات المالية العامة– النفقات العامة–الإيرادات العامة– الميزانيةالعامة** "، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

24) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا،" **مبادئ الإقتصادالكلي** "، الدارالجامعية، مصر، دون طبعة، 2013.

25) صالح مفتاح،" **النقود والسياسة النقدية – المفهوم – الأهداف – الأدوات** "، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2005.

26) صلاح الدين حسن السيسي،" **التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية – النظريات والسياسات** "، دار الكتاب الحديث، مصر، دون طبعة، 2014.

27) طارق يوسف حسن جابر،" **السياسات الخارجية في النظام الإقتصادي الإسلامي – دراسة مقارنة** "، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

28) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب،" **سياسات الإقتصاد الدولي** "، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، دون طبعة، 2003.

29) عبد الحكيم رشيد،" **مبادئ الإقتصاد الكلي** "، دار البناية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2010.

30) عبد الرحمان المالكي،" **السياسات الإقتصادية المثلى** "، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، 2006.

31) عبد الغفور إبراهيم أحمد،" **مبادئ الإقتصاد والمالية العامة** "، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، دون طبعة، دون سنة.

32) عبد القادر السيد متولي،" **الإقتصاد الدولي – النظرية والسياسات** "، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

33) عبد الله خبابة التعليم،" **الإقتصاد المصرفي – البنوك الإلكترونية – البنوك التجارية – السياسة النقدية** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، دون طبعة، 2008.

34) عبد المجيدحامد دراز،" **مبادئ الإقتصاد الكلي**"، الدارالجامعية، مصر، دون طبعة، 2000.

35) عبد المجيد قدي،" **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية– دراسة تحليلية تقييمية** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، 2003.

36) عبد المطلب عبد الحميد،" **السياسات الإقتصادية – تحليل جزئي وكلي**"، مكتبة زهراء الشرق، مصر، دون طبعة، 1997.

37) عبد المطلب عبد الحميد،" **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي – تحليل كلي**"، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، دون طبعة، 2002.

38) علي خليل سليمان اللوزي،" **المالية العامة** "، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، دون طبعة، 2013.

39) علي زغدود،" **المالية العامة** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، 2011.

40) علي كنعان،" **النقود والصيرفة والسياسة النقدية** "، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2012.

41) علي لطفي،" **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي** "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، دون طبعة، 2009.

42) فتحي أحمد ذياب عواد،" **إقتصاديات المالية العامة** "، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

43) فهد نضر حمود مرتان،" **أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

44) كريستوفر فلافين، نيكولاس لينسن،" **ما بعد عصر النفط – تصميم إقتصاد قائم على الطاقة الشمسية** "، ترجمة محمد الحديدى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1993.

45) لودفيغفون ميزس،" **السياسات الإقتصادية آراء لليوم والغد** "، ترجمة حازم نسيبة، الأهلية للنشر والتوزيع، مصباح الحرية، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

46) مجدي محمود شهاب، سوزى عدلي ناشر،" **أسس العلاقات الإقتصادية الدولية** "، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

47) حسام علي داود، أيمن أبو خضير، أحمد الهزايمية، عبد الله صوفان،" **مبادئ الإقتصاد الكلي** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

48) محمد إبراهيم عبد الرحيم،" **الإقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.

49) محمد أحمد السريتي، محمد عجلان،" **إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية** "، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، دون طبعة، 2010.

50) محمد الخفيف، سحر تقديسي راد، معتصم الأقرع،" **السياسات الإقتصادية والتجارية في البلدان العربية – التكامل والتشغيل والحد من الفقر** "، ترجمة ياسر سليم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

51) محمد العربي ساكر،" **محاضرات في الإقتصاد الكلي** "، دار الفكر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

52) محمد حامد محمود عبد الرزاق،" **إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية** "، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2013.

53) محمد حلمى الطوابى،" **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة –دراسة مقارنة** "، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

54) محمد دويدار،" **مبادئ الإقتصاد السياسي– الإقتصاد المالي – النظرية العامة في مالية الدولة – السياسة المالية في الإقتصاد الرأسمالي – النظام الضريبي** "، الجزء الرابع، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.

55) محمد طاقة، هدى الفراوي،" **إقتصاديات المالية العامة** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

56) محمد عباس محرزي،" **إقتصاديات المالية العامة– النفقات العامة– الإيرادات العامة– الميزانية العامة للدولة** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، 2003.

57) محمد عبد الحميد عطية،" **الإستثمار في البورصة – سوق المال – التحليل الأساسي – التحليل الفني – أدوات التحليل المالي – مؤشرات أداء السوق – إتجاهات الأسعار – محفظة الإستثمار** "، دار الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، دون طبعة، 2011.

58) محمد مطر،" **إدارة الاستثمارات – الإطار النظري والتطبيقات العلمية** "، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الرابعة، 2006.

59) مدحت القريشي،" **التنمية الإقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات** "، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

60) مصطفى الفار،" **المالية العامة** "، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

61) منصوري الزين،" **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية** "، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، دون طبعة، 2012.

62) ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود،" **تخطيط المال العام– سياسات تعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة** "، دار الكندي، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

63) ميثم صاحب عجام،" **إدارةالمال– تخطيط وسياسات وتعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة** "، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

64) نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليم انقطف،" **الإقتصاد الكلي– مبادئ وتطبيقات** "، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

65) نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسمي،" **السياسات الإقتصادية– الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.

66) نصر حمود مزنان فهد،" **أثر السياسات الإقتصادية في آداء المصارف التجارية** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

67) وديع طوروس،" **المدخل إلى الإقتصاد النقدي** "، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، 2010.

68) يوتي ب باينولي وآخرون،" **طاقة الرياح وآلية التنمية النظيفة – التطبيقات البارزة في تطوير مشروعات طاقة الرياح لآلية التنمية النظيفة** "، ترجمة محمد مصطفى محمد الخياط، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، وزارة الكهرباء والطاقة، مصر، دون طبعة، 2006.

3 – قائمة المذكرات:

أ – مذكرات الدكتوراه:

1)بلقاسم براكتية،" **الزراعة والتنمية في الجزائر – دراسة مستقبلية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014.

2)بلقاسم براكتية،" **الزراعة والتنمية في الجزائر– دراسة مستقبلية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014.

3)بلقاسم نويصر،" **التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية – دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غيرمنشورة)، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

4)شكوري سيدي محمد،" **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي – دراسة حالة الإقتصاد الجزائري** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

5)شكوري سيدي محمد،" **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي – دراسة حالة الإقتصاد الجزائري** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

6)عوينان عبد القادر،" **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000– 2020) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.

7)محمد عبد الفتاح احمد العيسوي،" **إقتصاديات التصميم البيئي – نموذج لتصميم بيئي إقتصادي وتاثيره على المباني** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غبر منشورة)، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2007.

8)ياسين العايب،" **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

ب – مذكرات الماجستير:

1) إبراهيم بوجلخة،" **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروجزائرية – دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

2) إبراهيم مباركي،" **ترشيد إستخدام الطاقة وحماية البيئة لتحقيق التنمية المسندامة – دراسة مستقبلية – آفاق 2030** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014.

3) سلمى سلطاني،" **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية – حالة الجزائر** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2003.

4) سمير بن حاد،" **إستخدامات الطاقة في الجزائر – دراسة تحليلية وقياسية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

5) سمير بن حاد،" **إستخدامات الطاقة في الجزائر – دراسة تحليلية وقياسية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

6) صباح براجي،" **دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري في ظل ظوابط الإستدامة** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2013.

7)عبد الحميد حمشة،" **دور تحرير التجارة الخارجية في تربية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

8) عبد الحميد حمشة،" **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

9)عبد القادر بلخضر،" **إستراتيجيات الطاقةوإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة – حالة الجزائر** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005.

10) العيد صوفان،" **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة– دراسة التجربة الجزائرية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.

11) كريم بودخدخ،" **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001– 2009** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010.

12) مريم غربي،" **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية – دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائى المستدام في الإقتصاديات المغاربية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

13) نبيل زغبي،" **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

14) نورة بوكونة،" **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العاوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

15)يونس صاحب،" **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000 – 2014** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015.

4 – قائمة المؤتمرات والملتقيات:

أ – المؤتمرات:

1) أمين عويسي، جمال معتوف،" **مستقبل الإقتصاد الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها صناعات الطاقة في العالم (الفرص والتهديدات) إلى غاية 2025** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول حول" **السياسات الإستدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الإحتياجات الدولية الورشة الأساسية الثانية** "، كلية العلوم الإقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2015.

2) أنيسة عثماني، لامية بوحصان،" **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على نمو الاقتصاد في الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الوطني الأول حول" **تقييم آثار برامج الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014** "، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11- 12 مارس2013.

3) زهير عماري، أسامة عامر،" **دور التأمين الصناعي في دعم وتنمية الصناعة في الجزائر – دراسة إقتصادية قياسية للفترة2002 – 2013** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول" **التنمية الصناعية وترقية الإستثمار في الجزائر** "، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 9 – 10 ديسمبر 2014.

4) الطاهر بن يعقوب، مريم قرعي،" **آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المجروقات– حالة الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر الأول بعنوان" **السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية** "، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11 – 12 مارس 2013.

5) عمر عبد المجيد مصبح،" **مدى ملائمة التشريعات القانونية لنانو الطاقة المتجددة (الواقع والمأمول)** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر السنوي الحادي والعشرين حول" **الطاقة بين القانون والإقتصاد** "، كلية الشريعة والقانون، سكاكا، المملكة العربية السعودية، أيام 13-21 ماي، دون سنة.

6) محمد مداحي،" **فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كمرحلة لما بعد المحروقات ودعما للتنمية المستدامة – حالة الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي حول" **إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له– المخاطر والحلول** "، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7 - 8 أكتوبر2015.

7)الورقة القطرية– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، الامارات، ديسمبر 2014.

ب – الملتقيات:

– الملتقيات الدويلة:

1)إبراهيم توهامي،" **الزراعة والأمن الغذائي** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول" **إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي** "، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012.

2)أحلام خليفة،" **مجهودات الجزائر في إستخدام الطاقات التمجددة** "، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول" **إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له – المخاطر والحلول** "، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7- 8 أكتوبر 2015.

3)إسماعيل السيد،" **التنويع الاقتصادي كاستراتيجية حتمية لمواجهة الصدمة النفطية في الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول" **إنعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له – المخاطر والحلول** "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7 – 8 أكتوبر، 2015.

4)رشيد بلخريصات، محمد بن سعيد،" **فعاليات المتطلبات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الإقتصادية – التشغيل الكامل** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول" **الأداء المتميز للمنظمات والحكومات** "، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 8 - 9 مارس 2005.

5)رشيد سالمي،" **القطاع الزراعي كخيار استراتيجي بديل لقطاع المحروقات** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول " **إنعكاسات إنهيار النفط على الاقتصاديات المصدرة له – المخاطر والحلول** "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7- 8 أكتوبر، 2015.

6)عبد الله ياسين، زكريا نفاح،" **تداعيات إنهيار أسعار النفط على الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول " **إنعكاسات أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له – المخاطر والحلول** "، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7- 8 أكتوبر 2015.

7)علام عثمان،" **واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الانعاش الإقتصادي 2001– 2014** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى العربي الأول حول" **العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي** "، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 25- 26 جانفي 2015.

8)ناصر بوشارب،" **إستراتيجية الجزائر لتسيير الموارد المائية قصد تنمية زراعية مستدامة –دراسة حالة ولاية سطيف** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول" **إستدامة الأمن الغذائي في الوطن الربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصصادية الدولية** "، كلية العلومالإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الخزائر، يومي 23 - 24 نوفمبر 2014.

–الملتقيات الوطنية:

1) أحلام خليفة،" **مجهودات الجزائر في مجال أستخدام الطاقة المتجددة** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول " **إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له – المخاطر والحلول** "، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 7 – 8 أكتوبر 2015.

2)أمين عويسي، جمال معتوق،" **مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها صناعة الطاقة في العالم (الفرص والتهديدات) إلى غاية2025** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول حول" **السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية** "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 يومي، 2015.

2) رتيبة عروب، تسعديت بوسبعين،" **أهمية تأهيل وتنمية الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع التنمية الإقتصادية – الجزائر – الحقائق وآفاق** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول" **الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر– إستمرارية أم قطيعة** "، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، يومي 23- 24 أ فريل، 2012.

3) رضا زروت، صالح بضياف،" **واقع سياسة الصناعة في الجزائر وأثرها علي ميزان التجاري خارج قطاع المحروقات** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول" **التنمية الصناعية وترقية الإستثمار في الجزائر** "، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 09 - 10 ديسمبر، 2014.

4) روضة جديدي،" **أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول حول" **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكتساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014** "، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11-12 مارس، 2013.

5) زيدان محمد، نور الدين بومدين،" **دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول" **سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية** "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21- 22 نوفمبر، 2006.

6) الشريف بوفاس، منصف بن خديجة، " **ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني الأول حول" **المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر** "، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014.

7) عبد الحكيم حجاج، سعيدة سنوسي،" **مدى إسهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة ولاية قالمة** "، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول" **التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر** "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، يومي 9 – 10 ديسمبر 2014.

8) عبد الحكيم حجاج، سعيدة سنوسي،" **مدى إسهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة ولاية قالمة** "، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول" **التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر** "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، يومي 9 – 10 ديسمبر 2014.

9) عثمان علام،" **واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2014** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الأول حول" **العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي** "، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابلبويرة، الجزائر، أيام 25 – 28 جانفي 2015.

10) عيسى بن ناصر،" **أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي – حالة الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول" **إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي** "، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012.

11) فريد كورتل، وداد بن قيراط،" **دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي** "، ورقة بحث مقدمة للملتقي الوطني حول" **إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي** "، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012.

12) مبروك رايس، عبد الحق رايس،" **واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني بعنوان" **تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة** "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي، 2013.

13) الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،" **الطاقة والتعاون العربي** "، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي. أيام21- 23 ديسمبر 2014،

14) الورقة القطرية،" **الطاقة والتعاون العربي** "، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبوظبي، يومي 21 – 23 ديسمبر 2014.

15) وليد محامدي،" **آثار الاستثمارات العمومية على الآداء الإقتصادي في الجزائر** "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول حول" **تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001 – 2004** "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11- 12 مارس، 2013.

5 – قائمة المجلات:

1)إسماعيل عباس هراط،" **امكانيات وفرص الطاقة المتجددة في محافظة الأنباء** "، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد 1، 2010.

2)أمال رحمان، محمد توهامي طواهر،" **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل** "، مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر، 2013.

3)أنيسة بن رمضان، مصطفى بلمقدم،" **المواد الطبيعية الناصبة وأثرها على النمو الإقتصادية – دراسة حالةالبترول في الجزائر** "، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 15، جوان 2014.

4)جميلة الجوزي،"**ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة** "، مجلةالباحث، جامعة الجزائر3، العدد 11، 2012.

5)حدة فروخات،" **الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير** "، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاسدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2012.

6) سعيد بربيش،" **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية–حالة الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007.

7) سمير بوختالة – محمد زرقون،" **دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيقمتطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة اقتصادية تحليلة** "، المجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 4، 2015.

8)سميرة بوفنشوش،" **خطة وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر في مجال الطاقة المتجددة** "، مجلة كهرباء العرب، مجلة دورية صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء، العدد17، 2017.

9)شوقي جباري،" **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مع الاشارة إلى حالة الجزائر**"، مجلةإلكترونية" **التنظيم والعمل** "، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات، جامعة معسكر، العدد 5، جانفي 2014.

10) عبد المالك مهلل،" **التنمية السياحية في الجزائر وأثرها على الإقتصاد الوطني** "، مجلة المناجر، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، درارية، الجزائر، العدد 2، جوان 2015.

11) العربي غويتي، عادل مستوي،" **آلية تفعيل البورصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مجلة المناجر، المدرسة التحضيرية في العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، درايرية، الجزائر، دون سنة.

12) محمد زيدان،" **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 7، 2010.

13) ناجي بن حسين،" **التنمية المستدامة في الجزائر – حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد** "، مجلة الإقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد5، 2008.

14) نبيل بوفليح،" **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010** "، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013.

15) يحي سعيدي، سليم العمراوي،" **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية حالة الجزائر** "، مجلة كلية بغداد الإقتصادية الجامعية، العدد 36، المسيلة، الجزائر، 2013.

6 – قائمة التقارير والنشريات:

1) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، 2014.

2) البنك الدولي،" **الزراعة من أجل التنمية** "، تقرير عن التنمية في العالم، عرض عام، 2008.

3) بوبكر بداش،" **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات رؤية استكشافية وإحصائية بحوث إقتصادية عربية**"، العدد 66، ربيع 2014.

4) التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2012، 2015.

5) التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2015.

6) التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، المنظة العربية للتنمية الزراعية، 2008.

7) " **التقرير النهائي قطاع الطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية** "، مشروع رقم (IMC/PS 217)، مركز تحديث الصناعة، مصر، ديسمبر2006.

8) تقرير بنك الجزائر 2014.

9) تقرير بنك الجزائرللسنوات 2001، 2002، 2003، 2004.

10) تقرير تنافسية الإقتصاديات العربية، البيانات الإحصائيات للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صندوق النقد العربي، جانفي 2016.

11) الديوان الوطني للإحصائيات الحسابات الاقتصادية رقم 609. من 2000 . 2011،

12) علي حداد،" **مساهمة من منتدى رؤساء المؤسسات FCE** "، من أجل إنبعاث الإقتصاد الجزائري، جوان 2015.

13) علي عبد القادر علي، عادل عبد العظيم إبراهيم،" **ملخص وقائع ورشة العمل الإقليمية حول الإقلال من الفقر في الدول العربية – التنمية الإقتصادية** "، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثامن، العدد الأول، ديسمبر2005.

14) كمال عايشي،" **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد** "، مخبر الدراساتالإقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، دون سنة.

15) المعهد التقني للتنمية الزراعية الصحراوية ITDAS،" **زراعة النخيل في الجزائر واقع وآفاق** "، 2013.

16) المعهد التقني للتنمية الزراعية الصحراوية ITDAS،" **زراعة النخيل في الجزائر واقع وآفاق**"، 2013.

17) المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي،" **حجار وفروخي يشددان على التنسيق بين التعليم العالي والفلاحة والصيد البحري لتنويع الإقتصاد** "، 20 جانفي 2016.

18) المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي،" **حجار وفروخي يشددان على التنسيق بين التعليم العالي والفلاحة والصيد البحري لتنويع الإقتصاد** "، 20 جانفي 2016.

19) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،" **حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعية– إدارة النظم المعرضة للخطر**"، earthscan. Publishing for a Sustainablefutur.. روما، إيطاليا، 2011.

20) نبيل بوفليح،" **دراسة تقييمية لسياية الانعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000– 2010** "، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

21) نور الدين كروش،" **سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة بورصة الجزائر** "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جانفي 2014.

22) وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2011.

مواقع الأنترنات:

1)http // : www.ops.dz

2)http.//www.radioalgerie.dz.//news/ar/article/2016/

3)http// : www. Alwazeera.net

4)http// : wwww.tibanews.com

5)http// :www.radioalgerie.dz .

6)http:// www. Echoroukonline.com.(/ara/articles/261046.html)

7)http://www.pfln.org.dz/ ?p=5192

II – المراجع باللغة الأجنبية:

1) Abdulkareem Yaseen Aswad," **The Impact of StrategicThinking and OrganizationalCreativity on Tourist Attractions in the Province of Diyala**" ,note within the doctoral requirements, St ClementsUniversity , Iraq .

2) Annual Report World tourizm Organization UNWTO Road mapfor Recovery 2010.

3) FeryelBentayeb , SouriaHammache ,"**Le potentiel touristique algérien au service du développement économique**", un document de recherche présenté au forum national intitulé :"**Alkaolat et l'activation du tourisme marketing en Algérie**", Faculté des Sciences de gestion et de sciences économiques et commerciales,Université 8 Mai1945 Guelma,Algérie.

4) Ministére de l'aménagement du Territoire de l'environnent et du tourisme ,**Schéma directeurd'aménagement touristique SDAT 2025** ,audit du tourisme Algérien , Livre 01.

5) ONS . Les Comptes économiques de 2000 à 2014. , N709.

فهرس المحتويات:

البسملة

تشكرات

الإهداء

فهرس المحتويات..... I -III

فهرس الجداول.....VI-IV

فهرس الأشكال.....VI

قائمة المختصرات.....VII-VIII

قائمة الرموز.....VIII

المقدمة..... أ- ج

الفصل الأول: مدخل للسياسات الإقتصادية، أهدافها وأدواتها

تمهيد..... 02

المبحث الأول: مفاهيم عامة للسياسات الإقتصادية..... 03

المطلب الأول: مفهوم السياسات الإقتصادية.....03

المطلب الثاني: أهمية السياسات الإقتصادية.....04

المطلب الثالث: أهداف السياسات الإقتصادية.....05

المبحث الثاني: السياسة النقدية والسياسة المالية.....07

المطلب الأول: السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها.....07

المطلب الثاني: السياسة المالية.....10

المطلب الثالث: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.....15

المبحث الثالث: السياسات الإقتصادية القطاعية.....15

المطلب الأول: السياسة التجارية.....15
المطلب الثاني: السياسة الزراعية 19
المطلب الثالث: السياسة الصناعية والإستثمارية.....22
خلاصة الفصل.....26

الفصل الثاني: بنية الإقتصاد الجزائري وفعالية السياسة الإقتصادية

تمهيد.....29
المبحث الاول: طبيعة اقتصاد الجزائر وتبعيته لقطاع المحروقات 30
المطلب الأول: تركيبة الإقتصاد الجزائري.....30
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للموارد الطاقوية الجزائرية.....32
المطلب الثالث: آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد 33
المبحث الثاني: هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات 35
المطلب الأول: إسهامات القطاعات الاقتصادية القائمة في الاقتصاد الوطني.....35
المطلب الثاني: مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري..... 38
المطلب الثالث: دور الجهاز البنكي والبورصة في تمويل الاقتصاد الجزائري.....41
المبحث الثالث: توجهات السياسة الاقتصادية في ظل الوفرة المالية.....46
المطلب الأول: البرامج التنموية 2001- 2014.....46
المطلب الثاني: تقييم فعالية السياسات الإقتصادية في ظل البرامج المطبقة.....49
المطلب الثالث: ضرورة تنويع الإقتصاد الوطني.....53
خلاصة الفصل.....55

الفصل الثالث: البدائل الإستراتيجية للسياسة الإقتصادية لتنويع الإقتصاد الوطني

تمهيد.....**57**

المبحث الأول: تحليل توجهات السياسة الزراعية والصناعية في الجزائر........58

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر.....58

المطلب الثاني: تحليل التوجهات والتطلعات المستقبلية للقطاع الزراعي..... 59

المطلب الثالث: إستراتيجية القطاع الصناعي في الجزائر.....65

المبحث الثاني: القطاع السياحي كبديل إستراتيجي لتنويع الإقتصاد الوطني.....70

المطلب الأول: دور السياحة في التنمية وآفاق المخطط 2013.....70

المطلب الثاني: مردودية القطاع السياحي على الاقتصاد الجزائري.....72

المطلب الثالث: آفاق القطاع السياحي لتحقيق التنمية المستدامة.....74

المبحث الثالث: الطاقات المتجددة كبديل للمحروقات في الجزائر.....77

المطلب الأول: سياسة الطاقة الشمسية.....77

المطلب الثاني: سياسة التوجه لإستغلال طاقة المياه والرياح في الجزائر.....79

المطلب الثالث: فوائد طاقة الحرارة الجوفية والكتلة الحية كمصدر للتنويع.....83

خلاصة الفصل.....87

الخاتمة.....89

قائمة المراجع.....92

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	وضعية الميزان التجاري الجزائري للفترة (2001- 2010)	31
02	قيمة الإيرادات النفطية الجزائرية	32
03	الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام	32
04	الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالم	32
05	الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي	32
06	الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي من إجمالي العالم	32
07	عدد إكتشافات آبار النفط والغاز الجديدة	33
08	إجمالي إنتاج الطاقة	33
09	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر(2000 – 2014)	35
10	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي بالجزائر (2003– 2013)	36
11	مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام (2001- 2013)	37
12	حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر (2000 – 2014)	38
13	تركيبة الإنتاج الخام حسب القطاع القانوني	38
14	تركيبة الإنتاج الخام خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني	38
15	تركيبة القيمة المضافة حسب القطاع القانوني	39
16	تركيبة القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني	39

17	توقعات لإنجاز عدد من الشاريع وتقليل البطالة عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2009 – 2013)	40
18	تطورعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب قطاعات النشاط ما بين (2000 – 2014)	41
19	القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية لـ PME	42
20	حجم القروض المرزعة من طرف البنوك الجزائرية	43
21	حجم القروض الممنوحة للاقتصاد خلال الفترة (2001- 2007)	43
22	بعض مؤشرات تطور آداء بورصة الجزائر (2008- 2012)	45
23	مضمون مخطط الانعاش الاقتصادي (2001- 2004)	47
24	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)	48
25	مخصصات برنامج توطيد النمو	49
26	تطور الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2001 – 2004)	50
27	معدلات النمو، البطالة، التضخم في الجزائر (2001- 2012)	51
28	إحصائيات لبعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الوطني	52
29	الإستثمارات في الجزائرللفترة (2002 – 2013)	53
30	حجم الاستهلاك الفردي من أنواع التمور (2012 - 2019)	61
31	توقعات السياسات الزراعية للقطاع في الجزائر (2016 - 2025)	63
32	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	72
33	تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري	73
34	ميزان المدفوعات السياحي للجزائر للفترة (2001 – 2005)	74
35	حجم التشمس السنوي في الجزائر حسب المناطق	77

36	توقعات إنتاج الطاقة الشمسية المركزة في الجزائر (2016- 2030)	78
37	توقعات إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية في الجزائر (2015- 2030)	79
38	الموارد المائية المستقبلية في الجزائر	81
39	الإنجازات المتوقعة من خلال البرنامج الوطني لطاقة الرياح للفترة (2013 – 2030)	83

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2004 - 2012)	41
02	توزيع حجم الانتاج في آفاق 2019	62
03	محاور الإستراتيجية الصناعية الجديدة الخاصة بالإقتصاد الوطني	68

قائمة المختصرات:

ONS	Office national des statistiques
BAD	Banque Africaine de Développement
CPA	Crédit de Populaire d'Algérie
BDL	Banque de Développement Local
PME	Petites et Moyennes Entreprises
PMI	Petites et Moyenne Industrie
BNA	Banque National d'Algérie
BEA	Banque Extérieure d'Algérie
BADR	Banque de l'agriculture et du Développement Rural
BEI	Banque Européenne d'investissement
ANSEJ	L'Agence national de Soutien a l'emploi des jeunes
ITDAS	L'Institut Technique de Développement de l'Agriculture Sahariene
SDAT	Schéma directeur d'aménagement Touristique
SNAT	Le Schéma National d'aménagement du Territoire
POT	les poles touristiques d'excellence
Kg	Kilogramme
PIB	Produit Intérieur Brut
h/KW	Kilowatt – heure
M . W	Mégawatt
G . W	Gigawatt
KM	Kilometer

FMC	Formation Médicale Continue

قائمة الرموز:

دولار أمريكي	$
دينار جزائري	دج

الملخص:

من أهم التحديات التي تواجه الدول النفطية هو التذبذب الحاصل في إيراداتها ومداخيلها الناتجة أساسا عن تصدير المواد الطاقوية الخام، ويزيد هذا التحدي صعوبة بالنسبة للدول التي لم تتمكن بعد من بناء إقتصاد متنوع بما يمكنها من الإقلات من التبعية المفرطة لأسواق الطاقة العالمية، وتمثل حالة الإقتصاد الجزائري أبرز الأمثلة في هذا الإطار، ونحاول من خلال دراستنا البحث حول مكانة المبادرات الرامية لتنمية الإقتصاد الجزائري ضمن السياسات الإقتصادية المنتهجة حاليا.

الكلمات المفتاحية:

السياسات الإقتصادية ، الإقتصاد الجزائري، التنويع خارج المحروقات.

Abstract :

One of the most important challenges facing the oil States is oscillation in incom and revenuez resulting mainly from renewable raw materials, this increases the challenge difficult for States that have not yet been able to build a diversified economy to escape the escessive dependence of the World Energy Markets, and represent the state of the Algerian economy in this context examples, Try our studay through research on the place of the Algerian economy devlopment initiatives within the current economic policies.

Keywords:

Economi policies, Th Algerian economy, Diversification away from oil.